Arab O. 123.

M. T. A. KÖNYVTÁRA
Növedéknapló
1958 év 5752 sz.

رب الانام فاطر السموات والارض والانام جاعل الملائكة
الاكرم حمدا ما والصلوة على محمد واله الكرام واصحابه العظام وبعد
فهذه حواشي كتبها حاجي يايا بن حاجي ابراهيم بن حاجي عبد الكريم بن
عثمان الطوكي للمشايخ وسماها خلاصة الاعراب قال المصاقد
سلام ابيه روحه اما بعد الله ذو الانعام اعلم انها حرف بلا
خلاف لدلالتها على معنى في غيرها وشهد عليه ذكرهم اياها في
الحروف ولا خيرها ولا يناني ذلك قولك انها كلمة باطلاق لفظ
الكلمة عليها دون الحرف لان اطلاق الجنس على شيء لا يخرج عن
نوعه فكونها كلمة لا يناني كونها حرفا كما لا يناني كون زيد حيوانا
كونه انسانا ولان لعل السر في ذلك خفاء حرفيتها من حيث انها
عملت في الحرف والنصب وليس شيء مما في الحروف كذلك وتضمنت
معنى مهما وهو اسم حتى فسروها به قال سيبويه قولهم تا زيد
فنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق قام يطلق عليها
اسم نوعها لذلك واطلق اسم لما ظهر انها لم تخرج عن احد انواعه
وصحة اطلاقها على كل منها اعلم انه قيل اصلها ما مهما واختلفوا
في افرادهما وتركيبها فقيل هي مفردة اذ كان الاصل هو لا فزاد
وقال الاخفش هي مركبة واختلفوا هؤلاء فقال قوم اصلها ما ما فيما
الاولى الداة الشرط والثانية زائدة فلما اجتمعت كلمتان بلفظ واحد
قلبت الالف الاولى هاء فصار مهما وقال الاخرون اصله مه
التي بمعنى اكفف اي استغ ما الثانية هي ذات الشرط ثم قلبت الهاء
في مهما همزة نظرا الى الاكثر في المخرج الخفي ثم ابدلت الفا لسكونها وانفتاح
ما قبلها ولا يلزم اجتماع الاعلال الصرفي الحاتي فيما اذا الاعلال لان
ليس من جنس واحد فانظر في قال ومعي ثم ابدلت الالف مكان
الميم على قاعدة القلب المكاني فصار الالف في مكان الميم وبالعكس
ثم حركة الالف بالفتح ضرورة امتناع الابتداء بالساكن

فصار اما

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BUDAPEST

فصار اما بمنزلة غلام فان قلت لم فتحت لالف واله اصل في تحريكها
كسر الكسر قلت دفعا للالتباس بالعاطفة فان قلت ان
الالتباس يلزم بالفتح باما المركبة التي في نحو قولك اما انت منطلق
انطلقت قلت الفرق يحصل بلزوم الفاء في اما المفردة دون اما
المركبة فان قلت بهذا الفرق ما صار على تقدير اعطاء الكسر الاصل
فلزم ترجيح فتح عليه مع ما فيه من المرجح دون الفتح وهو
الاصالة قلت ان المرجح في الفتحة هو خفتها واقتضاء اما الشرطية
اياها الكسرة استصحابا فاعطيت الفتحة لكثرة المرجح فيها بعد
اعلم ان بعد من الظروف المكانية لانها من الجهات الست لكن يقال
هنا انها ظرف زمان ذلك لانها ربما يكون حال المضاف اليه كذلك فانها
تأخذ حكم ما اضيف اليه من التذكير والتأنيث وبعد كثيرا
ما تحذف منها المضاف اليه وتبنى على الضم وهو منصوب تقديرا
مجرورا في كثير او منصوبا على المصدرية تقديرا ظرفا خذ فا
كثيرا اما التأكيد معنى الكثرة منه مضاف الى زمان تقديره بعد بان
الفراء من حمد الله فحذف المضاف اليه واقيم بعد مقامه وسمي
باسم المضاف اليه فيقال انه ظرف زمان واعلم انه ظرف
لان فيه معنى في وكل اسم فيه معنى في فهو ظرف ثم اعلم ان الظرف
ينقسم اولا الى زمان ومكان وكل منهما ينقسم الى متصرف وغير
متصرف والمتصرف ما كان اسما وظرفا وغير المتصرف ما لا يكون
الا ظرفا والاول كل اليوم والغوث والليلة وحيث وكل
منهما ينقسم الى المستقر والغوث والمستقر هو الذي حذف
ما حذف فالاول هو ويكون متعلقا من الافعال العامة كالاستقرار
والحصول واللزوم وسرت هو من فيه ظرف لغو غير مستقر
لما لم يستعمل الا للظرف واما قلنا انه ظرف لغو لان العامل فيه
اما وهي ليست من الافعال العامة فان قلت اليس ما ثابتة

وان

مناب الفعل الذي هو يكون وهو من الافعال الناقصة قلت
نعم لكن ان الظرف لم سيد مسد ولا بد في المستقر من ان يكون
سببا لظرف مستقر الفعل الحمد لله حمدا مجرورا بانه مضاف اليه
لبعد وهو مضاف الى الله واضافة حمدا الى الله اضافة المصدر الى
المفعول والفاعل محذوف اذ تقديره اما حمدي الله محذوفا الفا
عال وهو ياء المتكلم لدلالة القائم عليه فاضيف المصدر اليه
ذي هو اسم من الاسماء الستة المقالة المضافة يكون بالواو
في حالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر و
ذو هنا بالياء لانه مجرور على انه صفة الله وهو مضاف الى
الانعام وهو ايصال الخير والنوفيق والخيرات كلوند مضافا اليه
الذي جاعل وهو مجرور على انه بدل من الله فان قلت لم لا
يجوز ان يكون وصفا قلت لا يجوز ذلك لعدم شرطية
وهو التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا فان قيل لم لم يتعرف جاعل
هنا بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف
بل يتحقق للتخفيف بسقوط التنوين لان اصله جاعل النحو لا
منوية حتى يفيده فان قيل لا يجوز ان يكون جاعل بدلا
من الله لانه لو كان بدلا منه لوجب ان يكون موقوفا بصفة
لائت من النكرة اذا ابدلت من المعرفة فلا بد وان يتصفة فلما
لم يكن موصوفا اظهر انه ليس ببدل قلنا ان الموصوف هنا
محذوف ولذا عمل اسم الفاعل الذي جاعل الحق اذا على ذكر
الموصوف تقديره الله جاعل النحو ثم حذف الموصوف واقيمت
الصفة مقامه مع ان دفع الاعتراض لا انتصاب جاعل على
الحالية وعلى المدح ولا ترتفعه على انه خبر مبتدا محذوف وجه
واعلم ان جاعل هنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب
المتعدية الى المفعولين والمفعول الاول النحو وهو مجرور لاضافة

جاعل اليه في الكلام

جاعل الية في الكلام في حرف من الحروف فالجارة والكلام مجرور
والجار والمجرور متعلق بجاعل منصوب محلا على انه مفعول
فيه غير مريح بجاعل فاعلة اذ كان الجار والمجرور بيتي يكون
مفعولا فيه غير مريح واذ كان بالام يكون مفعول له غير مريح
واذ كان بغيرهما يكون مفعولا غير مريح كما لا يخ واعلم ان
الكاف في محلين ان يكون بمعنى المثل وهو ح يكون في محل النصب
على انه مفعول ثان بجاعل ويجوز ان يكون بمعنى حرف والملح
مجرور به والجار والمجرور متعلق بكائنا منصوب بمحلا على
انه مفعول ثان بجاعل فان قلت ان متعلق الجار والمجرور
فما يكون محذوفا ولم يقع شيء هنا قلت لانا لم ذلك لان
جاعل هنا من افعال القلوب وهي يدخل المبتدأ والخبر فيكون
متعلق الجار والمجرور في الحقيقة خبرا في الطعام في حرف فجي
الطعام مجرور والجار والمجرور متعلق بجاعل منصوب محلا
على انه مفعول فيه غير مريح لجاعل واعلم المصوب شبه النحو
بالملح والتشبيه عبارة عن الدلالة على مشاركة امر لامر
في معنى وهو يقتضي لا محالة المشبه والمشبه به ووجه
التشبيه واداة التشبيه والغرض من التشبيه والمشبه ههنا
المتالص والمشبه به هو النحو والمشبه به هو الملح واداة التشبيه
هو الكاف والغرض من التشبيه المبالغة ومدح النحو والتشبيه
الصلاح باستعمالهما والفاء ولفساد باهمالهما والمراد با
لاستعمال في الملح ان يجعل كما يقتضيه الذوق السليم وقا
يطبع المستقيم وبالاهمال ان لا يجعل كذلك وذلك اما بان
لا يجعل اصلا او يجعل اقل من المقتضي او اكثر منه يعني كما ان الملح
اذا جعل في الطعام وعلى وجه المقتضي يصلح ذلك الطعام الا فسد
فيكون قليله وكثيره مفسده لاجل ترك الاستعمال على الوجه

على الوجه المقتضى لانفس العلة والكثرة ذلك النحو اذا استعمل في الكلام ملحوظ
لا فساد ان المراد بالاستعمال في الكلام ايجرى فيه قاعدة
باذ يرفع فيما يرفع وينصب فيما ينصب ويجر به فيما يجر به بالا
همال عدم اجراء قاعدة هذا هو الوجه في التشبيه ومن نحى انالتشبيه
في القلة والكثرة فقد تسامح عظيما اذ لا معنى لافساد مع جرت القلة
والكثرة في النحو والصلوة الواو فيه حرف من حروف العطف الصلوة مجرور
بانها معطوفة على احمد اى اما بعد الصلوة وهي من الله تعظيم
ومن عباده دعاء واستغفار على نبيه على حرف نبيه مجرور
به والجار والمجرور متعلق بالصلوة منصوب محلا بانه مفعول
به عيي صريح للصلوة والضمير فيه مجرور المحل لكونه مضافا اليه المجتبى
صاله نسبة بوزن فعليه قلبت الهمزة ياء لوقوعها بعد ياء
زايدة ثم ادغم للجنسية او نسبوة قلبت الواو ياء لا
جتماعها وسبق احديهما بالسكون فادغمت الجنبة
محمد مجرور بانه عطف بيان لنبيه سيد مجرور على
انه صفة محمد على الصلوة والسلام والاقام مجرور لكونه
مضافا اليه السيد اصله سيود او سويد من السودد قاذا كان
سيودا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء عاسيت
في قاعدة التصريف ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبق احد
هما بالسكون فقلبت الواو وياء وادغمت الياء في الياء وان كان
سويدا او علا له كذلك وعلى اله الواو في عاطفة المجرور
بانه معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد والجار والمجرو
ر متعلق بالصلوة منصوب محلا بانه مفعول به غير
صريح للصلوة واصحابه وهو مجرور بانه معطوف على
اله والضمير فيه مجرور المحل لاضافة اصحابه اليه راجع
الى النبي مؤيد الاسلام وهو من التأييد وهو الاحكام واصله

مؤيدين

موئدين وجحو ر وحذفت النون لاجل الاضافة لان النون في
المثنى والمجموع بمنزلة التنوين في المفاريد حتما الى التنوين ليسقط لفقد
الاضافة فتنوى المفاريد لانها لا تستعمل الا متصلة ولا اضافة على
الاتصال وهما لا يجتمعان في محل واحد في حالة واحدة وكذلك
النون في المثنى والمجموع وهو جمع المذكر السالم ورفعه بالواو وحالة
النصب وخفضه بالياء وهنا مجرور وعلى انه صفة لاصحاب
لان الاضافة لمعنى اللام لان زمان تائيد الصحابة الاسلام
في زمان المضي فيعرف بلا اضافة فصح ان يقع صفة للمعرفة
ولا تسقط الياء من الكتابة ليدل على الفرد فان قلت لم لم يجز
تحريك بائه كما حركت ياء الشبه عند التقاء الساكنين نحو مررت
بقاضي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات تتحالا
في ياء الشبه فان ما قبلها مفتوح ولا مشاحة في جواز ايضا
الفتحة والضمة وهو ظاهر وان الوالد لا يخلو عن الولد فيه جواب اما
لتضمنها معنى الشرط وان حرف مشبه بالفعل في الشبهة بالفعل يبدع
الاسم منصوبا والخبر مرفوعا الوالد منصوب بانه اسم ان و
لا يخلو منصوب ايضا على انه صفة الولد لان الاب دائم ونسبت لان
النفي وهو لا اذا دخل على ما فيه التقي وهو اذا لنفي الابتاء وكذا
فعل ينفى قال الناقصة وهي يدخل على المبتداء والخبر فيرفع الاول
فتكون اسمه وينصب الثاني وتكون بحرتشبهها لهما بالفاعل والمفعول
في الناقصة مثل كان زيد قائما وكذلك غيرها فاسم لا زال مستقى
فيه مرفوع المحل راجع الى الولد كاسمه والجار والمجرور متعلق
بخبر لا زال اي كائنا كاسمه فيجوز ان يكون الكاف في محل النصب فيكون
خبر لا زال محذوفا اي لا زال مثل اسمه مسعودا وهو بدل
من كاسمه بدل الكل من الكل او بدل اشتمال وقيد بان مسعودا
خبر لا زال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لا زال ليس بقيد

بتقدير لان الحال قيد لعامله وهو دعاء للولد والقدر فيه كان
الدعاء المطلق افصح او لحن المقيد واعلم ان جملة كاذ كاسمه
مسعود واجملة معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله اردت
ان المظروف لحال الجزاء والجملة المعترضة تجيء التي تتوسط
بين اجزاء الجملة المستقلة ليفيد معنى تتعلق بها وباحد اجزائها
كما في التبيه التسويد والتخصيص والدعاء والجملة والمعترضة ههنا تتو
سط بين اجزاء الجملة المستقلة وهي اسم ان وخبرها وتفيده معنى
وهو الدعاء بتعلق باحد اجزائها وهو اسم ان والى اهاله يجرور
بالى والجر مجرور رباضافة اهال اليه والجار مع المجرور متعلق بقوله مودودا
وهو معطوف على مسعودا تقديره ومودودا الى اهاله الجزء قلت
ان احق الظرف اللغوالتامخيرا يذا اذا اعلما كان ذفضلة وحق الظرف
والمستقر التقديم اعلم ان كان ذعدة ومحتاجا اليه فهنا قدم اللغو وهو
قوله الى اهاله الجزء على قوله مودودا قلت لامر السجع لما استظهر
وتقارع صاحب الكشاف فقال الاجزاء الجملة كالجملة لما اذا دخل على
الماضي حتى يكون ظرفا واذا دخل على المضارع يكون حرفا جازما نحو
ايخرج ويكون فعلا مشتقا من لام الجاد بمعناه كما في قوله فما ان كال
نفسي لما عليها حافظ اي كلاءة عليها حافظ وفي قوله وان كلا لما
جميع لدينا محضرون وفي قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم على
قراءة التشديد وهو ههنا بمعنى حين فدخولها على الماضي وهو
استظهر والعامل فيه اردت فان قلت لم لا يجوز ان يكون
العامل فيه استظهر قلت لانه مضاف اليه ولا يجوز ان يعمل
المضاف وله امتناع تقدم المضاف اليه على المضاف وامتناع كون شئ
عاملا في عامله وبطلان الاضافة وتنقض الغرض منها ولوجوب
ان يكون العامل في لما جوابه استظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه
عايد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها مضافا اليها بالما فان قلت

ان الجمالة

ان الجملة التي وقعت بين اسم ان وخبرها لا تكون لها محل من الاعراب
وههنا جملة استظهر وقعت بين اسم ان وخبرها فكيف تقول
انها في محل الجر قلت الاسم ذلك لان الجملة كما استظهر ما
خبر من خبر ان رتبته وان كان مقدما لفظا فهو لان العامل في ما
اردت والعامل مقدم على المعمول فلا يكون جملة استظهر واقعا بين اسم ان وخبرها واعلم ان ما في هذا المقام اسم مبني
فان قلت ما حملت بناء ما فيه قلت علت بناءه لاتحاد الصورتين
بين اسم كما وكونه حرفا كذا فانه مبني حال انسمية الجيد اسما
على صورة الحرفية كذلك كونه مختص منصوب على انه مفعول
استظهر وهو مضاف الى الاقتاع واضافة المختط الى الاقتاع اضافة المسمى
الى اسمية حي سعيد كرز اي المختص الذي هو الاقتاع وكشف اي ذلك
عند اي عن المختص الواقع وكشف للطف وكشف فعل ماض فاعله مستتر
عايد الى الولد ومحله جر لكونها معطوفة على جملة استظهر يحفظ الباء
فيه لاستفادة اي كشف عنه باستفادة حفظ وهو حرف جر
حفظ مجرور بها والجار والمجرور متعلق بكشف والضمير في يحفظ
مجرورها كونه مضاف الى يحفظ ويجوز ان يكون عايد الى الولد
فيكون من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره يحفظ
الولد المختط ويجوز ان يكون عايد الى المختص فيكون من اضافة المصدر
الى المفعول والفاعل متروك تقديره لحفظ المختص الولد فضالة
منصوب لانه مفعول كشف ومضاف الى الاقتاع واحاط واعوانه
كما هو اب كشف مجرور بعن لانه الجار والمجرور فيه متعلق باحاط
اي عساله والجائه والضمير فيه مجرور المحل لكونه مضافا اليه
بمفرد انث عايد الى المختص ات حفظا وهو منصوب على التمييز وهو
فاعل في المعنى احاط حفظ واتقن اي احكم واثبت وهذه الجملة
الفعلية معطوفة على جملة احاط واستظهر ويأتي اعوانه كشف

[illegible] وهي موصول لا بد لها من صلة تستند الى الضمير العائد الى الموصول
لان الموصول مع صلته لما استقر لا استقرار الشيء الواحد فلا يدل
بشيء يتصل بينهما فيه في حق وجوب الحاجة بالحاجة والمجرور
متعلق بمحصل والجار والمجرور مع متعلقه صلة الموصول والضمير المستكن
في قيد المستقر من حصل بعد حذفه لان تقديره واتقن ما حصل
فيه فاعل الظرف عائد الى ما في من النحو بيانية تبينة فان قلت ان من
البيانية في ان موقع يكون صفة لما فما قبلها ان كان ما قبلها
كمرة من رأيت رجلا من قبيلة تميم وحالا ان كان ما قبلها
معرفة كما في ما فيه من النحو لان الموصول مع الصلة معرفة فان
قلت كيف يمكن ان يكون الموصول مع الصلة معرفة وكان منهما نكرة
وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلت يمكن ان يحصل من
الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان يكون كان منهما
نكرة تحكما او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلوما عند المخاطب
فحينئذ جاز ان يعرف توضيح وتخصيص للنكرة الذي هو الموصول لفظا و
معنى منصوبان على التمييز عن المفعول الذي انتقل معنى ما فيه ولفظه
فان قلت ما الفرق بين التمييز عن الفاعل والتمييز عن المفعول
قلت فيه قاعدة يعرف بها التمييز عن الفاعل والتمييز عن المفعول
ان اخلقه واضفه الى مفعول فعل ازدت فعلا ان مصدريه
الفعل مضارع منصوب فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير
البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول المنطه حالا انه خبر ان
تقديره فان قلت فان الولد لا يعني مراد متى من تاسيط او فريدا
ان النمط فان قلت الداعي الى هذا التعبير قلت الداعي الى هذا العدد
بر هو اما ان الاصل في المجرد ارادة التحقيق كقولهم لو مرتو
عة المحل بمن كما في المجرور بمن والجار والمجرور متعلق بالمنطه منصوب
على انه مفعول غير به لانطه اما مجرور باضافة اليه كما في
المحيف مجرد

الحق مجرور على انه صفة الامام والحي مجرور لانه معطوف على
الحق وهي الجبر العامل الميقوم وقيل هو مقلوب من الجرفان قلت
ما وجه التشبيه بينهما هو ان العالم مجمع العالم كما ان البحر مجمع الماء ايضا
بين الماء والعالم مناسبة في كونهما سببا للحيوة فكما ان الماء سبب
لحيوة البدن كذلك العالم سبب لحيوة الروح وفي هذا المعنى قال الشاعر
من صار بالعالم حيا لا يذل الدقوق وهو من ادق الشئ اذا علمه على وجه
اليقين اطلع فيه على سر خفي وهو مجرور على انه صفة الجبر ابني
وهو مجرور وعلامة بدل من الامام وبكر مجرور لكونه مضافا اليه
لاني وابي بكر كنية الامام وهو هي من اقسام العالم لان العالم اما
ان يصوت رباب وام او لا فالاول كنية ابي بكر واني مجرور وعمرو و
اموكلثوم الناطحا ما يقصد به الذم او المدح او لا فالاول للاسب
والثاني العالم عبد القاهر مجرور لانه عطف بيان لابي بكر بن
سقطت الهمزة منه لوقوعه بين العلمين وهو مجرور لكونه
صفة لعبد القاهر وهو مضاف الى عبد وهو مضاف الى الرحمة
الجرجاني مجرور لكونه صفة لنسبة الامام لانظن ان معرفة لا
معرفة اباكه سقى فعل ماض فاعله الله ومفعوله ثراه اي قبره و
مسقولة منصوب تقديرا والهاء مجرور المحل لانه محل مضاف اليه ثراه
راجع الى الامام وجمال الواو وفيه عاطفة جعل فعل ماض من الجعل و
هو من افعال القلوب يتعدى الى المفعولين المجتمع لا قتضار على احدهما
وقاله مستتر فيه عايد الى الله والجنة تنازعوا ان جعل من
مفعول الاول ثراه اي مكانه مفعول الثاني واضمير كضميره ثراه فان
قلت من اين عرف ان جعل من افعال القلوب وما ذكروه ونصوا
عليه من افعال القلوب منحصرة في السبعة وهي ظننت وحسبت
وخلت وعلمت ورايت ووجدت وزعمت وهم عدوا جعلت
منها قلت انما ذكروه هو الذي اشتهر والكثر استعمالا كما في افعال
الناقصة فانهم حصلوا صرحوا بانها ثلثة عشر فعلا مع ان الزنا

بادة على ذلك فتحقق وهو ان الفعل اذا نفى وجعل خبرا ان
لفظا او ان شاء ان معنى لانها في معنى لا مرفان قلت لم عبر بلفظ
النافي عن لا مر قلت للتفاؤل كانه جعل الله تبارك وتعالى
كانه في الجنة وهو اخبر عنه بالنفي فان قلت ما محل لها التين
الجملتين اعني نسقي وجعل من الاعراب قلنا لا محل لها من الاعراب
لعدم وقوعها موقع المفرد وهو ظاهر حتى يعلق اي ينسب من
علق الشيء اذا انشبت فان قلت ان دخول حتى ممتنع على الفعل
لانه من حروف الجارة وهي مختصة بالاسم فكيف دخلت هنا
على الفعل قلت نعم لان الفعل بعدها في تقدير ان الفعل
حتى ان يعلق فجعل دخل على الاسم تقديرا فان قلت ان
من الواجب في حتى ان يكون بعدها جزاء لما قبلها لبقيد قوة
او ضعفا وما بعد حتى ههنا ليس كجزاء لما قبلها قلت نعم الا ان
ما بعدها في قوة الجزاء مما قبلها لان العلق بطبعه والجار والمجرور
فيه متعلق يتعلق منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح يتعلق
والضمير في محرورة اضافة الطبع اليه عائد الى الولد من لفظ من
من حروف الجارة لفظ محرورة والجار والمجرور يتعلق بكائنا
منصوب محلا على انه حال من جاعل يتعلق اي ما تنفي والضمير في
من لفظ محرور المحل اضافة اللفظ اليه اضافة المصدر الى
الفاعل عائد الى الاسم والمحلوم محرور بانه صفة اللفظ ما وهو
موصول تشفي صلة منه متعلق تشفي والضمير المحرور
من عائد الى الموصول ودنيا بيع مرفوع بانه فاعل تشفي وهو
جمع ينبوع وهو عين الماء النحو محرور بانه مضاف اليه ينابيع
ومحل الموصول مع الصلة مرفوع على انه فاعل يعلق وهو
مع ما عمل فيه محرور المحل بحتى والجار والمجرور متعلق بادرت
منصوب المحل على انه مفعول به غير صريح لادرت فان
قلت لم قدم الحال ههنا وهو قيد من لفظ على ذي الحال وهو يشفي قلنا

انما جاز ذ

انما جاز ذلك لما في ملاحظة من الاتباع فاجاز وا فيها ما لا يجوز
في غيرها وقيل انما قال الحال ههنا على ذي الحال للسجع فان قلت
هل يجوز ان يكون من لفظ حالا من الضمير المجرور في منه ام لا قلنا
لا يجوز ذلك لوجوه الاول ان الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول
وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه والثاني
انه اذا كان ذو الحال ومعمولة يجوز تقديمه على الحال وهذا الضمير
معرفة يجوز تقديمه على هذه الحال وهو من لفظ الحال فيكون
تقديره حتى يعلق بطعمه منه من لفظ الحال وهو التقديم غير
جائز لانه يكون منه تقديم ما في حيز الصلة وهو منه على الموصول وهو ما والثالث ان من لفظ متقدم على هذا الضمير والحال
لا يتقدم على صاحبها المجرور في لا مع فنظرت وهو ههنا
بمعنى تفكرت لان الفظ اذا اعدي بعن صار بمعنى التفكر واذا اعدي
بالى صار بمعنى الرؤية واذا اعدي باللام صار بمعنى الرحمة واذا
عدي بعلى يصير بمعنى الغضب واذا استعمل بين يصير بمعنى الحكم
والقضاء وهذه الحالة مرفوعة الحال لكونه معطوفا على اردت
بالف ويجوز ان يكون جوابا لشرط محذوف تقديره الكلام اذا
كان الكلام مستحسنا ومحبطا بمفرداته فنظرة فيكون الجملة المجرورة
المحال على انها جواب الشرط كذا في شرح الدباغ وانا اقول ان يقول
ان الجملة وقعت جوابا لشرط غير جازم لا يكون لها محل من الاعراب فكيف يقال ههنا انها في محل نصب في تحفرات في حرف من حروف
الجار ثم تحفرات مجرورة بالجار والمجرور وقعا ولو نظرت تجد
محلا على انه مفعول فيه غير مزيح لنظرت والضمير في مجرور المحل
كونه مضافا اليه التحفرات معاينا لالاعام المضبوطة وهي مجرورة
لانها صفة التحفرات فان قلت ان المضبوطة لا يجوز ان
يكون صفة للتحفرات لعدم تذكيرها وهو التطابق بينهما

وبين الموصوف لان الموصوف جمع والصفة ليس بجمع قلنا فالجواب عنه
مبني على معرفة قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع
كان حكمها حكم الفعل في جواز الوجهين الافراد والجمع كما ان الفعل
في قولنا النساء جاءت وجئن على صورة الجمع والواحد كذلك
جاز ان تقول نساء جائزة او جائزات وان الحروف
تلك القاعدة عرفت الجواب فان قلت فلم اختار المصراع الواحد
مع ان الواحد والجمع جائزان قلت اختار المفرد لكونه اصلا
واختصار دون وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه نظرت
كتبه وهي جمع كتاب مجرورة لاضافة دون اليها المبوبة
شرطها وهو المطابقة بينهما قلت وجواب ما قلنا انها فاء تفسير الفاء
في قوله فوجدت للعطف على قوله فنظرت وهو هنا يجوز ان يكون تعليلية
علت وهو صاح يتعدى الى المفعول مفعوله الاول الضمير والهاء مجرور
المحل لكونه مضافا اليه لا تنزعا بدا الى المختصرات فما وراى تنادا ولا
واستعمالها منصوب على التمييز نسبي وهو منصوب على الظرفية
والعامل فيه تنادا والاعبد هي جمع امام مجرورة لاضافة اليها
والمفعول الثاني لوجدت قوله المائة ويجوز ان يكون
بعض صادفت فهي تتعدى الى المفعول الواحد ويكون المائة لاثنين
اكثرها بدلا لا البعض من الكل والتمة معطوفة على المائة وكذا
قوله والجمالة وهذه الثلاثة اعني المائة والتمة اسم كتاب
للشيخ عبد القاهر واستطلت اي وجدت طالا ورايته طولا
اوجد منظورا اليه وهو فعال فاعل الفاء فيه كالفاء المذكورة
في نظرت وهو موخوذ من طال يطول فيتعدى بانتقال الهمزة استعمالا كما
سكرمته ان هي مصدرية كالفعل وهو فعل مضارع منصوب
بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب
محلا على انه مفعوله الاول كالفعل وهو عايد الى الولد ويتعدى
الى مفعولين

الى مفعولين وانما مفعول الثاني قوله جمعها والهاء فيه مجرور المحل
اضافة الجمع اليها عايد الى الكتب الثلثة والجملة اعني اكلته مع ما
عاد اليه منصوب المحل على انها مفعول ثان لسطت والجملة منصوب
معطوف على الصلة فهو يتعدى الى مفعولين ايضا الا ان الضمير الذي
ذا المتصل والثاني قوله وفسرها والهاء فيه مجرور المحل لانه
مضافا اليه يرفع عايد الى الكتب كراهة مصدر منصوب لا
نها مفعوله من لسطت وهو مضافا الى مفعوله الاول وهو
ما وهو موصول فسرها صلة والموصول مع صلته مجرور المحل لا
ضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتي اي
مي الكتب الثلثة والضمير في فسرها عايد الى المقدر في كراهتي ما فسرها
من الانباء والجار والمجرور في فيه متعلق بكائنا منصوب
محلا بانه حال من الموصول وبيان هذه المفادة ومن اسم مفعول من لاها
يده مجرورة على انه صفة الانباء والكلام فيه كالكلام في في
في المضبوطة فتوجه الاسوال المذكورة وان كان ابدا وفيه الى الحال وان الشرط
في الاصل كلمة فعال من الافعال الناقصة سميت الحالة اسم مرفوعا
والجزء منصوبا واسمه مستتر فيه وهو عايد الى الحالة الانباء لا يخلو
وهو فعل مضارع مبني بنبي بلا جزاء الشرط ومحل هذه الجملة
نصب لانها خبر كان وفعل الشرط وجزاء الشرط جملة شر
طية منسلخة عنها معنى الشرط وقعت حالا من الانباء فا
ن قلت هذه الجملة لا يجوز ان يقع حالا لانه لم يستوف الفا
عل والمفعول قلنا لا سم ذلك لانه عبارة عن الاداء الموصو
لة في كراهتي ما فسرها ومفعول الكراهة من الافادة فمن حق وحي
الافادة مجرورة به والجار والمجرور متعلق بلا يخلو ومنصوب
محلا بانه مفعول به غير صريح فاستضفت وفعل فاعل
والجملة معطوفة على ان استطلت منها اي من الكتب الثلثة متعلق

باسم صفيت هذا وهو اسم من اسماء الاشارة مبني على
الفتح اشبهت الحرف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان
الحرف يحتاج الى متعلق تكن محله منصوب لانه مفعول اسم صفت
المخبر وهو منصوب لانه صفة هذا ويكون نابعا للمبني تابع
لمحله ونعت وهو معطوف على اسم صفت من حيث وحيث كان
مجرورة والجار والمجرور متعلق بثبت والتنوين في عوض
عن المضاف اليه اي في كل واحد شهرا اي من الكتب الثلثة ما وهي
مصدرية تكرب وهو فعل ماض والضمير عائد الى كل وهو
تقدير المصدر بما في محل النصب بانه مفعول ثبت تقدير
ثبت من كل تكريره فان قلت لم لا يجوز ان يكون موصولا
لا ثبت ما فيه قلنا لانه يلزم نفي المتكرر وهو غير منفي
فان قلت هل يجوز ان يكون ما موصولا هنا قلنا
نعم بحذف المضاف ويكون تقدير ثبت في كل واحد
هنا تكرارا استقلالا وهو منصوب على انه مفعول
من ثبت او منصوب على انه حالا من ضمير ثبت في
مستقلا بالافادة والام فيه حرف من حروف الجار والمعادة
مجرورة والجار والمجرور متعلق باستقلالا منصوب
محلا بانه مفعول به في مريح له والمعاد هنا مصدر بمعنى
الاعادة والتكرار استقلالا معطوف على استقلالا
فجاز فيه الوجهان ايضا للمعاد والام فيه حرف من حروف المعاد
مجرورة به والجار والمجرور متعلق باستقلالا منصوب
محلا بانه مفعول به في مريح له وهو اسم مفعول من ماد
يفيد والام فيه اما للعهد والمعهود وهو الولد المذكور
او في الجنس والمراد كل من استفاد من هذا المختصر فان
قلت ان الالف واللام في الصفة في الاذكى لا يفيد الالف

والام والصفة للعهد او الجنس كما لا يخال الذي العهد لانه
سهو ولا الجنس المعين نحو مضى بالاخياس احكم من ان يكون
مستعيدا او غيره قلت هذا السؤال غير وارد لان الفرق
بين الذكرة بين الالف والام ظاهر وهو ان الذي يعرف
بالصلة دون الالف والام بل هو وضع للتعريف واذا
كان للتعريف يصلح ان يكون الالف والام في الفاظ التي
للعهود والجنس معنى وهو بين يستعيد لان حال الصفة
باعتبار الموصوف ان كان الموصوف معهودا وجنسا
معينا كانت الصفة كذلك غير منصوب على الذم حال
من الضمير في استصعبت فان قلت لا يجوز ان يكون غير
حالا لانه من شرط الحال ان يكون من المشتقات غير ليس
من المشتقات قلت قد وقع غير ههنا حالا باعتبار اضافة
الى المشتق وهو مدخي وهو مجرور لكونه مضافا اليه فضال
منصوب باند مفعول مدخي لانه يؤدي الى الاستغال
وان قلت اعمال اسم الفاعل مشروط عند البصريين بالا
عتماد على احد الاشياء الستة الاولى في النفي وحتى ولا
ستفهام والمبتدأ وذو الحال والموصوف والموصول
وههنا لم يعتمد على احد الاشياء فكيف يعمل قلنا
اسم ان غير ليس من احد الاشياء الستة قلت ان في
غير معنى النفي ولهذا استوى فيه المثنى والجمع والمذكر والمؤنث
لانه لما كان في معنى النفي صار غير في حيز النفي وحيز النفي
لا شيء ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث وكذلك غير الضمير تجر
لاضافة فضال اليها في رواية في حيز وحيز رواية يجر وبدل
وهو ظرف غير متمكن عند حي ويجوز ان يكون ظرفا متمكنا
فمحل المنصوب على الحالية من الضمير او على الوصفية لها باعتبار

الجملة معرفة الى النكرة الكائنة في دعائه وهي مصدر
مضاف الى مفعوله وهو عبارته وذكر الفاعل مشروح
تقديره عبارات والضمير البارز مجرور المحل لا
لاضافة العبارات اليه وهو عائد الى الامام الفصيح
وهو مجرور بانها صفة العبارات فان قلت لم لم يجمع
مع ان الموصوف جمع قلت وجوابه مر في المضبوطة وتم
هي حي في محل رفع الجازم اطوي وهو فعل مضارع
مجزوم به وعلامة الجزم فيه سقوط الياء لان اصله
اطوي وفاعله مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على
الجملة استصفيت ذكره وهو منصوب بانه مفعول به لاطوي
شيء وهو مجرور بلا اضافة ذكر اليه من حي في محل رفع الجا
رسائلها وهو مجرور المحل لاضافة المسائل اليه الا
وهي حرف من حروف الاستثناء ما وهي موصولة
ندر وهو فعل ماض صلة وفاعله مستتر فيه عائد
الى ما ومحل الموصول اما منصوب على الاستثناء او على
البدلية من ذكر شيء بحذف المضاف اي لم اطو ذكر شيء
الا اطو ذكر ما ندر وانما مجرور وعلى انه بدل من شيء مجرور بمن تكون
تقدير الكلام ولم اطو ذكر شيء من مسائلها ولم اطو ذكر شيء
الا اطو ذكر ما ندر وانما من مسائلها فتقدير الكلام لم اطو
ذكر شيء من مسائلها الا اطو ذكر شيء من مسائلها التي
ندرت فان قلت لم لا يجوز على تقدير ان يكون محل الموصول
مجرورا بان يكون بدلا من الضمير المتصل بها
المسائل قلت لفساد المعنى لان الضمير المتصل بالمسائل
راجع الى الكتب الثلثة فيكون تقدير ولم اطو ذكر شيء
من مسائل الكتب الثلثة الا الكتب الا ذرة الماء وهو

افاسد

افاسدا دشاع وهو معطوف على ما اذ دفيها في حق
جي موصولة بين ٢ بين منصوب على الظرفية وهم
فعل متصل بجي ور المحال اضافة بين البعيدة عن
النحاة وعامله محذوف وهو حصل عائد الى ما والعامل
مع المعمول جملة ظرفية صلة الموصول والموصول مع الصلة
مجرورة المحال بمن والجار والمجرور متعلق بشاع
منصوب محلا بانه مفعول فيه غبر مزيح لشاع
واستتر وهو معطوف على شاع او على اذ دم بجي من جي وفي الجواز
اذ فعال فعال محذوم بهم اصله اذ بذ سقط الباء لالتقاء
كنتين وهو الباء والذال وفاعله مستتر فيه وهو اي المختص
متعلق بهم اذ دوالجار والمجرور منصوب محلا بانه مفعول
فيه غبر مزيح له شاء وهو منصوب لانه مفعول لم اذ دوا
جنبا وهو منصوب لانه صفة شيئا لا حرف من حروف
الاشياء ما دهو موصولة كان وهو فعال من الافعال
الناقصة صلتها اسم مستتر فيها عائد الى ما الزيادة والجار
والمجرور متعلق بجريا منصوب محلا بانه مفعول بغبي
مزيح له وريا منصوب بانه خبر كان فان قلت ان حق
الظرف المتوالي ان خبرا فاذا اي اذا علما لكونه فضلة وههنا
قدم الفضلة وهو الزيادة على قوله حريا وجوابه مر في قوله
اهمال الخبر موجودا ومحل الموصولة اما منصوب على الاشتغا
ء او على البدلية من شيئا جنبا وترجمة اي سيرجعل المختص
الواو في البطن ترجمة فعال وفاعل وهو فيه بارز متصل والهاء
منصوب المحال بانه مفعول ترجمة وهو عائد الى المختص وهذه
الجملة معطوف على جملة استصفيت بكتاب وهو مجرور
بالباء وهو متعلق بترجمة المصباح وهو مجرورة لا

فضافة الكتاب اليه وهي من قبيلة اضافة العام الى الخاص لمستضئ
اى لمستبين فان قلت ان دخول لام مختص على الفعل لاذ
جرور في الجارة وهي مختصة باسم فكيف دخل عليه قلت
فجوابه من في حتى يضاف ويستضئ فعل مضارع وهو منصوب
بان مقدرة وفاعله الضمير مستتر فيه الى الولد بانواره و
هو متعلق بيستضئ والضمير مجرور المحل باضافة الانوار اليه
ويستضئ اى بنيته وهو معطوف على ليستضئ والضمير المستتر فيه
عايد الى الولد منا ثم وهو منصوب بنزع الخافض تقديره
بمفاهيم اثاره او من مفاهيم اثاره والضمير فيه راجع الى
المختص وكسرته اى طويته وجملة مشتملة وهو فعال
فاعال والهاء فيه منصوب المحل باانه مفعول كسرت وهو
عايد المختص وهذه الجملة معطوفة على جملة ترجمت على خمسة
على حرف جر خمسة مجرورة بها والجار والمجرور متعلق
بكسرت منصوب محلا باانه مفعول به غير صريح لكسرت
ابواب مجرورة لاضافة الخمسة اليها الباب هو مرفوع
باانه مبتداء الاول وهو مرفوع على انه صفة الباب في
حرف حرالاصطلاحات وهي مجرورة بمن والجار والمجرور
متعلق بكاينا مرفوع محلا باانه خبر المبتداء فان قلت
ان المصدرية لا تثنى ولا تجمع فكيف جمعهنا قلت المراد
من قولهم لا تثنى ولا تجمع هو المصدر الذي لا يكون بمعنى اسم
الغير واما اذا كان بمعنى الغير فيجوز ان يثنى ويجمع والاصطلا
حات ههنا بمعنى المصطلاحات او نقول المراد من
قولهم المصدر لا تثنى ولا تجمع هو المصدر الذي لا تقسم
بها الانواع اما اذا قصدت فيجوز ان تثنى وتجمع والمرا
د من الانواع المختلفة النحوية وهي مجرورة على انها صفة

الاصطلاحات

الاصطلاحات فان قلت ان النحوية لا يجوز ان يكون
الاصطلاحات لعدم شرط وهو التطابق بين الموصوف
ههنا جمع والصفة ليست كذلك قلت ان الصفة اذا اسندت
الى ضمير الجمع جاز فيها الوجهان الافراد والجمع فان قلت هذا الباب
عدة انما يجوز اذا كانت الصفة من المشتقات وههنا ليست
كذلك قلت ان الباء في بادئ النية يكون بمعنى الفعل فيكون
تقدير الكلام الباب الاول كائن في الاصطلاحات التي
الى النحو اعلم ان النحو في الاصل مصدر نحا ينحو اذا قصد فان
قلت لم سمي هذا العلم نحوا قلنا قيل اذ سمع ابو الاسود
الدؤلي قارئا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بالجر
ثم ذهب الى امير المؤمنين وحدثه ذلك فقال امير
المؤمنين كرم الله وجهه الحالة العجم المرتب قال
اقسام الكلام ثلاثة اسم وفعل وحروف الاسم
ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحروف ما
اوجد معنى في غيره والفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه
والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور
وما سواه فرع عليه قال الخ ولذكر هذا العلم سمي
الباب وهو مرفوع باذ مبتداء الباء وهو مرفوع تقديره العلم
اذ صفة الباب بمعنى حرف في العوامل وهو محجورة بفي والجار
والمجرور في محل الرفع باذ خبر المبتداء اللفظية وهي محجورة
على اذ صفة العوامل اتفاقية وهي محجورة باذ صفة
بعد صفة للعوامل الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية
واعرابه كاعراب باب الثاني والباب الرابع في العوامل
المعنوية واعرابه ظاهر الباب الخامس مرفوع باذ مبتداء
والخامس مرفوع باذ صفة في فصول والجار والمجرور في محل

الرفع على الفوقية من حروف الجارة المرتبة بحرورة
بد والجار والمجرور متعلق بكائنة محرورة محلا على انه
صفة خصوصة قوله كمال وهي مرفوع بانه مبتدأ لفظة
هي محرورة لاضافة كمال اليه وهو لازم الاضافة فانه يكون
مركبا ان كان المضاف اليه مؤنثا فان قلت تلزمها الاضافة قلت لانها لا تعني
لها الا في الاحاطة والاحاطة يستدعي مخاطبة فان قلت
هذا الكلام منقوض بقولك تفاوت الكمال درجات محلها
الا ان الكمال قوم درجات فان قلت ان كلمة هي هنا هي مفرد ام
جمع قلنا ان الكمال في اللفظ مفرد في المعنى جمع وعلى هذا يعود
الضمير اليها قوله تعالى وكلهم اتيه يوم القيامة وقوله فما لكم وكمال
اسوه داخرين فان قلت هنا يجوز دخول الالف واللام على
كلام لا قلت لا يجوز ذلك لان تعريفها بالاضافة والالف
واللام يبطلانه ذلك فان قلت فان هذا الجواب منقوض بقولهم
الكمال وان الكمال وانها ادخلوا الالف واللام على الكمال قلنا
لا يجوز ادخال الالف واللام عليه الا اذا كان عوضا من المضاف
فان اليكن الكمال وان الكمال تقديرها هي كماله وان كماله او يراد لفظة
كما قال فان الكمال لاحاطة لا لمة الا من اراد المراد فيه لفظة
كذا كرم ابو البقاء في المنتخب شرح اللمع وقلت على انها صفة
هو فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى لفظة وهذه وهذه
ه الجملة فلا فعلية مجرورة المحل فان قلت ان الجملة التي وقعت
بين المبتدأ والخبر لا يكون لها محل من الاعراب فكيف
تقول انها في محل الجر قلت لا نسلم وقوعها بين المبتدأ
والخبر بل هي مستأنفة لتعلق المبتدأ على معنى على حروف جر مبنى مجرور
بها تقديرا والجار والمجرور متعلق بدلت منصوب محلا

على

على انه مفعول به غير صريح لانه مفرد وهو مجرور وناب صفة المبني
بالوضع والجار والمجرور في بدلت قوله فهي مرفوعة المحل بما انها
مبتدأ ثانية وقوله كلمة مرفوعة بانها خبر المبتدأ
الثانية والمبتدأ مع خبرها جملة اسمية مرفوعة على
انها خبر للمبتدأ الاول فان قلت لم دخلت الفاء في
قوله فهي قلت لان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط جاز
دخول الفاء في خبره وذلك اذا كان اسما موصولا صلته
فعلا او ظرفا كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار
سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن
الله او نكرة موصوفة بأحدهما نحو كل رجل يأتني فله درهم
في الدار فله درهم وقول كل لفظة متى قيلت المبتدأ النكرة
الموصوفة بالفعل فان قلت لم توسط الضمير بين المبتدأ
والخبر هنا قلت للحصر لان اذا قلت زيد عالم لم يلزم
نفي العالم من غيره واذا قلت زيد عالم بمنزلة قولك ما عالم الا
زيد فان قلت لم قدم تعريف الطابع عليها مع ان المقصود
من التعريف المعرف قلنا لان الموافقة المعرفة المعرف اقدم
عن المعرفة المعرف طبعا فقدم وضعا ليقع بين الموافقة
بين الوضع والطبع فان قلت لم قدم الكلمة على الاعراب
والبناء قلنا لانها عارضان على الكلمة وهي معروضة
والعارض لا يتصور بدون المعروض فيكون اهم ولهذا قد
مهما عليها وجمعها وجمع مرفوع بالابتداء والضمير
فيه مجرور المحل لاضافة الجمع اليه راجع الى الكلمة كلمة كلمات
وهي مرفوعة بانها خبر المبتدأ وكلام وهي مرفوعة
لانها معطوفة على كلمات فان قلت لم بين الجمع مع انه
من وصفة النصب بيّن قلت اما تصديقا لقوله غير

فان قلت ما المقصود من الكلام الذي لا اعراب

يدخر فضل النصيحة ولدفع زعم من زعم ان الكلام جمع كلمة
الكلمات فان قلت قولك وجمعها كلمات صحيح وقولك كلام ليس بصحيح
لان الكلام ليس بجمع بل هو اسم للجمع على غير لفظه صحيح وهو اذا في الذكر
بالواو والنون وبالياء والنون وفي المؤنث بالالف والتاء و
يكسر وهو ما يميز نظم واحده وبنائه والكلم ليست منها قلت
ان الكلام اسم جنس واحد كالتمر كقولك تمر وتمرة والمصدر و
جمعها كلمات وكلام باعتبار معناه لان في الكلام معنى الجمع فان قيل
ما الفرق بين الكلام والكلا قيل الفرق بينهما ان الكلام يطلق على المفيد
وعلى غير المفيد واما الكلام فلا يطلق الا على المفيد حاصة قوله وهي
مرفوع المحل بانها مبتداءة راجعة الى الكلمة ثالثة وهي مرفوعة على
انها احد المبتداءات انواع وهي محذوفة اضافة ثالثة اليه اسم وهو
مرفوع لانه خبر مبتدا محذوف تقديره الاول اسم فان قلت من
اي شيء يشتق الاسم قلت وهو مشتق من سما يسمو عند البصريين
فيكون اصله سمو فحذف لامه وعوضت همزة الوصل فصار
اسم على وزن اعل فان قلت لم سمي الاسم اسما عندهم قلت
والسمو قيل وضع الاسم خفي عند الابمان فان سمي بان يعلو ويظهر
ولهذا سمي الاسم اسما وعند الكوفيين هو مشتق من الاسم
وهو العلامة فحذفت واوه وعوضت منها الهمزة فصار اسم
على وزن اعل فان قلت لم سمي الاسم اسما عند الكوفيين قلت
لانه علامة على المسمى وفعل وهو مرفوع لانه خبر مبتداء
محذوف تقديره والثاني فعل فان فعل لم سمي الفعل فعلا قلت
سمي الفعل باسم المصدر لدلالته عليه والمصدر يسمى فعلا فان
قلت سمي الفعل يدل على الزمان قبل على الزمان فهلا يسمى به قلنا
بتسمية بالمصدر اولى لوجهين احدهما ان الفعل يدل على المصدر
بحروفه يدل عليه الفعل بخلاف فيكون تارة ماضيا ومستقبلا

اخر الجزء

ان على الزمان بجزء من اجزاء فعلى هذا فقس فالكلمات والكلام الذي

اخر اخرى ومحلا والمصدر لا يحذف وحوف وهو مرفوع على انه
مبتدأ محذوف تقديره والثالث حوف فان قلت لم سمي الحرف
حرفا قلت ان اصل الحرف طرف الشيء والحرف طرف الجملة وليست منها
الا ترى انك اذا قولت هل زيد قائم وهل قام زيد لا تدخل هل في
الجملة اذا حذفتها بقي الكلام صحيحا ولهذا سمي الحرف وهو فاعل اسم
مرفوع بانه مبتدأ ما جاز ما موصولة لا بد لها من صلة فمن
جاز فعل ما فيجوز ان تحذف ان مصدرية تحذف فعل مضارع
مجهول باب عند عن حرف جر والضمير مجرور المحل يرجع الموصول
والجار والمجرور متعلق بمحذوف مرفوع المحل على انه قائم مقام فا
عل الحذف وهو مرفوع محلا بانه فاعل جاز وجاز مع ما عمل
فيه صلة الموصول والموصول مع صلته مرفوع محلا على انه خبر
مبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لا محل لها
من الاعراب لا جملة مستأنفة فان قلت ما الفرق بين
الاسناد والحديث والاخبار قلنا ان الاسناد اعم
من الاخبار والحديث لصدق الاسناد على المستكن في فعل
الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث فانهما لا تصدق عليه
لان من لوازمها احتمال الصدق والكذب وهو اي اسناد
يحتملهما فان قلت يلزم من قوله فالاسم ما جاز ان يحدث
عنه ان يكون المستكن في فعل الامر والنهي اسما لان من لوازم الاخ
بار والحديث احتمال الصدق والكذب والمستكن في فعل الامر
والنهي لا يحتملهما ولو قال الاسم ما يقع مسندا اليه او في معنى
المسند اليه لكان اصوب قلت ويمكن ان يكون عنده بان
يقال الاسم المسند اليه اما فاعل واما مبتدأ واذا كان
كذلك فالحديث اولى من الاسناد لان اكثر افعال الفاعل و
خبر المبتدأ يحدث عنها وما يسند اليه ما ليس بحديث

وخبره كائنا هو والاستفهام والنفي قليلا مع انه ليس باصل كذا ذكر الكافي
فيه خروج من الخبر في الجارة زيد بجرورية والجار والمجرور متعلق
بكائن مرفوع محلا على انه خبر مبتدا محذوف تقديره هو اذ
لا يجوز ان يكون الكاف فيه بمعنى مثل ويكون مرفوع المحل
بانه خبر مبتدا محذوف تقديره مثاله مثل زيد والعالم والجهل
فانهما معطوفان على زيد في قولك في حرف جر زيد والجار
والمجرور متعلقان بكائنا منصوب محلا على انه حال من زيد والكاف
فيه مجرور المحل لاضافة قولنا اليه وهو قيد اضافة المصدر الى
فاعله خرج زيد وهذه الجملة فعلية منصوبة المحل بانه
مقوله والعلم وهو مرفوع بانه مبتدا حسن وهو مرفوع
لانه خبر مبتدا مع خبره جملة اسمية منصوبة المحل على
انه معطوفة على خرج زيد والجهل قبيح وهذه الجملة معطوفة
على جملة والعلم حسن فانك اذا اخبرت عن زيد بالخروج وعن
العلم بالحسن وعن الجهل بالقبح فان قلت ما الفائدة في عنايته
المصرالاسم بثلاثة مع ان قوله كزيد يكفي في عثيل قلنا ان الغرض
اشارة بذلك الى تقسيم الاسم فيقول هو الدال على معنى قائم بذاته كزيد
والى اسم معنى وهو الدال على معنى في غيره قائم بذاته وهو على ضربين
احدهما وجودي كالعلم والاخر عدمي كالجهل ثم اعلم ان من
الاسماء ما لا يجوز التحديث عنه اردفه بقوله او كان في معنى
ما يحدث عنه او حرف من الحروف الناطقة كان فعل من افعال
الناقصة سيتجيء الاسم مرفوعا والخبر منصوبا واسم مستتر
فيه راجع الى الاسم وخبره الجار والمجرور مع متعلقه في قوله
في معنى وكان مع اسمه وخبره جملة فعلية لا محل لها من
الاعراب لانها معطوفة على صلة الموصول وهو جاز في قوله
الاسم ما جاز ما وهو موصول لا بد له من صلة تحدث

فعل مجهول عند حوفجر والضمير المتصل مجرور المحل به راجع
الى الموصول والجار متعلق بتحدث من قوله محلا باذ قائم مقام فاعل
وجملة تحدث صلة الموصول والموصول مع صلته مجرور المحل
لاضافة معنى اليه كان والكاف فيه بمعنى المثل مرفوع لانه خبر مبتدأ
محذوف تقديره مثاله اذ هو مجرور المحل لاضافة الكاف اليه
واذا ومتى فانهما مجروران محلا بانهما معطوفان على اذ نحو بها
نوحي بين نحو مجرور بالعطف والهاء مجرور محلا لاضافة نحو اليه
راجع الى اذ واذا ومتى فانك الفاء فيها انه يجوز ان يكون جوابا
باشتراط محذوف تقديره اذ كان كذلك اذ كان اذ واذا
في معنى تحدث سببت محلا اسم منصوبا والخبر مرفوعا واسم
الضمير المتصل لاحرف تقي تحدث فعل مضارع مبني بدون فاعل
مستتر فيه وهو هذه الجملة الفعلية مرفوعة المحل للزوم خبر
ان عنها نحو حوفجر والضمير المتصل راجع الى اذ واذا ومتى
ونحوها للزوم اللام فيه حوفجر واللزوم مجرور بمن والجار
والمجرور متعلق بقوله تحدث منصوب محلا بانه مفعوله
فوضح تحدث ظرفيتها اي ظرفية اذ واذا ومتى ونحوها
فان قلت لم لا يجوز الاخبار عن الاسم الا اسم لا ازمة للظرفية
قلنا ومحلا الاسماء الا ازمة لها منصوبة ابدا او تحدث
عنها للزوم ان يكون مخبر مرفوعا يلزم ان يكون الشيء
الواحد منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة وهو
ممتنع ولكنها والضمير المتصل فيه منصوبا ومرفوعا في
محل بانه اسم لكن الى اذ واذا ومتى ونحوها في معنى والجار
والمجرور قبله متعلق بكائنا مرفوع محلا بانه خبر لكن
الوقت وهو مجرور لاضافة اليه معنى اليه وهو الواو
فيه ابتدائية هو مرفوع محلا انه مبتدأ راجع

الى الوقت ما كان ظرف غير حرف ما موصول وصلت بكان وهو
مع صلته في محل جر بالاضافة والجار والمجرور متعلق بكان فيما مرفوع
محلا على انه خبر المبتدأ بعد سقوط حرف جر والهاء في محل
الجر بالاضافة والجار والمجرور متعلق بحدث مرفوع محلا بانه
فاعل مقام فاعله راجع الى ما في قولك والجار والمجرور فيه
متعلق بكان تامة منصوب محلا لانه حال من الوقت مضى و
هو فعل ماض والوقت وهو مرفوع بانه فاعل مضى وهذه
الجملة فعلية منصوبة المحل بانها مقول القول وطاب
وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى الوقت و
اتسع وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع
الى الوقت فان قلت فحدث المصراع واذا هذا القبيل نظرا
الى ان ان للظرفية بدل عليه قولهم ان اذن في قوله
تعالى واذكروا اذا انتم قليل الآية منصوبة المحل لوقوع الفعل
عليه فلو كان لا زما للظرفية يكون الفعل واقعا فيه
لا عليه وقولهم اذا تقوم زيد اذا انتقدير عمرو يعني وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو وقد وقع اذا ههنا مبتداء
وخبرا فلنا انما عدل المطرزي اذ واذا من الاسماء الازمة
للظرفية اعتبارا الى الكثرة استعمالها لانها يكونان في اكثر
مواضع منصوبا لا فيه واما كونها مفعولا به ومبتداء و
خبرا وبدلا قليلا ولا يعترفان قلت ما الفرق بين اذا واذا
قلت اذ واذا اظرفان للزمان واما اذ لوقت ماض واذا الو
قت مستقبلا تقول لجليسك اذ زيد راكب واجئتك
اذا الشمس طلعت قال الله تعالى والليل اذا يغشى فاعدة و
علم ان اذا قد يجعل الماضي مستقبلا في المعنى كقوله تعالى اذا
جاء نصر الله والمعنى اذا يجيء كذلك اذ قد يجعل المستقبل
ماضيا في المعنى كقوله تعالى اذ يتولى المنافقون والمعنى اذ قال المنافقون
ماضيا

ومنه

ومن علاماته الواو فيها مبتدأ مبنية على الضم في موضع رفع بالابتداء
مجرورة بحرف الجر والمجرور متعلق بكائنة في موضع رفع بانها خبر
المبتدأ والهاء في فيها ضمير مجرور بالكسرة لاضافة الظرف اليه
اليه راجع الى الاسم اللفظية وهي مجرورة بانها صفة علامات
فان قلت ان اللفظية لا يجوز ان تكون صفة لان علامات تستدعي
شرطها وهو الطائف بينهما لان الموصوف هو بعضها راجع والصفة
ليست بجمع قلت وجوابه مر في قوله الباب الاول في الاصطلاح
حالات الفوقية فلا تفيده في دخول وهو مجرور مرفوع بانه
مبتدأ مؤخر الالف وهي مجرورة لاضافة دخول اليه
م وهو مجرور بانه معطوف على الالف عليه والجار والمجرور
متعلق بالدخول الذي وهو مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف
اللام وهو مجرور لاضافة الواو اليه والمرسى وهو مجرور على
على انه معطوف على اللام فان قلت لم اورد المصنف بين
قلت ليكون فيه من ذوي العقول وغيري ذوي العقول والتغليب
بابه اذ يتعلق الصولي قال ومن علاماته حرف التعريف كقولك
او لي ليدخل فيه بيم التعريف فان اهل حمص قد حولوا
مكان لام اليم منه قولك عليه عليه السلام ليس من
امبر امصياح في امسفر ويمكن ان يجاب عنه بان يقال انما اليم
في هذه الكلمات لام في الاصل اذ الاصل من البر الصيام و
في السفر قلت الام محالة في المجرور بدة فان قلت لم
تقدم المصنف الحرف الالف واللام على حرف الجر وقال
ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام ولم يقول
دخول حرف الجر والالف واللام قلت ان الالف واللام
علامة منفصلة والجر علامة منفصلة وتقديم
المتصل او الجملة على المنفصلة فان قلت لم اختصر دخول

الالف واللام بالاسم دون الفعل قلت لانها نفيد ان التعريف بخلا
ف [illegible] فيهما لكون الفعل صالحا لذلك او وضعه للتنكير
فان قلت قد جاءت الالف واللام في الفعل فيما استشهد به من يقول
الحمد لله بضم الميم باتباعا الى لفظ صوت الحمار البجدع وستخرج البوبوع
من فاء فعلل ومن مجموعه السمقع فيقال هذا شاذ وما وجه اذ جعل الالف
واللام في موضع الذي فان قلت ان الالف واللام قد دخل على هال
وهي حرف الاستفهام في قولك ابني الدفيس اشد الهال في جواب
من قال له هال للشيء في زيد كان وذكرها حيون الضباد ون قلنا هذا
محمول على جعل هذا اسما ولذا اشد ولامذ وذلك لان الكلمة انما
سميت اذا جعلت علما للفظ وقصد اخبارها شد حرف الثاني
منها ليكون على اقله اوزان المفردات وحرف وهو مجرور باند
مغط في على الالف واللام المجرور وهو مجرور باضافة الحرف اليه نحو زيد
بك واثق وهو مرفوع باند خبر مبتدا محذوف وهو مضاف الى
زيد والجار والمجرور وهو منها متعلق بالمقدر الذي مررت بزيد فان
قلت لم قال ومن علامات اللفظية دخول الالف واللام وحرف
الجر وانما يقال ومن علامات اللفظية دخول الالف واللام والجر
بدون التغيير بالحرف قلنا انما قال حرف الجر ولم يقل الجر ليشمل ما جر
المضاف اليه بالاضافة فليست من العلامة اللفظية بل هي من
العلامة المعنوية واجاب بعضهم وقال جعل حرف الجر من علا
مات الاسم لان الجر لا يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم
يتقع الصادقين فان قلت لم كانت حرف الجر علامات الاسم صد قرم
قلت لان حرف الجر فان قلت لم كانت حرف الجر علامات الاسم
قلت لان حرف الجر انما جيء به تقوية للفعل حتى يصل الى المفعول
كان جزء من الفعل والفعل لا يدخل الا على الاسماء فان قلت
ان حرف الجر قد دخل على الفعل في قولهم نعم السير على بئس

[illegible]

التنوين فان الكلام على وجه الحكاية وهذا
اليس على مقتضى قضية سيبويه وحذف النون لكونه
واجبا عند من جعله اسما لا يحتاج الى دليله في وقف
الجر عليه سيجئ ذلك ان شاء الله تعالى والتنوين
بانه معطوف على حرف الجر قال وحكاية التنوين
يدل قد مر فان قلت لم اختص التنوين بالاسم دون الفعل
وجوابه ما قال سيبويه ومن تابعه وهو ان التنوين يدل
على الاسم دليلا على خفته وان ليس كالفعل في ثقله ومعنى
ذلك ان الاسم في اصل وضعه دال معنى واحد وليس فيما
دال فيها بعده والفعل ثقيل لانه دال على حدث وزمان وليس
ما هو فاعل ويتعدى الى الظرفين والحال والمفعول له ومعه وكذلك
ومنه ما يتعدى الى ثالث مفعولين فالاكثر على ثقله كان ثقيلا
لا يزاد عليه شيء لان الزيادة ثقيل واما الحقيقة فتحمل الزيادة
كما ذكره العسكري في كتابه فان قلت ان التنوين قد
دخل على لو وهو حرف وشرط في قوله الاسم على لو كنت عالما
باذغاب او لم تفتح او ابله قلنا ان الشاعر جعله اسما ولذا
شدد لامه كما مر في اهال فان قلت لم قال المصنف ومن علاماته دخو
ل الالف واللام ولم يقل دخول الالف واللام واتصال الالف واللام قلنا
لان تحقق دخول الالف واللام واتصال الالف واللام يستعملان في اخر الكلمة غالبا والدخول يستعمل في اول
الكلمة ولهذا احال دخول الالف واللام ولم يقل لحوق الالف واللام
واتصال الالف واللام واعلم ان المصنف قال ومن خواصه ولم يقل ومن
علاماته لكان او لكان العلامة لازمة لا ينفك كالرفع للفاعل
لانه لا يوجد الفاعل الا مرفوعا او بالحركة او بالحرف والخاصة قد تنفك
كالضحك للانسان فانه كان الالف واللام علامة الاسم لكان
يلزم من وجود الاسم وجود الالف واللام كما يلزم من وجود الفاعل

وجود الرفع لانه علامة له فان قلت لم بين المصنف العلامات اللفظية
ولم يبين العلامات المنوية قلنا ان العلامات اللفظية اقوى من
العلامات المنوية لانه يمر بالحس ليصير القلب مقاما والمنوية
بالقلب فقط فان قيل ما وجه الفرق بين الحد والعلامة قيل
الحد كما ينفرد عن حقيقة الشيء وهو الذي يطرد وينعكس في العلامة
تعريف الشيء بامر خارج عن حقيقته وهو لا يطرد ولا ينعكس
الا ترى ان قولنا في حد الاسم ما دل على معنى مفرد في نفسه يطرد
وينعكس فيما كان هذه الصفة حكم بانه اسم وما لم يكن
فيه حكم بانه غير اسم واما العلامات كالالف واللام وحروف
الجر فتطرد ولا تنعكس فكل ما دخل عليه الالف حكم بانه اسم ليس
كل ما لا يدخل عليه يحكم بانه غير اسم الا ترى ان زيدا اسم ولا
يدخل عليه الالف واللام فاذا اسم ولا يدخل عليه حرف الجر كذا
ذكر في شرح اللمع فافهم واعلم ان قوله من علامات اشارة
الى كثرة علامات الاسم لان منها البعيض الا ان المصنف ذكر الا ما هو
اشهر والتي استغنى عنها وهي عوارض بين احدها اللفظي والآخر معنوي واما
اللفظي فعشرة ثلثة مخصوصة في اول الاسم وهي الالف واللام وحروف
الجر وحرف النداء واثنان يكونان في اوسط الاسم وهي الالف التكسير
وياء التصغير وخمسة يلحقن آخر الاسم وهي ياء النسبة وياء الاضافة
ونون التثنية ونون الجمع وتاء التانيث المتحركة نحو كلمة واما
علامات المنوية فمنها ان يكون فاعلا او مفعولا او مخبرا عنه
وموصوفا اليه ومضافا اليه في التبع والفعل وهو مرفوع بانه مبتدا
او هو موصول لا بد له من صلة وهو فعل ماض والضمير المتصل
منصوب المحل بانه مفعول له او هي مرفوعة المحل بانه فاعل
حال وهو مع ما عمل فيه صلة للموصول مرفوعة المحل لانه خبر
مبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل لها من

من الاعراب لانها جملة مبتدأ ومستانفة والسين وهو
مرفوع لفظا لانه معطوف على قد وسيرد وهي مرفوعة محلا بانها
معطوفة على السين المرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف وقد
وهو حرف للتحقيق خرج وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه
والفعل مع فاعله جملة فعلية مجرورة المحل لاضافة حرف البد
تقدير الكلام مثلا انما دخل قد خرج وسيخرج وسوف يخرج
وهما محذوفتان محل للتوهم معطوفتين على جملة قد خرج و
لقائل ان يقول ان ترتيب المص غير مستقيم لانه ذكر احد عشر
ثم ذكر علامة وهي انها ذكر علامات الفعل واحد عشر كذلك
واولى ان يكون بين كل منهما علامة فان قلت لم اختص
دخول قد بالافعال قلنا انما اختص دخول قد بالافعال لانه وضع لتقليل الفعل في المستقبل كما ان اللذوت
قد يصدق اي بالحقيقة يصدر عنه الصدق وان كان
قليلا والتقريب من الحال والتوقع في الماضي كقد قامت الصلوة
فمتنع دخولها على الماضي والمضارع فان قيل لا توقع
الا المنتظر الماضي قد يوقع قلا ينتظر قليف يقال ان قد في الماضي
للتوقع قلنا اذ ذاك بالتوقع انه كان يتوقع ثم صار ماضيا
نحو قد قامت الصلوة للقوم كانوا قد قاموا خلف الامام
ينتظرون قول المؤذن قد قامت الصلوة فعلى هذا قد لا
تنتظر الاخبار بخلاف التكلم انه يتوقع منه الجواب
كذا قيل في بعض شرح اللسفائدة ويجوز الفصل قد وبين
فعلها بالقسم كقوله قد والله احسنت ولقد يعرى شاعر
وذلك لان القسم ليس باجنبي لانه تاكيد المصدر بقد فا
ن قلت لم اختص السين وسوف بالفعل قلت لانهما
دلا ان على الزمان المخصوص ولا يختص بالزمان الا الفعل

فان قلت ما الفرق بين السين وسوف وانما ان لهما ان افرب
الحال من سوف وفي سوف زيادة تنفيس وتأخير وقد جاء
في القرآن عنى كقوله وسيصطلون سعيرا وقوله تعالى يلقون غيا
والزمان قبلها واحد قلت لم ذكر المصنف السين مفردا دون
سوف قال لان السين اسم اجنبي كغلام ودار فيصح
اضافته كما يقال لسين المطلب ولسين الاستقبال فيصح
ادخال الالف واللام عليه للعهد وسوف اسم علم منقول و
سبب بنائه تجنيسه على صورة الحرفية فلا يصح ادخال
الالف واللام عليه وحرف الجزم وحرف مرفوع بالاه معطوف
على قد الجزم مجرور بالاضافة الحرف اليه مثاله ما دخله حرف
الجزم نحو يخرج واخواته قد مر فان قلت لم اختص حرف الجزم
بالفعل دون الاسم قلت ان حرف الجزم في الفعل عشرة امثاله
الجر في الاسم فاعطي الجزم بالفعل والجر بالاسم ولم ينعكس
للتعادل واتصل الواو قبله عاطفة اتصل فعل ماض الياء في به
حرف الجر والضمير البارز المتصل مجرور به والجار والمجرور متعلق با
تتصل منصوب محلا بانه مفعول به غير مريح له راجع الى الفعل
الضمير وهو مرفوع لانه فاعل اتصل المرفوع وهو مرفوع بانه صفة
الضمير وهذه الجملة معطوفة على جملة دخل واعلم ان المصنف احترز
بالمرفوع في المنصوب والمجرور فان المنصوب ليس يختص به بل يتصل
بالفعل والحرف والاسم عند الشيخ عبد القاهر والمجرور لا يتصل
بالفعل اصلا ويتصل بالحرف والاسم نحو مررت بك وغلامك فان
قلت ان اتصل الضمير المرفوع ليس من خواص الفعل لانه لو كان من
خواص الفعل لما اتصل بغيره وهو يتصل نحو زيد ضاربه هو فوجب
عليه ان يزيد قيد نحو وهو البارز لاحترازه عند قلنا المراد
من الاتصال اللغوي حروف التهجي الضمير المرفوع المستكن في الاسم لا
يتصل به لغة لعدم ظهوره وفي الاستدلال فان قلت لم اختص

اتصال

انفصال الضمير المرفوع البارز بالفعل قلنا لان هذه الصور فاعل والفعل
لا يتصل الا بالفعل فان قلت لم عدل الى انفصال الضمير المرفوع
البارز بالفعل بثلثة امثاله وهي قولك ضربت واكرمت وانا جاء وا
قلت للاشارة بان احد الفعل عند اتصال الضمير المرفوع البارز
قد يكون ساكنا كالاول ومفتوحا كالثاني ومرفوعا كالثالث
واما الاعراب بهذه الامثلة فكاعراب قوله فذ خرج وسيخرج وقد
سوف يخرج وتا التانيث وتاء مرفوعة بانها معطوفة على
الضمير لتقدير الكلام والفعل ما اتصل به تاء التانيث الساكنة
وهي مرفوعة لانها صفة التاء نحو ضربت ونصرت وينصر ويضرب وحكم
هذه الافعال الثلثة حكم اضافتها اليها فان قلت لم ورد المص
نصرت وينصر بدون قوله ضربت قلت لان في فعليتها والصحيح
فعليتها فادخلها ما هو من علامات الفعل وهو تا التانيث
ساكنة للبيد على المذهب الاصح واعلم ان المص قد احترز
بالساكنة عن المتحركة نحو ضربت فانها ليست فعلا فان قلت لم اختص
التانيث الساكنة بالفعل قلنا ان الساكنة في الفعل
بمنزلة المتحركة بالاسم فاعطى الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم
ولم ينعكس للتفاوت بينهما وهو الواو وفيه ابتدائية لوقوعها
في ابتداء الكلام والاسم حرف جر والضمير المتصل مجرور المحل
راجع الفعل والجار والمجرور يتعلق بكما تا مرفوع المحل بانه خبر
مبتداء محذوف تقديره وهي ثلثة وهي مرفوعة لانها مبتداء مؤ
خر امثلة هي مجرورة لاضافة ثلثة اليها المفتوح وهو
مرفوع لانه خبر مبتداء محذوف تقديره الاول المفتوح
الاخر وهو مجرور لاضافة المفتوح اليه فان قلت كيف يجوز
اضافة الاسماء بالالف واللام ههنا كيف يجوز قلنا في اسم
الفاعل والمفعول بمعنى الذي ويجوز اضافتهما بالالف واللام فلا

قلت لم انحصر الفعل على ثلاثة اسماء قلنا ان الفعل لا يخلو
من ان يكون لمعنى او لم يكن فان كان لمعنى فهو الامر وان
كان الاول فلا يخلو امر ان يكون معناه موجودا او لا الاول الماضي
والثاني المستقبل نحو ضرب للمفتوح الاخر من الثلاثي المزيد فيه نحو
ضرب ومثاله اذا ذهب الحجام يحجم ويخرج ومثاله من الثلاثي المزيد
فيه نحو اكرم ومحل هذه الافعال الثلاثة جر لاضافة نحو
ليها وتنقسم الماضي الواو في ابتدائية لوقوعها في ابتداء الكلام نحو
فعل مجهول يتعدى الى مفعولين ومفعوله الاول شرف يحذف لانه قام
مقام فاعله راجع الى المفتوح الاخر ومفعول الثاني قوله الماضي فان
قلت لم بني الماضي قلنا لان موجب الاعراب مفقود فيه فان
قلت لم بني على الحركة مع ان الاصل في الباء السكون قلنا للمشا
بهة بالاسم بوجد وهي قيامه مقامه تقوم مررت برجل
ضرب كما تقول مررت برجل ضارب فان قلت لم
بني على الفتح قلت للفتحة والثاني وهو مرفوع تقديرا لانه اسناد
ما وهو موصولة يتعاقب وهو فعل مضارع على اوله على
حرف جواب قال مجرور به والجار والمجرور متعلق بيتعاقب والضمير
مجرور المحل لاضافة لاول اليه راجع الى ما احد الزوايد وهي
مرفوعة لانها فاعل يتعاقب وهو مع عمل فيه صلة للموصول
والموصول مع صلة مرفوع المحل على انه خبر المبتدا والمبتدا
مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب الرابع وهو
مرفوع على انه صفة الزوايد وفي عبارة المصنف اهمال لانه
يتعاقب الزوايد بل الزوايد فاولى ان يقول والسامما يتعاقب
على اوله احد الزوايد الاربع ويمكن ان يجاب عنه بان يقال
ان حذف المضاف كثير جائز شايع في الكلام العرب خصوصا
قد وقع في كلام المجيد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى واسيل

القراءة

القراءة التي اصل المقروة وعبادة البصر من هذا المعنى ومعنى
الباء الباء مرفوعة بانها خبر هي للغايب الام فيه حرف جر الغا
يب مجرور به والجار والمجرور متعلق بكائنة مرفوع محل بانه
مبتداء محذوف تقديره هي كائنة للغايب المذكر وهو مجرور
لانه صفة الغايب والتاء وهي مرفوعة بانها معطوفة على الياء
للمخاطب المذكر والغايبة المونث والالف للمتكلم الواحد
واعراب هذا التركيب قدم والنون وهي مرفوعة بانها معطوفة
على الالف لما فوقه والالم حرف جر ما موصول لابد له من صلة فوق
ظرف مستقر صلته والضمير المستكن فيه المنتقل من حصلته
بعد حذفه فاعاله الظرف عائد الى ما والموصول مع صلته مجرورة
المحل بالالم والجار والمجرور متعلق بكائنة مرفوع محلا لانه خبر
مبتداء محذوف تقديره الكلام هي كائنة لما حصلا او كائن
فوق المتكلم الواحد مذكرا وهو منصوب لانه خبر مقدم
لكان واسمه مستتر فيه راجع الى ما ومونثا وهو معطو
فة على مذكر فقول وهو فعال مضارع وفاعاله مستتر فيه
وهو انت تفعال وهو فعال مضارع وفاعاله مستتر فيه هو
مرفوع محلا لانه تاكيد للضمار المستكن في تفعال وهو مع فاعاله مقول
القول وقس عليه اعراب وتفعالين انت او هي وافعل انا وتفعال
نحن وهذه الكلمات مثال لما يتاتى على ولاحد الزوايد
الاربع فان قلت فلم اعتقبت هذه الزوايد الاربع على اول المضارع
قلت لان الفعل لما كان صادرا عن الغايب او عن المخاطب او
عن المتكلم الواحد او عنه مع غيره طلبوا ان يتصول علامة من
الحروف ليدل بها على ذلك فاختاروا منها الياء والواو والالف
لكثرة دورانها في الكلام ولقايل ان يقول ان الاصل لو
قال ان الياء للغايب المذكر والجمع المونث الغايبة والتاء

الحاضر المذكر والغايبة المونث وسمي المضارع واسع به كاعراب
قوله وسمي الماضي وامثي المضارع المغايرة يقال ضارعته اي
مغايرته وهو المغايرة بين هذا الفعل وبين الاسم مذكور في
التعريف وهواي مضارع مشترك بين وهو منصوب على
الظرفية والعامل فيه مشترك وهو مضاف الى الحال والاستقبال
كانك اذا قلت زيد يضرب جاز ان يكون لم يضرب الان الحال
اولا بين الاستقبال الوجهين احدهما ان قولك يضرب خبر و
الاصل في الخبر ان يكون بعد العلم به والثاني ان خصوص الفعل
الاستقبال يحتاج الى السين او سوف يعني اذا قلت زيد
يضرب لم يكون دليل على الاستقبال وللحال لم يوضع حرف يدل
عليه فكان هو الاصل فان قلت وهذه الجملة في محل الجر لاضا
فة اذ اليها عليه والجار والمجرور فيه متعلق بادخلت والضمير
المتصل فيه راجع الى المضارع لام وهي منصوب باذ مفعول
ادخلت الابتداء وهو مجرور لاضافة لام اليه خلص وهو
وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى المضاف وهو مع
فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانه وقع جوابا با
لشرط غير جازم وهو اذا العامل لام حرفي الجار والمجرور به
والجار والمجرور متعلق بخلص منصوب محلا باذ مفعول له غير
صريح قال وهو فعل ماض الله وهو مرفوع باذ وفاعله فا وهو فعل
ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى لفظة الله وهو مع فاعله
جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لكونها معترضة بين قال
ومعمول اني لحن لئن ان تذهبوا به اما حرف مشبهة
بالفعل والضمير المتصل به منصوب محلا باذ اسمه واللام فيه
ابتداء ويجذق فعل مضارع وياء المتكلم فيه منصوب
محلا باذ مفعول له والنون فيه للعماد يعني ان ياء المتكلم اذا

كان

كان ضمير منصوب يلحق فعلها نون نحو ضربني وبضربني وهاذه النون
من دخول الحكان مصدر ية ندهبوا منصوب به وعلامة
النصب سقوط النون فاعله مستتر فيه وهو ان تسديد
والجار والمجرور متعلق بتذهبوا منصوب محلا بانه
مفعول به غير مريح لان راجع الى يوسف والفعل مع فاعله
مرفوع محلا بني وهو مع متعلقه جملة فعلية مرفوعة
محلا لانه خبر ان وهي مع اسمها وخبرها منصوبة المحال
على انه مقعول قال قال فان قلت ان لام في هذه الا بد ما
كان خالصا للحال لان الذهاب ليس موجودا في الحال قلنا
ان المضاف محذوف فيه وتقدير الكلام اني ليحزنني ذهابكم
يوسف والتصور هو موجود في الحال وح لا اشكال فان قلت
ان لام يخلص للحال لانه لو كانت للحال فكيف ما جامعت مع
حرف الاستقبال في قوله تعالى وسوف يعطيك قلنا ان لام تفيد
التاكيد والحال وفي هذه الاية تجرد عن التاكيد واما اخلت
عليه اي على المضارع السين او سوف خلص الاستقبال
واعرابه كاعراب قوله فاذا ادخلت عليه لام الابتداء
خلص للحال والثالث اي من الامثلة الثلثة وهو مرفو
ع بانه مبتدأ الموقوف وهو مرفوع لانه خبر المبتداء
الاخر وهو مجرور لاضافة الموقوف اليه فان قلت لم قال
المصر الموقوف الاخروم يقل المجزوم الاخر قلنا ان المصارع
الجزم مذهب الاصح وهو البصرية وهو عندهم مبني موقوف و
عند الكوفية معرب مجزوم وسمي الحال موقوف الاخر لان
واعرابه كاعراب قوله وسمي المضارع نحو انصر واعرابه ظا
هر وكذا الواو ابتدائية والجار والمجرور فيه متعلقون كا
ئن مرفوع محلا بانه خبر لمبتداء موخر وهو كائن وهو
موصول لابد له من صلة كان وهو فعل ناقص اسمه

واسمه مستتر فيه راجع الى ما مشتقا وهو خبر كان وهو
مع اسمه وخبره صلة للموصول مع صلته فجرور المحل
لاضافة كل اليه طريقة والجار والمجرور فيه مع متعلقه منصوب
محلا على انه وقع حالا من اسم كان افعل وهو مجرور محلا لاضا
فة طريقة اليه نحو وضع وجد حاسب واعرابه هذا الكلام
ظاهر قوله مشتقا احترازا عن نحو فرس ومنه وقوله على طريقة
افعل احترازا عن نزال وتراك فانهما مشتقان بيد ان مادة
الامر لا ان اشتقاقهما ليسا على طريقة افعل فان قلت قال
المص على طريقة افعل ولم يقل على صيغة افعل فما قائلا ولم
يقل على صيغة افعل ليدخل فيه مثل عدد زن فانها يكونان
على طريقة افعل لا على صيغة افعل والحق وهو مرفوع بانه
مبتدا خبره ما وهو موصول وصلته قولك جاء بعني وقولك
ليس وهو فعل من افعال الناقصة واسمه مستتر فيه راجع
الى معنى وخبره بعني اسم مع متعلقه والمحذوف وهذه الجملة
الفعلية في محل الجر صفة بعني وكل معطوف على اسم نحو
هل وبل وهما مجروران محلا لاضافة نحو اليهما ولقائل
ان يقول ان المص لو قال الحرف ما دل على معنى في غيره لكان
اولى من قوله الحرف ما جاء لان الدال على الشيء كما ينتزع عن
حقيقة وما جاء سبب يعلة الجيء وعلة الشيء غيره وذلك
ان يجيء الحرف بعني ليس لمعناهما وهما وهو مرفوع محلا بانه
مبتدا لان الاسم يكون محدثا عنه ومحدثا عنه والفعل
يكون محدثا ولا يكون محدثا عنه حال الرفع والنصب اما
الرفع فعلى انه معطوف على محل اسم ان اسم واما النصب
فعلى لفظ ومثاله كون الفعل محدثا نحو ضرب زيد فضرب
مسند الى زيد واضرب ولا تضرب وهما ان مسند ان
الى ضمير المقدر ولو اسندت الى الفعل شيا لم يستقيم
فلو قلت

فلو قلت ضرب اسند على ان يجعل اسند خبرا لقي ضرب لم يستقيم
فان قلت ان امنوا في قولهم واذا قيل لهم امنوا مسند اليه لكو
نه مفعولا لم يسم فاعله يقال مع اخذ فعل قلنا ان محمول على هذا
العود اي فيقال لهم هذا القول فان قلت ان الفعل كان محدثا عنه
في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وتسمع مبتدأ فيه
مع انه فعل وخبره قلنا هذا محمول على حذف اداة اي ان تسمع فلو
ن الاسناد في الحقيقة الى المصدر دون الفعل لان ان مع الفعل
في تقدير المصدر فلما حذف ان قدرت قولك خبر من ان تراه عدل
الفعل عن النصب لفقد عامله لفظا الى الرفع الذي هو اول احواله
وفي قوله والحرف اداة جاز الرفع والنصب ايضا بينهما اي بين
الاسم والفعل وهو متعلق بالحروف في محل الرفع على انه صفة اداة
قوله لا يكون محدثا ولا يكون محدثا عنه مرفوع محلا بانه وقع
تفسيرا للاداة عند النحويين وعند غيرهم لا محل لها وقيل
معنى قوله الحرف لا يكون محدثا ولا محدثا عنه اي كان القياس
ان لا يكون بوضع اذ لا معنى له في نفسه لانه لا يكون محد
ثا ولا محدثا عنه وانما وضعه لتقوية الفعل الذي لا يتعدى
بنفسه واعلم ان للحرف حدا وعلامات وحده ما ذكره المص
وامله علاماته الاسم فخلوه فوعلامات الاسم والفعل جميعا
فان قلت لم جعلوا عدم العلامة للحرف قلنا لاستدراكه بهذا
العدم الا يرى انه لو كان معك ثلثة اثواب فعلمت اثنين
منها لم يحتج الى تعليم الثالث واذ قد عرفت هذا صدر الكتاب
وهذه الجملة مجردة المحل لاضافة اذ اليها ان كلا اي كل وا
حد من هذه الاقسام الثلثة وهي الاسم والفعل والحرف
والجار والمجرور فيه متعلق بكائنا منصوب محلا بانه
صفة كل سمي كلمة وهذه الجملة مرفوعة المحل على انه

خبر ان وهي مع اسمها وخبرها منصوبة المحل لانها مفعول عرف
الفاسي قولنا علم جواز القولا واذ قد عرف اذا ي الثاني
اذا هو مضاف الى اه يتلو اي ويكون منها من الاسام الثلثة
فعل وهو مرفوع بانه قائم فاعله اي يتلو واسم وهو معطوف
على فعل اواسمان وقد وافادا اي الفعل والاسم او اسمان تحرر
المحل لانه معطوف على اه يتلو وقد سمعا اي الاسم والفعل او
الاسمان مرفوع محلا بانه خبر لانه وهي مع اسمها وخبرها منصوبة
المحل على انه مفعول لاعلم كلاما وهو منصوب بانه مفعول
سمعا فان قلت بان زيدا مركب من الحرف والاسم مع انه كلام تام
ويلزم بطلان الحصر قلت ان حرف النداء نائب مناب ادعو
في التقدير وهو مركب من الفعل الانشائي والاسم فان قيل
الابتدائي ادعو اجي اخبري فيحتمل الصدق والكذب فهو
خبر لا انشاء قلنا الاسم ان ادعوهنا يحتمل الصدق والكذب لكونه منقولا عن الاخبار الى الانشاء وبعت واشتريت كذا قال شهاب الدين في شرح الاربعين وحسين بن عبد الله السكوني رحمة الله عليهم واعلم ان الكلام اسم اسم المصدر وليس بمصدر حقيقة لان مصادر جارية على افعالها فالمصدر تكلمت التكلم ومصدر كلمت التكليم قال الله تعالى وكلم الله موسى تكليما ومصدر ربيته المكالمة والكلام ليس واحد منها فثبت انه ليس بمصدر بل هو اسم للمصدر بجعل عالم وليذا يقال كلامك زيدا حسن كما تقول تكلمك زيدا حسن كذا ذكره ابو البقاء في كتابه وجملة وهي معطوفة على كلاما علم ان الجملة من قولك احملت الشيء اذا جمعت اجزاءه والجملة كل مشتمل على شيئين فصاعدا وهو ضد التفصيل لان التفصيل التفريق فان قلت ما الفرق بين الكلام والجملة قلنا لا فرق بين الكلام

والجملة

والجملة عند ابن الخباز وابن البقاء وامليعند اليعقوبي هي الموضوع في
خصوص مطلقا وعندهم ان كل كلام جملة ولا ينفك عن ذلك
لان صلة الموصول والمركبة الواقعة للنكرة وغير ذلك جملة
وليس بكلام فان قلت لم لم يسم على غير المفيد كلاما قلت ان
الكلام مشتق من الكلم وهو الجرح يؤثر في نفس المخروج ولا يتحقق
اشتقاق الكلام الا اذا اثر في نفس السامع فايدة تامة او تقو
ل الكلام يؤكد به تكلمت بقال تكلمت كلاما وما يؤكد به والفعل
والفاعل يوصف منا بالجملة فقولك تكلمت كلاما في معنى تكلمت
والفعل والفاعل يحصل بهما الفايدة لا محالة قالوا واقع موقعها
يجب ان يكون كذلك والجملة اربع لا محل لهذه الجملة من الاعرا
ب لانها مستانفة فعلية ومرفوع باذ خبر مبتدا محذوف
تقديره الاول جملة فعلية ويجوز ان يكون بدلا من اربع واحية
وهو معطوف على فعلية كما الكاف في كما حوفجي ما يعني لشيء مجرور
المحل به والجار والمجرور متعلق بكايتان مرفوع محلا باذ خبر
محذوف ويجوز ان يكون الكاف فيه بمعنى المتاروح يكون في محل
لرفع ايضا وتقديره الكلام ومما كايتان كشيء او مثل لهما مثل
شيء ذكر فاي في الاسم وهو فعل وفاعل في محله من الاعراب
جي لكونه صفة لما يجوز ان يكون ما في كما موصولا وح لا يكون
بجملة ذكرنا محل وان يكون مصدرية ولا يجوز كونها زايدة
وهو ما والثالثة جملة ظرفية والرابع جملة شرطية ومثا
ل الجملة الظرفية نحو عندك زيد ومال فاعل ومثال الشرطية
نحو ان تاتني اكرمك فان قلت قولهم عندما لجملة اسمية
عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال بالابتداء والظرف
المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا الاسم
ذلك لان المجموع جملة ظرفية عند الكوفيين فانهم لا يشترطون

لما الظرفية الاعتماد ولا يشترطون اعتماد انحى الفاعل والمفعول
او الخبر اما جملة ظرفية عند الشرط زيت فان قلت لم قدم لفظية
على الاسمية قلنا لان الفعل وهو الاصل في الاسناد والفاعل وهو
الاصل في الاسناد اليه والمبتداء والخبر مرفوعان عليه فلهذا اعتبرها
عليها فان قلت لم قدم الاسمية على الظرفية قلنا ان العامل فيها ظاهر
يجاد فالاسمية والاصل الوجود فان قيل لم قدم الظرفية على الشرطية قلنا ان
الظرفية جملة واحدة والشرطية جملتان والواحد مقدم على الاثنين
والتنوين في قوله وكل بدل عن المضاف اليه منها والجار والمجرور فيه متعلق
بالخبر وهو في محل الرفع بانه صفة كل وتقدير الكلام وكل واحد من الجملة
الاربع تقوم مقام المفرد وهذه الجملة مرفوعة المحل بانها خبر المبتدا
فتكسر اي كل واحد من الجملة وهذه الجملة معطوفة على جملة تقوم اعرابه
اي اعراب المفرد ومحلا وهو منصوب على انه خبر ويكون وهو معطوف
على قوله تكسر فيها اي في الجملة الى تقوم مقام المفرد ضمير وهو مرفوع
بانه اسم ليكون وخبره مقدم والاولى ان يكون قائما عايد وهو
مرفوع بانه صفة للضمير الى الاسم الاول والجار والمجرور فيه متعلق عايد
فان قلت لم لم يجز اضافة كل الى الضمير اذا وقعت خبرا قلنا لان الجملة
من الفعل والفاعل والمبتداء والخبر اذا دخلت على الضمير كانت منقطعة
عن المبتداء لان الفعل فيها منسوب الى غير المبتداء وكذلك الخبر منسوب
الى غير المبتداء فلا بد من رابطة يتعلق بالجملة بالمبتداء فان قلت
هذا يتكلم بالجملة الواقعة خبرا عن الضمير الشان نحو قوله تعالى قل
هو الله احد وجملة الله احد وقعت خبرا عن هو مع انه حال
عن الضمير قلنا ان الجملة ههنا عبارة عن الخبر والخبر بمنزلة المفرد فلا
حاجة الى الرابطة وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة يكون عبارة
عن المبتداء مقول زيد منطلق وقوله صلى الله عليه وسلم افضل
ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وذلك اي قيام المفرد

وهو مرفوع

وهو مرفوع محلا بانه مبتدا وفي ستة والجار والمجرور
مع متعلقه المحذوف في محل الرفع على انه خبر مبتدا مواضع وهي
مجرورة لاضافة ستة اليها ومفتوحة بانها غير منصرف فيكون
بالفتحة حالة الجر في الخبر المبتدا والجار والمجرور فيه مرفوع محلا بانه
خبر مبتدا محذوف تقديره احدها في خبر المبتدا سواء كان
اسميا نحو زيد في ابوه او فعليا نحو زيد قام ابوه او شرطيا نحو
زيد ان تعطه يشكرك او ظرفيا نحو زيد في المسجد وثانيها
الخبر في باب ان والجار والمجرور فيه مع متعلقه المحذوف في محل الرفع
بانه صفة الخبر نحو ان زيدا اخوه ذاهب او قد ذهب اخوه او ان
تعطه يشكرك وفي السوق في المحال الاربع فيها مرفوع لوقوعها موقع المفرد المرفوع وثالثها الخبر في باب كان نحو كان زيد اخوه
قايم او قد قام اخوه او ان تعطه يشكرك وفي البيت وزايرها وفي
المفعول الثاني في باب ظننت نحو ظننت زيدا ابو قايم او قام اخوه
او ان تعطه يشكرك او ان عندي حالا في المحال الاربع فيها منصوب
لوقوعها موقع المفرد المنصوب وخامسها صفة النكرة نحو مررت
برجل صورته حسنا واحسن صورته او ان تراه يعجبك حسبه
او في حسب حسن في احد هذه الجمل الاربع مجرور لوقوعها موقع المفرد
المجرور وسادسها الحال نحو جاءني زيد وغلامه راكب او
قد ركب غلامه او وهو ان تسأل بعيط او على كتفه سيف
في المحال الاربع فيه منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب
وستوى وهو فعل وفاعله مستتر فيه وهو انت ذلك
وهو منصوب محلا لانه مفعول ستزد وهو مع ما عمل فيه
جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها لا تقال لها باقبالها او
مضاه ستزى خبر المبتدا والخبر في باب ان والخبر في باب كان
والمفعول الثاني في باب ظننت وصفة النكرة والحال لان المعنى ستزى

وقد تحالفت في هذه المواضع الستة موقع المفرد فاقدم بيين وقوعها فيها هو
في المفرد الذي فصل الاعراب وهو مرفوع بانه مبتداء ان يختلف
آخر الكلمة باختلاف العوامل في الاعراب في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
فان قلت ان الجملة اذا وقعت خبرا للمبتدأ فلا بد من عايد وهذه
الجملة وقعت خبرا مع انه لا حال لهو الضمير قلنا ان الجملة ههنا في
تقدير المفرد بان او تقول ان الخبر ههنا عبارة عن المبتدأ فلا حاجة
الى الضمير وقيل الاعراب منقول من قولهم عربت معدة الفصيل
اذا فسدت من كثرة شرب اللبن واعرابها اذا اصلحتها واذا الت
فسادها فالاعراب في الكلام يزيل عنه الفساد الذي يلحقه باشتباه
الفاعل بالمفعول وقيل هو منقول من قولهم امراة عروب هي
متحببة الى زوجها فالاعراب في الكلام يحسنه حتى يجب وقيل
هو مشتق من قولهم اعرب الرجل عن حجته ابرها والاعراب بيين
المعنى والقايل ان يقول ان المصدر بيين المعرب او لا تسم بين الاعراب
كان اولى كما ذكر هكذا اصاحب الكافية فان قلت ان المصرح
الاعراب ان يختلف آخر الكلمة والحال انه لا يوجد الاختلاف في آخر الكلمة
لانه لا يتبدل حرف بحرف ولا يسقط قلنا ان المضاف محذوف تقدير
الكلام الاعراب ان يختلف هيئة آخر الكلمة وحذف المضاف في الكلام شايع ولقايل ان في التعريف نظرا لان التعريف غير مانع لدخوله ما ليس
منه فيه كالاختلاف آخر من في قولك جاني من وادايت منا ومررت
مني وينبغي ان يكون التعريف مانعا وجامعا والاحسن ان يذكر
فيه قيد آخر ورجلا هو في لفظ المتكلم بالعامل احترازا عنه
فان هذا ملحوظ في آخر من وان كانت بواسطة العامل الا
انه ليس في لفظ المتكلم وانما هو في غيره واجاب بعضهم هذا
سوال بانه يقول الاسم ان الاختلاف بهذه الحروف باختلاف
العوامل بل بالنسبة بلفظ المتكلم لان المتكلم اذا قال جاني رجل

وقال

وقال الخاطب منوبا التقية وكذلك غيره فان قلت ان قولك واجب
على المصرانه يقول لفظا او تقديرا النجح المبنى لمعرب بالاعراب المحلى
جاني هؤلاء ورايت هؤلاء ومررت بهؤلاء فانه يصدق
على هؤلاء اذا اختلف اخر المعرب باختلاف العوامل ومثل هؤلاء
ليس معرب ولا يرد هذا السوال اولا ان قيد لفظا او تقديرا معتبر
ولم يذكر تشهيرته كذا ذكر في بعض شروح المصباح فان قيل لم جعل
الاعراب في اعراب اخر الكلمة دون اولها او وسطها قلت ان
الاعراب يدل على احوال الذات والكلمة تدل على الذات ولا يخفى
المصير الحالة احوال الامر المغاير في الذات او نقول ان كان الاعراب
في اول الكلمة يلزم الابتداء بالساكن وان كان في الوسط
يلزم تغير الاعراب بتغير الاوزان فلم يبق سوى الاخر الكلمة فيكون
عند مثال اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل نحو جاني زيد و
رايت زيدا ومررت بزيد واعراب هذا الكلام ظاهر واما الواو
في ابتدائية وما موصولة في اخره وهو ظرف مستقر الف
وهو مرفوعة باذه فاعاله للظرف والظرف مع فاعله صلة للموصول
والموصول مع صلة مرفوع محلا باذه مبتداء وخبره جملة لا يظهر
فيه الاعراب امثاله كالعصى والحق اعرابه كاعراب قوله كذبه والعلم
والجهل فان الاعراب فيها غير ظاهر لمانع نحو هذه عصا ورايت
عصا ومررت بعصا وكذلك رحى لعدم قبوله الا لفظ الحركة وما في
اخره ياء اعلا سم الذي حصل في آخر ذلك الاسم ياء والموصول
مع صلة مرفوع المحل باذه مبتداء مكسور وهو مرفوع باذه
صفة الياء ما وهو موصول لا بد له من صلة قبلها وهو منصوب
على الظرفية وعامله محذوف والضمير المستكن فيه المنتقل من حصل
بعد حذفه فاعال الظرف عاد الى ما والضمير البارز فيه عاد الى الياء
والظرف مع فاعله جملة ظرفية لا محل لها من الاعراب لانها صلة اللو

صول وهو مع صلته مرفوع المحل لانه قايم مقام فاعل المكسور بسكن
اخره في حالة الرفع والجر كلوذ الضبر واللسرة على الياء ثقيلين
وهذه الجملة مرفوع المحل لكونها خبر المبتداء وتحركه اذ خرذك الاسم
في حالة النصب بحذف الفتحة عليها وهذه الجملة مرفوعة محل لكونها معطو
فة على جملة تسكن حنالك نحو جاني القاضي واو مررت بالقاضي ورايت القا
ضي قال الله تعالى اجيبوا داعي الله واعراب هذا الكلام ظاهر مما لوا وفيما
طفة ما موصولة تسكن وهو فعل ما في قوله واوه وياءه الضبر فيه راجع
الى ما اي واو وياء ذلك الاسم وهو منصوب على الظرفية وعامله محذوف
والضبر المستكن فيه المستقل من حصل بعد حذفه فاعل الظرف عايد الى
الموصول المحذوف وهو ما والظرف مع فاعله صلة للموصول المحذوف
وهو مع صلته مرفوع محلا بانه مبتداء كذلوضبي واعرابها كاعراب
قوله كالعصي الذي بحمله اي حكم ذلك الاسم وهو مرفوع بانه مبتدأ
حكم التصحيح وهو مرفوع بانه خبر المبتداء مع خبره جملة اسمية
مرفوعة المحل على انه خبر المبتداء وهو ما في قوله وما تسكن والمبتد
اء مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على
الجملة المستانفة فان قلت لم دخل الفاء في قوله فحكمه حكم التصحيح
قلنا اذ المبتداء اذا كان اسما موصولا كان صلته فعلا جاز
دخول الفاء في الخبر وهنا كذلك فايدة واعلم ان حذف الموصول جايز كما وقع في هذه المقام وفي قوله من يجهد رسول الله منكم وبمدحه وينصره سواء اي من يجهد رسول الله منكم اي من
الكفار والمشركين ومن يمدحه وينصره منا سواء واصلا الاعراب
وهو مرفوع بانه مبتداء وخبره بالجركات لكونها اخص من
الحروف وادل على المراد ولكنه قد يكون بالحروف وذلك اذا كون
الاعراب بالحروف في الاسماء الستة المتعلقة والجار والمجرور مع
متعلقه المحذوف مرفوع المحل لكونه خبر لذلك مضافة الى غير

ياء المتكلم

مضافة منصوبة بانها حال من الاسماء الستة ويحتمل ذلك الاسماء
الستة المتعلقة المضافة ابوه واخوه وحوه وفوه وحموها وذو مال
وانما خالف بينه وبين ضربه الحسن اقارب زوج المرأة فاذا اضيف
الى التاء نبث وذو مال تقول في حالة الرفع جاءني ابوه في حالة النصب
رايت اباه وفي حالة الجر مررت بابيه وكذا الواو فيما بعد الياء
والجار والمجرور مع متعلقه المحذوف مرفوع محلا لانه خبر المبتدأ موخر
وهو الباقي اذا خوانة فتدل الواو فيها على حالة الرفع وتدل الالف فيها
على حالة النصب وتدل الياء فيها على حالة الجر واعلم ان هذه الاسماء
الستة معربة بالحروف لا بالحركات وليس في الاسماء المفردة المعربة
بالحروف فيها فان قلت لم اعربت هذه الاسماء الستة بالحروف
قلنا انما اعربت هذه الاسماء الستة بالحروف لوجهين احدهما ان تعرب
علامات ان الستة والجمع لابد من اعرابها بالحروف فاعرب بعض المفردات
بالحروف ليكون للتثنية والجمع نظير في الاحاد ليبقى كالمستحيل
بل نظير لهما في الاحاد والثاني ان تثنية والجمع فرعان وهذه
الاسماء تعرب في حالة اضافتها بالحروف واستحقاقها اضافة فرع
اذ الاصل ان يتم مع الاسم نفسه من غير حاجة الى اسم آخر والاسماء
الستة لا تتم معانيها الا بالاضافة فكانت في ذلك فرعا كالتثنية
والجمع فيها اعربا بالحروف لكونها فرعين لذلك هذه الاسماء كذا قال
الشيخ العكبري فان قلت لم حصت هذه الاسماء بهذه في الاعراب
دون غيرها من المتلازمات كيد ودم وعدة قلنا هذه الاسماء
الستة لا يتم معانيها الا بالاضافة فاشبهت التثنية والجمع
بخلاف يد ودم وباقي معناه بغيرهم بدون الاضافة فان قلت
ان الواو في ابوه والابن في اباه والالف في ابيه هل هو اعراب
او حروف اعراب قلنا ان الواو في ابن والابن في اباء والياء في
ابيه حروف اعراب وليست اعرابا على التحقيق لان ان الاعراب

معنى في الاسماء المعرب زائدة على حروف والواو في ابن وما
قلب عنها من جملة حروف فكيف يكون اعرابا بالحذف والاعراب
من اللفظ وجعلت هذه الحروف والالف علامات على الاعراب
وهذا قال الخليل فتكلموا واو على الرفع ولم يقل الواو والرفع ولعلم
ان بعض من الكوفيين قد ذهب لانها معربة من مكانين احدهما
في وسط الكلمة والاخر في لانها وذهب فوه الحان الحرف قبال
حروف المد هنا هي الاعراب وحروف المد انما تنشئ عن اشباع الحر
كانت فائدة واعلم ان هذه الاسماء الستة ينقسم على ثلثة
اقسام احدها تستعمل مفردا ومضافا وهي اربعة ابوه اخوه
حموها وفوه فيقال في فوادا ابٌ واخٌ وحمٌ وهنٌ وتعرب
هنا بالحركات فاذا اضيفت ردت لامات هذه الاسماء التي حذ
فت في الافراد ولامات كلها او بدليل قولهم ابوان اخوان وحموان
وسنوان وهنوات بالتاء ومن العرب من يجعل اباً مثل عصاً
فيكون في الرفع والنصب والجر بالالف ومنهم من يقول في الاضافة
ابك بحذف حرف المد وقد جمع ابٌ على آبين كثين والقسم الثاني يستعمل
مفردا على ما وصف ومضافا على وجه آخر وهو فمٌ فانه في الافراد قسم
واصله فوه وكذلك في الجمع افواه فحذف منها الهاء والدليل من الواو
ميم يسمع تحريكها في الاعراب فاذا اضيف رددت الى الاصل فقلت
فوه وفاه وفيه ولا يستعمل هكذا الا مضافا والقسم الثالث ذو المال
قلنا ان الصاحب يضاف الى الجنس وغير الجنس فلو لا يضاف لالا
الى الجنس ولم يجز اضافة ذو الى المضمر ولا يقال ذوه الا في الشعر
والقائل ان يقول ان من الواجب عليه بعد قوله مضافة لغير ياء
المتكلم مكتوبة لانها لو كانت مضمرت كما ان اخواتها بالحركات قولك
جاني اخيك بالرفع ورايت اخيك بالنصب ومررت باخيك بالجر ويمكن
ان يجاب عنه بان للصلة اذكرا مثلها اكثر من ان تحتاج عن ان يذكرها ولسائل

ان تعود ويقول اما ذكرتم يقتضي لاستقباح قولنا مضافة الى
اسمائها مذكورة بالاضافة والجواب عنه انا ذكرنا ان لفظ انوه
لتوهم انه اذا كان مضافا الى مظهر نحو جاءني انوه زيد لبس حكمه ذلك
مع ان حكمه كذلك وليس انه لو اقتصر على لفظ المثبرة لتوهم ما توهموا
في الواقع فان قلت ان منا لواجب عليه ان يقول بعد قوله مضافة
واحدة لانها لو شئت او جمعت كان اعرابها كاعراب سائر الا
سماء المثنات والمجموعات قلنا الجواب عن هذا السؤال هو الجواب
بعينه عن الاعتراض بان منا لواجب عليه ان يقول مكبرة لكن
ذكر في بعض شروح المصباح وفي التثنية عطف على قوله
في الاسماء الستة بالالف والنون او الياء والنون والجار والمجرور
فيه متعلق بمحذوف منصوب محلا بانه وقع حالا من التثنية
اعلم ان الاصل في التثنية العطف وهي من قولك شئت الحمار اذا
اعطفته عليه وكان الاصل في قولك قام زيد الا ان العرب ارادت
الاقتصار على اسماء في الجمع الذي لا نهاية له فاكتفوا بالاسم الاول
ابقاء بزيادة لتدل على المحذوف وفي الجمع بالواو والنون او بالياء
والنون وقيد بذلك لانه لو جمع بالالف والتاء يكون اعرابه
بالحركات لا بالحروف وكلامنا في الاعراب بالحروف ومثال التثنية
في حالة الرفع نحو جاءني مسلمان ومثال الجمع في حالة الرفع
نحو جاءني مسلمون مثال التثنية في حالة النصب نحو رايت مسلمين
ومثال الجمع في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال التثنية والجمع
في حالة الجر نحو مررت بمسلمين ومسلمين واعلم ان الجمع مصدر
جمعت اذا ضممت شيئا الى شيء ومنا كان اصل الجمع والعطف
كما ذكر في التثنية والتثنية في الحقيقة جمع لوجود حقيقة الضم
فيها الا ان العرب خصت التثنية بالفظ والجمع بلفظ اخر لان التثنية
لا تقع الا على ضم شيء الى شيء فقط ولما دعت الحاجت

الى ما اشبهها بعضها الى بعض حتى تنوب ابلفظ ليدل كل واحد من
الفظين على مقدار ما يدل عليه الآخر فان قلت لم كان اعراب التثنية
والجمع بالحروف قلنا ان التثنية والجمع متفرعان على الواحد والاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركات فاعطى الفرع للفرع كما اعطى الاصل
واما اعراب هذه الاعراب المعين لان للتثنية والجمع ستة احوال الرفع
والنصب والجر في كل واحد منهما والحروف التي تصلح لان يكون اعرابا ثلاثة
الواو والالف والياء ولو جعل جعلت اعراب التثنية بها لبقي الجمع
بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع بها لبقي التثنية بلا اعراب ولو جعلا
اعرابها بالواو في حالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة
الجر لوقوع التباس بعضها ببعض احتاجوا الى التوزيع فتوزعت هذه الحروف بان
جعلوا اعرابها بالياء في حالة الجر فان قيل لم زيدت الالف في التثنية
دون غيرها قلنا التثنية اقوى من الجمع لانها يكون فيمن يعقل وما
لا يعقل والمذكر والمؤنث الاقوى والاخف من اختهما فجعل اقوى للاكثر
تعديلا فان قيل لم جعل الالف للرفع دون النصب الذي هو
سناها قيل فيه جوابان احدهما ان الالف اصل حروف المد اذ كانت
لا يفارقها المد ولا تتحرك بحال فالرفع هو الاصل والنصب والجر
فضلتان فخص الاصل للاصل والثاني ان الالف لو جعلت علامة
للنصب لاجتمع للرفع الحركة والعلامة اخوها وقد ثبت ان الياء للجر
فلم جعلت الواو للرفع لانس المثنى بالمجموع فان قيل ان الالف
في التثنية هل هي حرف الاعراب ام لا قلنا فيها خلاف قال
سيبويه انها حرف الاعراب لانها حرف زيد على الكلمة بمعنى لو اسقط
لبطل ذلك المعنى فكانت حرف اعراب كتاء التانيث وياء
النسبة وقال الفراء زيدت الالف للرفع وليت حرف اعراب لان
حرف الاعراب ما يدخل الاعراب وهذه يدل على الاعراب فكيف
يكون حرف اعراب واجاب الشيخ للفراء وقال وهل الا يلزم ان المثنى

الواحد

الواحد قد يدل على شيء كثيرت كالواو في زيدون فانها تدل
على الجمع والتذكير وذوي العقول والقلة وكذلك الالف هنا تدل
على التثنية وعلى الاثنين فجاز ان يكون مع ذلك حرف اعراب وذ
هب قوم الى ان المثنى والمجموع مبنيان وليس بشيء لان مو
جب البناء مشابهة الاسم للحرف ولم يوجد ذلك في التثنية
والجمع فان قيل لم دخلت النون في التثنية والجمع قيل فيه خلاف
فذهب بعضهم الى انها بدل على الحركة والتنوين اللذين يستحقهما
هذا اسم لانه كان في الاصل التثنية تحرك وينون ولم يمكن
التنوين هنا ولا الحركة والنون صالح ان ينون فعنيها فا
ن قيل كيف يمكن ان ينون الشيء الواحد مناسب الشيئين
قلنا ان النون حرف فهو قوي من التنوين وحده والقوي يصلح
لهوان يقوم مقام الضعيف فان قيل لو كان النون بدلا
من التنوين لما ثبتت مع الالف واللام كالرجلان ولما ثبت
فيها لا ينصرف نحو احمدان قيل انما ثبتت مع الالف واللام ففيه
ثلثة اوجه احدها انهم ادخلوه على الاسم قبل الالف واللام
ثم ادخلا عليه وقد استقر ثبوته فلم يحذف والثاني ان
النون بدل من الحركة تحسنا وحده لا من التنوين بدليل سقو
طها في الاضافة والاضافة تسقط التنوين لا الحركة فبات
ان النون في موضع بدل من التنوين وهو في المضاف وهو
في موضع بدل الحركة وهو مع الالف واللام ولا ينصرف و
بجواب الثالث ان النون بدل منها على الجمع وكذا اذا
تعوز ثبوتها بدلا عنها ثبت بدلا عن المضارعة والتا
نيث فان قلت انت تقوم بطلت دلالتها على التانيث
وبقيت دلالتها على المضارعة فان قيل لم سقطت
النون في الاضافة ولم تسقط مع الالف واللام قيل وجوا

بأن احدهما ان التنوين يدل على استقلال الاسم عما بعده
فلو ثبت النون بدلا من التنوين لكان منفصلا والاضافة
توجب اتصاله واما الحركة فلا يبدل منها شيء في الاضافة
لئلا يقع الحرف فاصلا في اللفظ والثاني ان النون والاضافة في
موضع واحد وهما ضدان لا يجتمعان في مكان واحد بخلاف
الالف واللام في اول الاسم والنون في اخره والضدان في
مكانين يجوز ان يجتمعان فان قيل اذا كانت
الالف علامة الرفع فقد قامت مقام الحركة فلا حاجة الى
جعل النون بدلا من الحركة قيل فيه جوابان احدهما ان الالف
لو ضعفت دلالتها على الحركة اذا كانت علامة للتثنية
وجر الاعراب وعلامة الرفع فقويت بجعل النون بدلا
والثاني ان النون عن مطلق الحركة والالف على الضم فان قيل
فكيف ثبت النون في هذان والذان وهما مبنيان قيل
فيه جوابان احدهما ان كل واحدة منهما مبنية على ما كان
عليه في الافراد وانما جعلت في موضع الرفع بصيغت وفي الجر
والنصب بصيغت اخرى وليست صيغتهما في التثنية صيغتهما
في الواحد والجواب الثاني انهما انما بنيا في التثنية والجمع لان التثنية
والجمع من خصائص الاسماء فيكون الالف علامة للرفع والنون
بدلا من الحركة والتنوين اللذين يستحقهما الاسم بعد التثنية
والجمع فان قيل انتم تزعمون ان الالف في التثنية حرف اعراب
فكيف جاز ان يقع تاء التانيث قبلها في موضع
الجزم فيقال مسلمتان وشجرتان قيل فيه جوابان احدهما
الالف حرف الاعراب من وجه وهي كالحركة من وجه
اذا كانت دالة على الرفع فوقع التانيث قبلها من حيث
هي دالة على الاعراب لا من حيث هي حرف الاعراب والتاء

ان الالف حرف اعراب في التثنية وفاء الناقص حرف
اعراب في الواحد وما كان في الواحد شبيه بما يثبت في
التثنية ولقائل ان يقول ان كون اعراب التثنية في حالة
النصب بالياء والنون نقوض بقولك ما ان هذان
لساحران لان هذان مثنى في حالة النصب مع انه
ليس بالياء والنون ويمكن ان يجاب عنه بان يقال
ان هنا محذوفا تقديره وهذان مستدا او خبر ان خبره او
نقول ان اسم ان ضمير الشان اي انه هذان لساحران كذا
ذكره في بعض شروح اللباب وفي كلا والجار والمجرور فيه
متعلقة بالمحذوف باذ معطوف فتحلى قوله وعلى الجمع مضافا
وهو منصوب لانه حال اي حال كونه مضافا فاضمير
والجار والمجرور فيه متعلقان بمضافا فالحكم وهو موقوع نائب مستدا
والفاء جواب شرط محذوف الحكم كلا اذا كان كذلك حكم
المثنى وهو مرفوع لانه خبر للمستداء ولا محل لهذه الجملة
من الاعراب لانها وقعت جوابا للشرط غير جازم وهو اذا
المحذوف وتكون حكم كلا حكم المثنى في كونه اعرابه بالحروف
الناقص بشبهه به لفظا لكون آخره الفا وهو لا
ينفك من الاضافة حتى تتنوعنه بتجريده عن النون ومعنى كونه
مثنى المعنى اذ يقال انه لا يضاف الا اليه فتكتسي حكم المثنى
فان قيل لم خصوا ان يكون اعرابه بالحروف الناقصة
حال اضافته الى الضمير قلنا ان كلا اذا كان مضافا الى الغائب
فالغالب ان يقع تاكيدا للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما
فجعلوا وافقا للمتروك في الاعراب بها ثم طرد ذلك في كونه
مضافا الى المتكلم والمخاطب وان لم يقع تاكيدا له كذا ذكره
في شرح اللباب تفعل في حالة الرفع حالتي كلاهما وفي حالة

النصب رأيت كليهما هذا اذا كان مضافا الى المضمر واذا
اضيف الى مظهر الواو فيه ابتدائية اضيف فعل مجهول
والضمير المستتر فيه قايم مقام فاعله راجع الى كلا ولا محل
لهذه الجملة من الاعراب جملة اضافة اذا اليها فحكم المضاف
لا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها وقع جوابا لشرط غير
جازم وهو اذا او قوله لفظا احترز عن المعنى والخط و
انتصابه على التمييز يقول جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الر
جلين ومررت بكلا الرجلين واعراب هذا التركيب ظا
هر وسيتوى الجر والنصب في خمسة مواضع لا محل لهذه الجملة
من الاعراب لانها جملة مستانفة وهي التثنية والجمع ولا
محل لهذه الجملة من الاعراب ايضا لانها تتعلق بما قبلها
كما ذكرنا في كون الاعراب بالحروف واعراب قوله كما ذ
كرنا والثالث اي من المواضع التي يستوي فيها النصب والجر
وهو مرفوع بانه مبتداء وجزمه قوله جمع المؤنث السالم
بالالف والتاء فان قيل لم زاد والالف من بين الحروف دون
غيرها قيل ان الالف من حروف المد واللين وكان اولى
الحروف بالزيادة حروف المد واللين واختصت الالف
بخفتها فان قيل لم اضافوا الى الالف آخرا قيل ليلا يشبه المقصو
ر المثنى فان قيل لم اختاروا التاء قيل ان في التاء دلالة
على التانيث فان قيل لم حمل نصب جمع المؤنث السالم
على جره وكان القياس ان يفتح في النصب كما فتحت تاء التا
نيث في الواحد نحو رأيت مسلمة قيل ان الاعراب كسرها
في النصب استحسانا وذلك ان الجمع المؤنث فرع على جمع
المذكر فكما سوى بين المنصوب والمجرور في المذكر كذلك
في المؤنث ليكون الفرع على مثاله صار ولو فتح في النصب

لكان

كان اسم حكما من الاصل واو ونسع منه هو كل ما يستوعب
في الحكمة مثاله جمع المؤنث بالالف والتاء نحو جاءني مسلما
ت بالرفع ومثاله في حالة الجر نحو مررت بمسلمات بالجر ومثا
له في حالة النصب نحو رايت مسلمات بالجر ايضا والرابع اي
من المواضع التي يستوي الجر والنصب فيها ما لا ينصرف نحو جاءني احمد
ورايت احمد بالنصب ومررت باحمد بالجر ايضا لان الجر
فيه تابع للنصب لكون الجر ممنوعا منه لمشابهة الفعل فلما كان
الجر ممنوعا منه اتبعوه ما يخالف غيره والخامس اي من المواضع
التي يستوي الجر والنصب فيها وهو مرفوع بانه مبتدأ وخبره
الضمير ومحل الجار والمجرور في الزيدك مرفوع لكونه صفة للضمير
والاستواء في الضمير وهو استواء الضمير المنصوب والمجرور
في معنى المفعولية والكاف فيه مفعول وكذا الكاف في مررت بك
لان التقدير جاوزك والضمير وان مرفوع لفظا وكذا مع
ن الجار داخل في وكذا الجمع نحو انتم ولهم ولهما وكذا كل واو
قبله وكذا الباقي فان قيل لم فتحت الالف في مع انها حرف وحق
اذا كانت حرفا حرف ان لا يكون مفتوحا قيل انها تفعل الجر في حرف يجس
عملها فاذا ادخلت على مضمر يكون مفتوحا لانها لم تظهر لها
عمل وهذا الجواب ضعيف لانها تدخل على الاسماء المبنية وتكسر
في قولك الحال لهذا فان قيل ان استواء الجر والنصب في الضميرات
سبب البناء فلا ينبغي ان يذكر فيها لانه بصدده لان
كلامنا في المعربات والجواب عنه ان كلامنا في استواء الجر
والنصب من غير النظر الى انه معرب او مبني كذا اي ذكره في اللقا
ليد ومن قيام الحرف والجار والمجرور فيه مرفوع المحل لانه خبر
المبتدأ موجود مقام الحركة وهو منصوب على الظرفية
النون ومحل مرفوعة لانها مبتدأ الخبر مقدم في نحو لان

والجار والمجرور متعلق بمحذوف مرفوع محل لكونه صفة للنون
وفي تفعلا وتفعلون وتفعلين اعلم ان هذه الاشياء الخمسة
معربة وليس لها حرف اعراب والدليل على انها معربة ان المعنى
الذي اعربت لاجله اتصال هذه الضمائر موجود بعد اتصالها الا
انه منع من الاعراب فيها مانع وذلك الضمائر لانها اوجبت كون
اخر الفعل على وجه مخصوص فوجب ان يزاد حرف يقوم مقام الحركة
فوجب اولا الحروف المد واللين لكثرة دورانها وهي كما يمكن زيادتها فيها
لمانع فان قيل لم لا يجوز ان يكون الضمائر حرف اعراب قيل ان هذه
الضمائر كالمستقلة بانفسها فكيف يكون حرف اعراب للفعل
فان قيل لم لا يجوز ان يكون النون حرف اعراب قيل فيجوز بان احد
هما بينهما وبين الفعل جزء وهو ضمائر الفاعلين والثاني ان النون يقبل الحر
كات والسكون فلو كانت حرف اعراب لتحركت لحركة الاعراب
وسكنت في الجزم فانها اي النون علامة الرفع فان قيل لم جعل
ثبوت النون علامة للرفع قيل ان الثبوت مقدم على السقو
ط والرفع مقدم على اخويه فناسب ان يعطى المقدم للمقدم بسقط
وهو فعل وفاعله مستتر فيه راجع الى النون والفعل مع فاعله جملة
فعلية مرفوعة المحل لكونه خبرا بعد خبر لان في الجزم والنصب
فان قيل فلم سقطت النون في الجزم والنصب قيل ان النون
جعلت عوضا من الرفع والجزم سقوط الحركات وكذلك يسقط
الحرف القائم مقام حركة اذا النصب حمل على الجزم في الافعال
كما حمل النصب على الجر في الاسماء بسقوط الحركة وهو منصوب
بتنزع الحافظ منا الذي لم يفعل ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلو
او لم تفعلي ولن تفعلا والجار والمجرور في قوله وفي ذلك مرفوع
المحل بانه خبر المبتداء موخر وهو قوله حروف المد واللين و
الجار والمجرور في قوله في فعل المثل الام مرفوع المحل بانه صفة

الحروف

الحروف فانها اى حروف المد واللين فانها تسقط وقوله ساكنة
فى الرفع منصوب لانه حال من الضمير المستتر فى تسقط نحو يغزو يرمى
واورد مثالين لاول من الواو وى والثانى من الياء ويخشى ويقضى
له وتسقط فى الجزم تسقط الحركة مرفوع المحل لكونه خبر المبتدا
خبر لان مثالين لاول نحو لم يغزو لم يرمى بسقط الواو والياء
ويحرك الواو والياء فى النصب ولا محل لهذه الجملة من الاعراب
لانها لا تعلق بما قبلها مثاله نحو لن يغزو ولن يرمى ولا محل ايضا
لقوله وتسقط الالف وقوله ساكنة منصوب بانه حال من
فاعل تسقط فى النصب وهو متعلق تسقط مثلهما اى مثال الا
لف فى حالة الرفع وفى بعض النسخ مثلهما وح يكون الضمير
راجعا الى الواو والياء اى مثال الواو نحو يغزو والياء نحو يرمى
فى حالة الرفع وهو منصوب بنزع الخافض مثاله نحو لن يخشا
والجار والمجرور فى قوله لامتناعها اى لامتناع الالف متعلق
بتسقط اى الحركة لانهم لو حركوها يخرج عن كونها الف فصل
الاسماء وهو مرفوع بانه مبتداء وخبر قوله ضربين
وقوله معرب مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف ويجوز ان
يكون منصوبا على انه مفعول الفعل محذوف ويجوز ان يكو
ن مجرورا بانه بدل من ضربين وهو اى المعرب ما اختلف
اخره باختلاف العوامل كما ذكرنا وقوله مبنى معطوف على معرب
وهو اى المبنى ما وهو موصول وصلته مقدر وهو كان
حركته وهو مرفوع بانه اسم كان المقدر والضمير فيه
راجع الى ما وسكونه وهو معطوف على حركته والجار والمجرور
فى قوله لا لعامل منصوب محلا على انه خبر كان المقدر
ومما فرغ من تقسيم الاسماء الى القسمين المذكورين شرع
الى تقسيم المعرب فقال ثم المعرب على ضربين واعراب قول

منصرف كما عرفت قوله منصرف وهو اى المنصرف ما يدخل اى اسم
يصلح ان يدخل الجميع مع التنوين فائده واعلم ان المنصرف
مشتق من الصرف وهو صوت خفي كصرير القلم والباب و
البكرة وغيرها فعلى هذا يكون الصرف في الحقيقة هو التنوين
لانه صوت يلحق آخر الاسم وقال قوم هو مشتق من التصرف
وهو التقلب في الجهات فعلى هذا يكون الصرف عبارة عن الجر
والتنوين لان بهما يزداد تقلب الاسم وقال صاحب اللباب
انه ماخوذ من الصرف وهو اللبن الخالص فالمنصرف خلص من
شبه الحرف وشبه الفعل وقيل من انصراف وهو الرجوع والاسماء
المعربة على قسمين قسم اقبل على الفعل فمنع ما منع من الفعل
وقسم انصرف عنه وهو المنصرف وغير منصرف وهو معطوف على
قوله منصرف وهو الغير المنصرف ما لا يدخل الجر مع التنوين الذي
لا نكرة لفظا اعلم ان في امتناع الجر فيه مذهبان الاول ان
امتناع منه ليس مقصورا على حالة الا ان الجر لما كان شريكا
للتنوين في اختصاصه بالاسم ومعاقبته اياه في الاضافة
اشبه الجر اياه في المنع وهو الاصح والمذهب الثاني ان امتناعه
منه مقصور على حالة وهي الجر لكن من اركان الاعراب
وغير المنصرف لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم
التمكن ومنع بعض وجود الاعراب وهو الجر والنهار الخلص
الى مذهب اصح بقوله مع التنوين وكان وهو فعل ماض فعال
الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى غير منصرف والجار والمجرور
في قوله في موضع الجر منصوب محلا بانه حال من اسم كان
مفتوحا وهو منصوب لانه خبر كان فان لم قال الخلص
وكان في موضع الجر مفتوحا ولم يقل منصوبا مع ان ذكر
النصب احسن من ذكر الفتح لان الفتح من الباب البناء و

وكلامنا

وكلامنا في معرب قيل المصراع اشارة الى مذهب الاخفش لان غير المنصرف في حالة الجر عنده دليله ان الفتحة في حالة الجر حركة بناء لا عامل الجر لا يحدث الفتحة وقال بعضهم هذا الجواب ليس بسديد لان مذهب الاخفش ضعيف لان الاسم معرب في حالة الرفع والنصب ولم يحدث في حالة الجر ما يوجب البناء والمص ولا يشتغل على المذهب الضعيف في جواب الصحيح ما ذكره صاحب الضوء وهو لو قال وكان في موضع الجر منصوبا بالكاف في قوله وكان في موضع الجر مفعول وهذا مخرج اذا الفتحة في احمد في قولك مررت باحمد ليست بدالة على دلالة الفتحة في رايت احمد حتى يصح اطلاق النصب عليها بل هي حركة نائبة مناب اختها العلة اوجب ذلك والباب المائة وهي مرفوعة بانها مبتدأ من الصرف وهو متعلق بالمائة تسعة وهي مرفوعة بانها خبر للمبتدأ ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها جملة مستانفة فاذ قيل فمن اين انحصرت الاسباب في تسعة قيل ان النحويين ظروا في الاشياء التي يصير بها الاسم فرعا فوجدوها تسعة احدها التعريف وهو فرع التنكير لان كون الاسم معرفا بعد كونه منكرا والثاني التانيث وهي فرع التذكير اذ مجيئه في الاسم العام محمول على الزيادة ومحل الموئث فيه معا وملجيئه معها حقه ان يكون فرعا لما لا مجيئه بكون بلا نهاية والثالث وزن الفعل وهو فرع لوزن الاسم لان الفعل فرع الاسم فيكون وزنه فرعا لوزن الاسم والرابع الصفة وهو فرع الموصوف لانه تابع فهو فرع والخامس العدل وهو فرع المعدول عنه لتاخره عنه والسادس العجمة

وهو فرع الغرب لان لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم والغة
غيرهم فرع على الفهم والسابع التركيب وهو فرع الافراد
والثامن المجموع وهو فرع الواحد لكون حصوله موقوفا على
حصول الواحد والتاسع الالف والنون وفيه خلاف فقال
البصريون انه المانع الصرف بمشابهة المعنى التاء لانث وح
لم يقولوا ان فرع لشئ وقال الكوفيون انه عين الصرف بالاضالة لا للمشابهة وح يكون فرعا على ما زيد عليه المفرد
وعنان اى المشابهان لا لعنى التانيث فانها زايدتا
معا وفي عدم قبول التاء وكون الزايد الاول منهما التاء وساوى
القدر منهما في الوزن فان سكر من سكران محمد متى وهو ظرف
اجتمع وهو فعل وقوله في الاسم متعلق بفاعله سبب
وفعل مع فاعله جملة فعلية مجرورة المحل بالجار والمجرور
في قوله منهما مرفوع المحل بانه صفة سببان ويجوز ان يكون
حالا منه وقوله او تكرر واحد منهما معطوف على اجتمع منع
وهو فعل مجهول والضمير المستتر فيه قايم مقام فاعله راجع
الى الاسم ومحل هذه الجملة من الاعراب جزم لانها وقعت
جوابا لشرط جازم وهو متى الصرف وهو منصوب بنزع الخافض
وهو متى اى منع الاسم من الصرف فان قيل لم
يمنع الاسم من الصرف بمشابهة الفعل مزدوج واحد قيل ان الاسم اصل
من الفعل فلم يخرج الفعل الذي هو فرع عليه بشبه واحد لان الاسم
يترجح باصالته فتعارض اصالة السبب الواحد فلا يبقى يحذبه
الحكم الفرع مرجح مثاله من الشرعيات ان الله تعالى خلق الز
مم بوبة من كل حوت فاذا ادعى عليه حوت لم يثبت الا شاهد
ين او لا يثبت بشاهد واحد لكن الاسم لا يمنع من الصرف
سبب واحد واذا اجتمع فيه اثنان يترجح جانب الفرع

فيمنع الصرف

فيمنع الصرف فان قيل فلم جعلتم حكم الشبه هنا منع الحرفين
بن ولم يجعل حكمه غير هذين من منع الصرف ودخول التنوين والجر وغير
ذلك من احكام الفعل قيل انما يحمل الشيء على غيره في حكم يحتمله
المحمول ولا ينافض معناه ومنع التنوين والجر لا ينافض معنى
الاسمية كما ان حمل الفعل المضارع على الاسم في الاعراب لم ينتقض
معنى الفعل ولم يحمل للفعل غير الاعراب ليلا ينتقض معنى
الفعلية بخلاف في التعريف وحرف الجر فان الاسم لو منع منهما لبطل
الحكم المختص بالاسم او لبطل معنى الاسم كما ان الفعل لو حمل
على الاسم في التعريف لبطل معنى الفعل كذا ذكره في اصول النحو
ما الواو ابتدائية ما موصول لا بد له صلة وحد وهو فعل
مجهول وقوله ذلك مرفوع المحل بانه قائم مقام فاعله فيه
والجار والمجرور فيه متعلق بوجه وهو صلة للموصول وعا
ئدة الضمير المتصل في فيه والموصول مع صلته مرفوع المحل
بانه مبتداء احد وهو مبني على الفتح لكونه عنر لتضمن الجزء
الاول من الاسم المفرد عشر وهو مبني على الفتحة لكونه متضمنا
للحرف واحد عشر تركيب تقديري مرفوع المحل على انه خبر المبتدا
مع خبره مع خبره صلة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها لا
تقع عما قبلها اسما وهو منصوب بانه تعيين لاحد عشر فاده
اعلم التركيب ستة احدها تقديري خمسة عشر والثاني
اسنادي مثال زيد قائم والثالث اضافي نحو غلام زيد
والرابع مزجي كبعلبك والخامس توصيفي نحو الحارث الناطق و
يسمى ايضا تقييديا والسادس صوتي نحو سيبويه خمسة
وهي مرفوع بانه مبتداء وخبره محذوف حالة وهي منصو
بة على الظرفية والعامل فيه الخبر المحذوف تقدير الكلام خمسة
منها لا تنصرف في حالة التذكير وهي افعل لا محل لهذه الجملة من

الاعراب وقوله صفة منصوب على انه حال من افعل وقال
بعضهم انها منصوبة بانه خبر كان المقدر تقدير الكلام
وهو يمنع الصرف اذا كان صفة مثاله نحو احمر فانه غير منصرف للصفة
ووزن الفعل وفعلان الذى وهو مرفوع بانه معطوف على افعل
مؤنثه وهو مرفوع بانه فاعل الفعل محذوف وهو يجئ وقال
بعضهم ارتفاعه بالابتداء وخبره قوله فعلى مثاله نحو سكرا
ن فان مؤنث يجئ نحو سكرى وهو غير منصرف للصفة والالف
والنون واحترز بقوله الذى مؤنثه فعلى عن فعلان الذى يجئ
مؤنثه فعلانة نحو سعدان سعدانة وريان فانه منصرف
فى النكرة حروف الالف والنون عن المضارعة لانها التانيث
بدخول التاء والمعدول نحو ثلاث ورباع واعراب هذا
الكلام ظاهر وهما علة عن ثلثة اربعة فانها غير منصر
فة فى حالة النكرة للصفة والعدل وما الواو فيه عاطفة ما
موصول لا بد له من صلة فى اخره وهو ظرف مستقر الف التانيث
وهو مرفوع بانه فاعل الظرف والظرف مع فاعله صلة الموصول
والموصول مع صلته مرفوع المحل بانه معطوف على المعدول
او خبر مبتداء محذوف تقدير الكلام والرابع من الخمسة
ما حصل فى اخره الف التانيث ممدودة وهى مصوبة بانها
خبر كان المقدر المقصورة وهى معطوفة على ممدودة تقدير
ه فان الف التانيث بعنى فى الصرف سواء كانت ممدودة او
مقصورة مثاله الممدودة نحو حمراء وصحراء ومثال المقصورة
نحو حبلى وبشرى لان الف التانيث فيها قامت مقام
اليين اذ الالف علم التانيث كالتاء فى طلحة وبنا الكلمة
عليه حيث لم يكن فى الكلام حبل وبشر ثم ضم اليه الف
بل هى صفة موصوفة عليه جرى مجرى تانيث اخر والجمع الا

الاقصى وهو معطوف على ما في اخوه الف التانيث بناءه كا
سارو وهي جمع اسورة والاسورة جمع سوار وانا عمهم
وهي جمع انعام والانعام جمع نعم وما الواو فيه اتبدايه
ما موضوله كان وهو فعل من افعال التامة فاعله مستتر فيه وا
جمع الما على مثالها اي على مثال اساورنا انا عيهم والجا
والجرور متعلق بكان وكان مع اسمه صلة للموصول وهو مع
صلته مرفوع المحل على انه مبتداء وخبره محذوف من الجموع و
هو متعلق بكان والجار والجرور في قوله لما بعدالفه بيان للمو
صول حوفان وهو مرفوع بانه فاعل بعد او ثالثة احوف وهي
معطوفة على حوفان اوسطها وهو مرفوع بانه مبتداء وادسا
كن وهو مرفوع كانه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره
جملة اسمية مرفوعة المحل على انها صفة ثالثة مثال الجمع الذي
كان على مثال اساور بان يكون بعد الف حوفان كساحد و
مثاله جمع الذي كان على مثال انا عيم بان كان بعد الفه ثالثة
احوف اوسطها كنون مصابيح فانها غير منصرفين فان لم يتكر
فيها الجمعية لشابتها اياها من حيث الوزن والامتناع من
الجمع مرة اخرى فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا كما
قلنا لانه صار له سبيل في الاحاد وهو رواحيه والكراهية فانه
كان فان الحوفين بعد الالف باء وهو اعني بعد منصوب على
الظرفية وعامله محذوف وهو حصل والظرف مع متعلقه
مرفوع المحل على انه صفة ثالثة قد حذفتها لجذوم المحل لانه وقع
جوابا لان في الرفع والجار والمجرور فيه متعلق بحذفت منصوب
المحل بانه مفعول فيه غير صريح لم يجز ان يكون حالا من
مفعول حذفت وح يكون لتقديره حذفتها كائنا في الر
فع والجر قوله ونونت الاسم بجذوم المحل لانه معطوفا

على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهذه الجملة مجذومة الحال بالعطف على
النصب واعرابه كاعراب قولك في الرفع بنين تنوين والجار والمجرور
فيه يجوز ان يكون متعلقا باشت وح يكون ظرفا ويجوز ان
يكون متعلقا بكائنا وح يكون ظرفا مستقرا منصوب المحل على الحالية
من مفعول اشت فان قيل لم تركت ظرفا التنوين في النصب
وفي الرفع والجر قلنا ان ترك التنوين في النصب فعلى القياس
المستمر واما تنوينه في الرفع والجر فقال قوم ان باء هذ
فت تقتضي المثال على امثلة الجمع فعاد الى ما ينصرف وقال
المحققون ان التنوين فيه عوض وليس بتنوين الصرف
فان قيل فما شيء عوض هذا التنوين قلنا ان فيه خلافا
وعند سيبويه هو عوض من الياء وعند الزجاج هو عوض
من حركة الياء وذلك ان هذا الياء يستحق الحركة بالضم في الرفع وبا
لفتح في الجر فحذف وعوض منها التنوين مثال ما كان ثانيه الحرفين
هذا الالف بالخ جاءني حوار مررت بحوار رايت حوارا وعلى اعراب هذ
الكلام ظاهر فاعلم فان قيل ما مفعول اعلم قلنا مفعوله محذوف
تقديره فاعلم هذه المسئلة اعني مسئلة حوار فان قيل ما محل هذه
الجملة الانشائية من الاعراب قلنا لا محل لها من الاعراب لانها لا
تعلق عما قبلها قوله وستة حالة التعريف معطوف على قوله خمسة
حالة التنكير وهي الاسم الاعجمي العلم واعرابه كاعراب قوله وهو افعل منا
له نحو ابرهيم واسمعيل فانها غير منصرفين للعلمية والعجمة فان سميت
بنحو لجام او فرند جعلا معرفة لان النكرة غير مؤثرة في منع الصرف
واعراب هذا الكلام ظاهر فان قيل لم يكن للعجمة النكرية لا تاثير
في منع الصرف قلنا ان العجمة النكرية ممتزجة بكلامهم في دخول التنوين
وحروف التعريف والاضافة ولا يكون لها تاثير في منع الصرف فان قيل
ان لجام اذا سميت بامراة هل يكون منصرفا ام لا قلنا انها ح

يكون غير

يكون غير منصرفة للتعريف والتانيث وما الواو والنون فحقه ان
صلة وصلته قوله فحقه الفدوكون مزيدان والموصول مع صلته
مرفوع المحل على انه خبر مبتداء محذوف وتقديره والتاء من تلك
الستة التي غير الصرف حالة التعريف ما حصل في اخره الفدوكون
مزيدان والمبتداء مع خبره صلة اسمية لا محل لها من الاعراب
لانها معطوفة على جملة مستانفة مثالها الالف والنون المزيدان
كعثمان وسفيان فانهما لا ينصرفان للعلمية والالف والنون
المزيدان فاحدة وقد يقع في هذا القسم اسماء يجوز ان يكون النون
فيها اصلا وان يكون زايدة واذا حكمت عليها بالاضافة لم
تمنع من الصرف وان حكمت بالزيادة منعت من الصرف فمن ذلك عثمان
ان اشتقة من الخشونة صرفته لانه فعالان واشتقة من الخشم لم
تصرفه لانه فعلان وكذلك سمان ان اخذته من السمن صرفته
وان اخذته من السم لم تصرفه وكذلك سنبان ان اخذته من
التين صرفته وان اخذته من التب لم تصرفه والثالث من تلك
الستة الواقعة في حالة التعريف ما فيه وزن الفعل مثال كاحمد
ويزيد ويشكر فانها غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل واعلم
ان وزن الفعل انما يمنع الاسم من الصرف لتحقق سببين
آخرين احدهما عدم قبول التاء ولهذا انصرف يعمل والثاني ان
يختص بالفعل ولهذا انصرف ردء وسد فان قلت ان مثل ضرب اذا
سميت به رجلا يكون غير منصرف ام لا قلنا اذا اسميت بما فيه
صفة الفعل فانك تنصرفه فان كان ماضيا على فعل بتخفيف العين
صرفته المستة لان هذا البناء كثير في الاسماء والافعال فان قيل
ان ضرب بضم الاول وكسر الثاني اذا سميت به رجلا يكون غير
منصرف اهلا قلنا ان مثل هذا النوع يكون غير منصرف
اذا سميت به لم يات في الاسماء منه الا قليل فان قيل ان

وزينب اذا سميت بها رجلا هل يكون غير منصرف ام لا قلنا انها
يكونان منصرفين لان بناء فعل قد زال حين سكن اوسطه و
كسر اوله قاعدة فان سميت رجلا بفعل الامر وفي اوله همزة
وصل نزعت الضمير منه وقطعت الهمزة وابقيتها مكسورة
ولم تصرف فتقول اضرب ورايت اضرب ومررت باضرب واذا كان
في آخر الفعل تاء التانيث الساكنة وسميت به ولا ضمير فيه قلبت
التاء في الوقف هاء نحو ضربه وجعلتها تاء متحركة في الوصل نحو هذا
ضربه قد جاء والرابع من تلك الستة التي يمنع الاسم من الصرف
حالة التعريف العدل مثاله كمر وزفر فانها غير منصرفين للعلمية
والعدل عدلا عن عامر وزفر وهذه الجملة في محل الرفع بانه خبر مبتدا
محذوف تقديره وهما عدلا عن عامر وزفر المعرفتين وهي مجرورة بانه
صفة عامر وزفر ويجوز ان يكون منصوبة على انه حال منهما وقد
يكون الفعل الام فيها زايدة واعلم ان اسم الفاعل من عمر وزفر في
يجيء عامر وزفر ثم يجعلها سم الفاعل علما ثم يعدل عن لفظه
الى لفظ عمر فيمنع الصرف للعدل والعلمية والخامس من تلك الستة
التي لا ينصرف حالة التعريف المؤنث لفظا مثاله طلحة وسلمى
فانهما ممتنعان من الصرف للعلمية والتانيث اللفظي او المؤنث معنى
مثاله كسعاد وزينب فانها غير منصرفين للعلمية والتانيث
المعنوي والسادس من تلك الستة الاسماء الذين جعلا اسماء
واحدا مثالهما كمعدي كرب وبعلبك فانها غير منصرفين للعلمية
والتركيب فاعدة واعلم ان هذه الاسماء تستعملها تستعملها
العرب على ثلثة اوجه احدها ان يكون معربة غير منصرفة و
آخر الاسم الاول منها مبني على الفتح وانما بني الاول
على الفتح لانه صار بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يكون
في الاوسط فان قلت لم بني الفتح ما قلنا الشبه الاسم التانيث

الثانية وذلك ان الثانية في حكم المنفصل الاول الا ان الثانية
في حكم المنفصل فتقول على هذا هذه حضرموت ومررت
بحضرموت ورايت حضرموت فيفتح الراء بكل حال
وتضم التاء في الرفع وتعرب تفتحها في الجر والنصب للثانية
بنيت للاسمين وتصيف الاول الثاني فتقول هذه حضرموت
ورايت حضرموت ومررت بحضرموت وبضم الراء
في الرفع وتفتحها في النصب وتكسرها في الجر والاسم الثاني مجرور
بكل حال والثلثة الثلثة تبنيهما جميعا على الفتح فتكو
ن الراء والتاء مفتوحين بكل حال فان قلت ما وجه البناء
في الياء التاء قلت لتضمنه معنى الواو وخمسة عشر وحسن
ببلبك على حضرموت في كل حال واما معدى كرب فيا
ء ه ساكنة بكل حال اعربتا وبنيت فان قلت وكان
القياس ان يفتح كما فتحت الراء في حضرموت قلنا
ان الاسم كان في تركيب وكان الحركة على الياء بعد الكسرة
مستثقلة بلبعد وكل وهو نوع بانه مبتداء ما وهو
موصول لا ينصرف وهذه الجملة صلة للموصول مع صلة
مجرور المحل لاضافة كل اليه في المعرفة والجار والمجرور فيه ان
يكون متعلقا بلا ينصرف ويجوز ان يكون حكايا منصوبا
محلا على الحال من الموصول ينصرف وفعل فاعله مستتر
فيه راجع الى كل والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة
المحل على انه خبر مبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية
لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة في النكرة واعرابه قوله كاعراب
في المعرفة الا انه احسن ان سميت به رجلا وهذا استثناء من
قوله ينصرف في النكرة فان قيل ما جواب ان سميت فيه قلنا جوابه
محذوف تقديره ان سميت به رجلا فانه يكون غير منصرف في

في النكرة ايضا هذا عند سيبويه واما عند الاخفش فانه
ينصرف في النكرة وبحسبها ظاهر وكذا الجار والمجرور فيه متعلقة
بالمحذوف مرفوع المحل على انه خبر مقدم للابتداء الموخر وهو
الموصول مع صلته في قوله ما فيه ان الثانية والمبتداء
مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها لا تعلق بما
قبلها مقصورة وهي منصوبة بانها خبر كان المقدر او
ممدودة معطوفة على مقصورة وفعلان وهو مرفوع
بانه معطوف على محل الموصول الذي وهو مرفوع المحل بانه صفة
فعلان مؤنثة فعلى واعرابها قد مر والجمع وهو معطوف على
فعلان الاخير وهو مرفوع نقدر لانه صفة الجمع والثلاثي
وهو مرفوع بانه مبتدا الساكن وهو مرفوع بانه صفة
الثلاثي بدل الاسطاء الاوسط وهو مرفوع بانه فاعل
لساكن فان قيل هلا يجوز اضافة الساكن الى الاوسط
ام قلنا لا يجوز ذلك لان الاسم الفاعل لا يضاف الى فاعله
كحال فلا يقال جاءني ضارب زيد عمرا لان اسم الفاعل صفة
في المعنى والصفة لا تضاف الى الموصول اذا كانت هي اياه في
المعنى والشيء لا يضاف الى نفسه قوله يجوز فيه الصرف وتركه
اي ترك الصرف مرفوع المحل على انه خبر المبتداء وهو قوله والثاني
وهو مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة
مستانفة مثال ترك هذا وعد ونوح ولوط اما جواز
ترك الصرف فلوجود السببين اما جواز الصرف فلعدم وجود سكون
الاوسط احد السببين فائدة وقد قيل الاسماء الانبياء والملائكة
كلها لا تنصرف الا ستة نظمها الشاعر في قوله فاسمع
ها نوح وهود ولوط وشعيب وصالح ومحمد وما فيه سببان
فالث والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه مبتداء

كما ه و

كماه وجوز واعرابها نا هرام تنصرف وهذه الجملة مرفوعة المحل
بانها خبر المبتدا وهو ما البتة وهي منصوبة على انها مفعول
مطلق وفعله محذوف وجوبا وهو بت بمعنى قطع فانها في الاصل بتة
فادخلوا الالف واللام عليه وسقط التنوين فصار البتة
فان قيل لم تقرا بقطع الهمزة مع همزتها همزة وصل قلنا
ان قطع الهمزة فيها مخالف للقياس ولكنه مستعمل عند الفصحا
وقال بعضهم ان سيبويه حكم في كتابه بان الالف فيه لازمة
ولزم منه ذلك قطع همزة كذا في شرح اللباب وقال بعضهم
انشا قرئ من لبست يلبست فاذا قصدوا ان يفرقوا بين
حد واني او لام فزادوا عليه الالف وحركوا الباء بحركة الام
ثم ادغموا التاء في التاء وسقطوا التنوين فكان لبست
وهو بعيد جدا كذا في شرح السهيلي المالكي فان قلت جاز ان
يقال سكون الاوسط العلمية فاذا زالت العلمية زال اعتبار السا
كنية واعتبار العجمة ايضا لانهما مشروطان بالعلمية قلنا ان
سكون الاوسط اذا قابل العلمية اسقط تاثير العلمية في منع
الصرف لا وجود العلمية والمعتبر في تاثير العجمة والتانيث وجود
العلمية لكونها معتبرا في منع الصرف فيكون الوسط اسقط تاثير
العلمية في منع الصرف لا وجودها وشرط التانيث والعجمة ووجود
العلمية لاتاثيرها كذا في شرح اللباب وكذا التاء المتحركة الاو
سط نحو سقر اسم امراة لم تصرف البتة وان يتحقق فيها الا
سباب والفاء في قوله فان حكمه للتعليل اي لان حكمه حكم
الرباعي كسعاد وزينب لتنزل حركة الاوسط منزلة الحرف
الرابع فان قلت ان سميت رجلا بنحو سعاد وزينب
فهل يكونان غير منصرفين اصلا قلنا انه اذا سميت بنحو
سعاد وزينب رجلا لا يكونان منصرفين بل غير منصرفين

بل غير منصرف فان قيل اذا سميت مذكرا المؤنث فقد زال التانيث
فكيف منع من الصرف قيل لا يراد بالتانيث في باب الصرف
بقاء التانيث المعنوي اذ لو كان كذلك لصرفت طلحة اسم
رجل وانما يراد التانيث هنا اما في اللفظ علامة التا
نيث كطلحة او ما قلب بسمية المؤنث بسعاد اذ كما
ن مجرى العلمية فان قيل يلزم على هذا تسمية فعل
شيء مؤنث ساكن الاوسط كانت او متحركا ان يكو
ن غير منصرف قلنا لا يلزم ذلك لان المذكر احتمل من
المؤنث والثلاثي اخف من الرباعي وان تحرك اوسط فردا الى
الاصل وهو الصرف والحرف البتة يخالف الرباعي لانه ثقل بسقط
بالحرف الزايد على الثلاثي فصار كالذي فيه تانيث فاعلمه فان سميت
مؤنثا بمذكر حكمه حكم تسمية المؤنث وذلك كامراة سميتها عمرا
فانها كهند وفيها الصرف وتركه وان سميتها عمر لم تصرفه في المعرفة
الست فلنرجع هذا من اصول النحو نحو الواو في ابتدائية نحو مرو
ع باذن مبتدا حذام وهو مجرور لاضافته نحو اليها فيه وهو ظرف
مستقر مذهبان وهو مرفوع باذن فاعل الظرف والظرف مع
فاعله جملة ظرفية مرفوعة المحل على انه خبر المبتداء والمبتداء
مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستا
نفة الاعراب وهو مرفوع لانه خبر مبتداء محذوف تقديره
الاول الاعراب فان قيل هل يجوز ان يكون قوله الاعراب يدل
مذهبان ام لا قلنا لا يجوز ذلك لان فيه ما يمنعه ان يكون
بدلا وهو ظاهر على من له ادنى لب مع منع الصرف مع منصوب
على الظرفية وعامله محذوف وهو حصل والظرف مع فاعامله
مرفوع محلا على انه صفة مذهبان وقيل عامله الاعراب لكونها معدلة
والجار والمجرور فيه متعلق بمنع منصوب محلا لانه مفعول له غير

مريح

صرح به عن حازمة والجار والمجرور فيها متعلق بمحذوف واجب
وهو مرفوع بانه مبتدأ البناء وهو مرفوع على انه خبر المبتدأ
على الكسر والجار والمجرور فيه مع متعلقه المحذوف مرفوع المحل
على انه صفة البناء او خبر مبتدأ محذوف او منصوب المحل
بانه حال منه وعليه اي وعلى البناء على الكسر والجار والمجرور
مع متعلقه مرفوع بخلاف لانه خبر مقدم للمبتدأ المؤخر
وهو قوله والضمير فيه مجرور المحل لاضافة قوله اليه راجع
الحالة الشاعر ولا محل لهذه الجملة من الاعراب اذا وهو ظرف
بمعنى الوقت قال فعل بمعنى تقول لانه اذا يحعل الماضي بمعنى
حزام وهو مبني على الكسر في محل رفع لكونها فاعل لقالت
وهو مع فاعله جملة فعلية مجرورة المحل لاضافة اذا اليها
فصل قولها لا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها وقعت
جوابا لشرط غير جازم وهو اذا والعامل فيه وهو فاذا قول
ما قالت حزام ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها جملة
مستأنفة واعلم ان محل البيت من اوله الى آخره منصوبة
المحل على انه مقول القول وكذا بني على الكسر فعال التي يختص
بنداء المؤنث مثال نحو يا لكاع ويا فساق ويا خباث
شبهها بفعال التي وقعت موقع المبني وكذا بني على الكسر
فعال التي كانت بمعنى الفعال اي الامر مثالها نحو نزال
والنزال وكلا وهو مرفوع بانه مبتدأ ما لا تنصرف
والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كل اليه اذا
وهو منصوب بمحذوف على انه مفعول فيه لفعل مؤخر وهو
جوابه اضيف وهذه الجملة لكونها معطوفة مجرورة
المحل لاضافة اذا اليه او دخل الالف واللام وهذه الجملة مجرورة
المحل لكونها معطوفة على جملة اضيف الخ وهو فعل وفاعله مستتر فيه

وتركك فانها بمعنى تزل

راجع الى الكلام والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة المحل
على انه خبر الكلام فان قيل ان الجملة التي وقعت جوابا للشرط
غير جازم لا يكون لها محل من الاعراب وهنا ان الجملة الخبر
وقعت جوابا لاذا فكيف تقول انها في محل الرفع قلنا ليس
معنى قولهم ان الجملة التي تقع جوابا للشرط غير جازم لا يكون
لها محل من الاعراب اصلا بل معناه الجملة التي تقع جوابا
لشرط غير جازم معمولة لاداة شرط غير جازم فلا يكون
في محل جواب جزم واما اذا كان قبله عامل يقتضي اعرابه
وحينئذ يكون جواب اذا محل من الاعراب وهنا كذلك فان
قيل يلزم على هذا ان يكون الشيء ان وهو المبتدأ واذا
مسلطين على شيء واحد وهو الخبر قلنا لا يلزم ذلك لان
الجر مقدم على اذا رتبة لانه عامل تقديرا لكلام وكل حال
ينصرف الجر وقت اضافته او دخول الالف واللام بالكسر والجار
والمجرور فيه متعلق بالحق فان قيل لم قال الخبر بالكسر ولم يكتف
بقوله الجر قلنا لدفع التوهم لان ما لا ينصرف يكون في موضع الجر
مفتوحا واما اذا دخله الالف واللام او اضيف لا يكون في موضع
الجر مفتوحا بل يوجد الكسر فان قيل لم قال الخبر الجر ولم يقل انصرف
قلت انما قال الجر ولم يقل انصرف قلت اشارة الى الاختلاف
لان انصرافه مختلف والجر ازه متفق ولهذا قال الجر ولم يقل
انصرف تقول عند دخول الالف واللام عليه مررت بالاحمر
والحمراء وعند الاضافة مررت بمعدكم وبعثمانتنا ولو قدم
مثال الاضافة على مثال دخل عليه الالف واللام لكان
احرى بنظر الحال والترتيب قاعدة وهو ان جميع اسماء
القبائل والاحياء والبلدان ان قصدت به قصد مؤ
نث كقبيلة اوام او ارض او بقعة وان قصدت به قصد

مذكر كاب

مذكر كتاب وبلد انصرف ولما فرغ من بحث المعرب شرع في
المبني فقال المبني ضربان احدهما لازم والثاني عارض ولا
بد قبل الشروع من تمهيد قاعدة تتضمن عدل البناء
وعلى اي سبب ان يكون البناء اصلا البناء في الاسماء فبنى لمؤاخذة
وشبه الاسم بالحرف وجودا نحو يقعد فقاره بشبهه
في انتقاض كشبه الذي بالحرف وفائدة لا يفيد الا بصلة وفا
ره بشبهه يتضمن معناه كاين وكيف فانها متضمن معنى حرف
الاستفهام وفارة شبهه من جهة وقوعه موقع المبني كالمنادى
المفرد المعرفة وكصه ونزال فانها وقعا موقع كفف وانزل فالا
زم وهو مرفوع بانه مبتدا ما وهو موصول تضمن وهو فعل
وفاعله مستتر فيه راجع الى ما وهو مع فاعله صلة للمو
صول الموصول مع صلته مرفوع المحل على انه خبر المبتدا ويجوز
ان يكون موصوفة وحينئذ يكون جملة تضمن مرفوعة المحل
لكونه صفة تاما واما على تقدير كونها صلة فلا يكون لها محل معنى
الحرف وهو منصوب نقدر لا اعني مفعول تضمن كاين فاعله
وهو انك اذا وجدت اسما مبنيا على الحركة فعليك ان تسال
فيه عن ثلثة اشياء علة البناء اذا كان الاصل في الاسماء
الاعراب فالعدول عنه لا بد له من علة وعلة التحريك اذا
كان الاصل في البناء السكون علة تخصيص الحركة بالفتح
او غيره واذا كان مبنيا على السكون تسال عن علة البناء
فقط ومن ذلك اين فان قلت لم تبنيت قلنا لانها تضمنت
معنى همزة الاستفهام فان قيل لم بنيت على الشرط قلنا لانها
تضمنت معنى ان الشرطية فان قيل لم بنيت على الحركة قلنا
اذ لو بنيت على السكون لالتقت هي والياء قبلها وذلك
ممتنع فان قيل لم بنيت على الفتح قلنا لثقل الضم والكسر

الياء والفتحة مرا تحقيقة ومتى فانه متضمن لحرف الاستفهام او حرف
الشرط ايضا لانك اذا قلت متى انتقال كانك قلت اليوم ام غدا
او بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فمعناه ان تخرج اليوم
اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وغير ذلك وكيف فانه
متضمن معنى الاستفهام فقط لان معنى قولك كيف زيد اصحيح
ام سقيم فان لا تدخل علامات الاسماء على كيف كيف يكو
ن اسما قلنا لان عدم دخول علامات الاسم عليه يحكى
من قولهم على كيف تبيع الاخبرين فانظر الى كيف ما قصتها فادخل
على اولا على كيف وهما من علامات الاسم وقد يمكن ان يجاب
عنه بوجه آخر وهو انها يجاب عنها بالاسم واذا قلت و
لكان حرفا لما اقارنت مع الاسم والحرف مع الاسم لا تفيد
فى غير النداء فان قيل لم لا يجوز ان يكون كيف فعلا كليس
وهي هو فى الوزن قلت لا يجوز ذلك لان الفعل يليها بلا فا
صل تقول كيف صنعت والفعل لا يلي هكذا فان قيل فهلا حكمة
فى وضع الاسم موضع الحرف قبل الاختصار بالعموم فى
السؤال الى وذلك ان اين سؤال عن عموم الاماكن بحيث
يلزم السؤال ان يجيب بالمطلوب وهذا المعنى لا يحصل من
الهمزة الا ترى انك لو قلت ازيد فى الدار يقال لا فقول اهو
فى الحجرة فتقول لا وربما اكتفيت من تكرير المسئلة ولم يلزم اجا
ستك بخلاف قولك ايزيد فانه سؤال واحد يوجب
الجواب بكان زيد وهذا كيف الا انها سؤال عن عموم الا
حوال او ما اشبهه والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه
معطوف على الموصول المقدم تقديره والذي الا ازم الموصولات وما اشبهه ويجوز ان يكون ما هنا موصوفا ايضا كالذي والتي وكذلك قيد الموصولات به فى افتقار

الى الغير

الى التعريف فلما ان الحرف مفتقر الى غيره وهو المنقول كذلك الموصول كان مفتقرة
الى غيره وهو الصلة فان قيل ان تعريف الذى والتى وفروعها هل يكون
بالالف واللام او بالصلة فان كان بالالف واللام واى حاجة الى
الصلة وان كان بالصلة فاى حاجة الى الالف واللام قلنا ان تعريف
الذى والتى بالصلة لان التعريف يحصل بذكر الصفات والصلة كالصفة
والدليل على ذلك ان تعريف من وما بالصلة اذ ليس فيهما
الف ولام كذلك والتى واخواتها زيدت الالف واللام تحسينا للفظ فان
قيل ان التى تجب ان يكون الذية لكونها تانيث الذى قلنا الالف
ان التى تانيث الذى على القياس بل هى صيغة وضعت على التانيث فان قيل
ان لام التعريف يكتب مع ما ادغم فيه حروفا فما سواله كان المدغم فيه
ما غيرها نحو اللحم والوجه لكون الام من كلمة والذى ادغم من كلمة
اخرى وفى الذى والذين والتى يكتب بلام واحدة مع انها كذلك قلنا
ان الام فيها لا تنفصل فصارت كالجزء فان قيل لم يكتب فى الذين فى
السنة بلا ميم قلنا فرقا بينه وبين الجمع نحو الذين فان قيل لم لم يكن
قلنا ان الجمع اولى بالتخفيف لثقله فان قيل المحذوف اى الاصلين
هنا قلنا المحذوف هو اول الاسم لانه حرف والتعريف لان حرف التعريف
جئ به لغرض فلا يخل بالمقصود كذا قيل فى شرح الشافية والمبنى
العارض مخصوص بالاسم فى خمسة اشياء احدها المضاف
الى المتكلم مثاله نحو غلامى فانه مبنى بناء عارضا اذا الغلام
قبل اضافة الى ياء المتكلم كان معربا وعند اضافته اليها صار
مبنيا لتنزله منزلة واسط الكلمة والثانى المبنى العارض
المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد فانه مبنى بناء عارضا لشابهته
كاف الخطاب من حيث الافراد والتعريف فان قيل لم بنى المنادى
على الحركة قلنا لتوافق الحركة التى هى عارضة اذ الاصل
فى البناء السكون البناء العارض فان قيل لم بنى على الضم

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

قلنا لكونه جرى البناء بنية مخالفة الحركة الاعرابية وهي الفتح والكسر نحو
عبد الله وبالزيد والثالث من المبني العارض النكرة المفردة مع لا التي
لنفي الجنس واغا بني ذلك لتضمنه حرف الجر اذ قولنا لا رجل في الدار مبني على سؤال
سائل فقال هل من رجل في الدار فحذف من ظهوره من النكرة واعتمادا
على العلم فان قيل فلم بني على الحركة قلنا وجوابه قد مر فان قيل فلم بني
على الفتح فلما سبق تعليلها بالنصب لكونها محمولة ان ولا فرق
بين الفتح والنصب من جهة اللفظ والرابع من المبني العارض المركب
مثل لا خمسة عشر فان قيل لم بني جزءاه الاول منه قلنا اغا بني
لكونه بمنزلة الجزء الاول من الكلمة الواحدة فان قيل لم بني الجزء الثاني
قلنا اغا بني الجزء الثاني لكونه متضمنا للواو لان اصل قولك خمسة عشر
وعشرون فعل بها ما ذكر للتخفيف فان قيل لم بني الجزءان معا على
الفتح قلنا اغا بني الجزء الاول على الفتح لان الجزء الثاني منه مشابهة بنا
ء التانيث من حيث الزيادة فكما ان ما قبل ياء التانيث يكون مفتوحا
ابدا لا كذلك يكون المشابهة به واما الجزء الثاني فالمناسبة والحا
مل من المبني العارض هو ما حذف منه اسم حذف منه المضاف اليه
فان قيل لم بني ذلك قلنا لكونه مشابها للحرف من حيث احتياجه
الى الغير فان قيل لم بني على الحركة قلنا لما مر فان قيل فلم بني على الضم
قلنا فاجيب المحذوف منه باقوى الحركة وهو الضم وقوله هو مرفوع
محلا باقم مبتداء وخبره قوله قبل وبعد وقوق وتحت وكذا
لا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها لا تعلق لها بما قبلها وكذا وهو
خبر مقدم للمبتداء المؤخر وهو قوله باقي الجهات الستة وهي امام
ويسار وعين تقول عند عدم حذف المضاف اليه جلست في
قبل زيد بالجر وهذه الجملة منصوبة المحل على انه مفعول
لتقول وهو مع ما عمل فيه جملة فعلية ومحل لها من الاعراب
انها مستانفة لم تشرك وهو فعل ذا علم مشترفيه

فيه

فيد وهوانت ومفعوله قوله الاضافة لا محل لهذه الجملة من الاعراب
لانها معطوفة على جملة تقول وتسويها اى تلك الاضافة والاعراب
كاعراب تترك فتقول اذا حذف منه المضاف اليه حتكى من قبل
بالضم وبنى وهو فعل مجهول والقايم مقام فاعله قوله هذه
اى قبل وبعد وفوق وتحت وباقى الجهات الستة غايات وهى
مجرورة بانها مفعول بها ونصب جميع المؤنث بالالف والتاء محمولا
على الجر كما مر فى صدر الكتاب ولا محل لهذه الجملة من الاعراب و
التسمية بالغايات على معنى ان غاية المضاف اى تمام المضاف
بالمضاف اليه قوله فلا منصوب محلا لانه مفعول فيه لفعل مؤخر وهو
جوابه قوله انقطع بالمضاف اليه وهذه الجملة الفعلية مجرورة لا
ضافة لما اليها عنهن اى قبل وبعد وفوق وتحت وباقى الجهات الستة
من اى قبل وبعد وفوق وتحت وباقى الجهات حدودا وهى منصوبة
لانها خبر من تتمة الكلام عندها اى عند تلك الحدود وهذه
الجملة منصوبة المحل لكونها صفة الحدود ولما فرغ من المبنى الازم
والعارض من الاسماء شرع فى المبنى الازم والعارض من الافعال فقال
المبنى الازم من الافعال الماضى والامر بغير لام واحترز بغير لام
عن الامر باللام فانه معرب مجزوم باجماع والمبنى العارض من الافعال المضا
رع اذا وهو ظرف وعامله العارض لانه اذا لم يكن لها جواب
فيما بعدها عمل فيها ما قبلها اتصل به اى بالمضارع ضمير جماعت
النساء غايبة كانت ومخاطبة وهذه الجملة مجرورة المحل لا
ضافة اذا اليها واذا اتصل نون التاكيد مخففة كانت او مثقلة
قوله يفعلن بالياء والتاء مثال للمضارع الذى اتصل به ضمير
جماعة النساء غايبة كانت ومخاطبة وقوله هل يفعلن ما
بالتشديد والتخفيف مثال المضارع الذى اتصل به نون النسو

كيد مطلقا وانما كانت بناء ومعند اتصالها عارضا لان معرب
بدوها سبب المشابهة قلم ترفان قيل لم بنين عند اتصاله
بنون جماعة النساء قلنا لان يوجب سكون ما قبله بيان
الجزئية مما اتصل به فتعذر الاعراب لا يقع في وسط الكلمة فان
قلت لم لا يجوز ان يكون الاعراب مقدرا والجواب عنه ان الا
عراب التقديري انما يكون في المعربات والاصل في الافعال البناء
فان قلت لم بني المضارع عند اتصال نون التاكيد مطلقا
قلنا لانه اشد بنجو بعا كيد في التركيب فان قيل لم بني على الفتح
قلنا للخفة كما بني ما على الفتح للخفة واما الحرف وهي نوعة
لانها استدراك الغاء في قوله فلا يكون جوابا لما نافية وهي
وهو مرفوع بانه اسمه وخبره قوله الا لازما الضمير في لازم الشان
لاحظ لها اي للحروف من الاعراب وهذه الجملة مرفوعة المحل على ان
خبر ان وهي مع اسمه وخبره مجرورة المحل بالام والجار والمجرور متعلق
بمحذوف لا يكون منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح واعلم ان هذه
الكلمات يجر الكلمات عام في قوله وبني فما بات منها اي من
الكلمات والجار والمجرور فيه مرفوع على انه خبر مقدم للمبتداء المؤخر
وهو الموصول في قوله لم يعمل مبتداء والمبتداء مع خبره مرفوع بانه
ان وهي مع اسمه وخبره سد مسد مفعولي اعلم ويعلم يعمل فيه
وهو بصيغة المجهول دون الاول مثال كلمات الاسماء المتمكنة نحو
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمضاف والاسم التام
فانها يعمل فيها والفعل المضارع يجر الفعل لانها معطوفة على قوله كما
ستة الاسماء ومنها اي ومن تلك الكلمات ما يعمل ولا يعمل فيه والكلا
م على قوله كما مة الاسماء ومنها الى فيها كالكلام الذي قبله من جهة
المعلومية والمجهولية والاعراب مثال هذا القسم كالحروف العاملة
في الاسماء والافعال مثال الحروف لكن وعلى وقوله والفعل الماضي

يجر الفعل

يجي العمل ايضا لانه معطوف على قوله كالحروف العاملة والامر غير
الام يجي الام ايضا والاسماء المتضمنة يعني ان يجي الاسماء قوله غير اي
الا بالاستثناء من قوله والاسماء المتضمنة يعني ان اي الاسماء المتضمنة
يعني ان يعمل ولا يعمل فيها الا ايا فانه يعمل ويعمل فيه كقولك ايا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنى فان ايا جازمة لتدعوا وما زايدة وتدعوا
ناصبة ايا فان قيل يلزم الادراج قلنا لا يلزم ذلك من ثلثة
اوجه احدها ان ايا لا يعمل الجزم لانها اسم وانما باب الاسم فيه
عن الحرف فكان عاملا بطريق النيابة ومعمولا فيه بطريق الاصالة
والثاني ان العمل هنا مختلفة فاحدهما يعمل النصب والآخر الجزم
والثالث ان الجزم عدم الحركة والعدم في غاية الضعف
بخلاف غيره وقد قيل ان قوله غير اي استثناء من قوله و
الاسماء المتضمنة يعني ان يعني ان الاسماء المتضمنة يعني ان الجزم
المضارع وقد بينت تضمنها في الا ايا فانه لم يبني وان
تضمن معنى الحرف اما لا يدان بان الاصل في الاسماء الاعراب و
انما للعرب على نظيرها وتعيضها ومما جوز وكل وهذا القول
ضعيف لانه غير مناسب للمقام ومنها ما لا يعمل ولا يعمل
فيه وهذه الجملة مرفوعة المحل على انها خبر ان بالعطفية منتا
لهذا القسم كغير العوامل من الحروف والمضمرات ونحوها
قوله والعامل مرفوع بانه مبتدا عندهم ونحو منصوب
على الظرفية والعامل ما هو موصول ولا يحسن ان يكون مو
صوفا لانه لا تتم العوامل المعنوي اوجب ونحو فعل
وفاعله مستتر فيه راجع الى ما ونحو مع صلته مرفوع
المحل على انه خبر المبتدا ونحو مع خبره وجملة اسمية
لا محل لها من الاعراب لانها مسوقة لغة ومبتدا و
مفعول اوجب قوله كون احد الكلمة والجار والمجرور في

قوله على وجه يخصوص متعلق بقوله كون من الاعراب والجار والمجرور
مع متعلقه تحذوف مجرور المحل على انه صفة لوجه مخصوص والعامل فيها
لا محل لهذه الجملة من الاعراب الاول لفظي والثاني معنوي فاللفظي اي العامل
اللفظي فيها ان الاول قياسي والثاني سماعي وقوله فالقياسي مرفوع بانه
مبتدأ وقوله وهو مرفوع على انه مبتدأ ثان ما صح ان يقال فيه
الموصول مع صلته مرفوع المحل على انه خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره
جملة اسمية مرفوع المحل بانه خبر المبتدأ الاول كما وهو مرفوع بانه مبتدأ
ما وهو موصول كان كذا وهو مع اسمه وخبره صلة الموصول وهو مع صلته
مجرور المحل لاضافة كما الى قاف يعمل كذا ان مع اسمه وخبره مرفوع المحل
على انه خبر كما مثاله كقولنا لغلام زيد لما وهو ظرف والعامل جوابه
رأيت انزل الاول في الثاني وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة لما اليها وعرفت
علت اي علية تأثيره في الثاني وهذه الجملة مجرورة المحل بالعطف وقولك
عليه دارع مردوشوب بكر جواب لما السماعي وهو ان يقال فيه هذا
يعمل كذا وهذا يعمل كذا اوليس لك ان تجاوز ذلك واعراب هذا الكلام
ظاهر مثاله كقولنا ان ابا بحر ولقطة نجم ولفظ لن ينصب واما
المعنوي فتذكر في موضعه وهو جواب مقد كقوله انشاء الله
فعا تقديره انشاء الله تفعا تذكر المعنوي في موضعه والله اعلم وحكم
الثاني الذي في العوامل اللفظية القياسية قدمنا القياسية
لا طرفها ولا محل لهذه الجملة منها لاعراب لانها استانفة ولان
الفعل منها اي من القياسية وهو الاصل في العمل وهذه الجملة
منصوبة المحل بانه حال من الفعل وان مع اسمه وخبره مجرور المحل بالام
والجار والمجرور متعلق بقدمنا منصوب محلا على انه مفعول لاجله
صريحه وجرها اي جملة القياسية سبعة ولا محل لهذه الجملة ايضا
الاول الفعل على الطلاق اي متعديا كان اولازما والثاني اسم الفاعل
والثالث اسم المفعول والرابع الصفة المشبهة وهو مرفوع بانه

مبتداء

ثم ذكر الكلام في المصدر والظرف والمضاف
والتابع للاسم التام اما الفعل

مبتداء فانه يعمل الرفع والنصب في الاسماء ان مع اسمه وخبره جزء محل
بانه خبر المبتداء اما الرفع فظاهر ولا محل لهذه الجملة من الاعراب ايضا
لانها لا تعلق بما قبلها الان كل فعل يرفع اسما واحدا فان مع اسمه وخبره
مجرور المحل باللام والجار والمجرور متعلق بقام منصوب على انه مفعول له
غير صريح لداذا وهو يجوز والعامل فيه يرفع اسند اليه اى الى ذلك الا
سم واحد حال كون ذلك مقدما عليه نحو فعل زيد اذ ذلك الاسم
الواحد وهذه الجملة مجرورة المحل بالاضافة اذا اليها مثل نحو فعل زيد
وهذه الجملة الفعلية مجرورة المحل بالاضافة نحو اليها فان قيل لم قال الملخص
اسندا ولم يخبر قلنا ليشمل الانشائيات قوله مقدما عليه
احتراز عن المبتداء نحو زيد ضرب قد اسند اليه زيد وهو ليس
بفاعل بل هو مبتداء فان لم يكن الفاعل مظهرا ولا هو منصوب
بانه خبر لكان مضمر وهو مرفوع لانه مبتداء محذوف تقديره
فهو مضمر فان قيل لم دخل الفاء هنا قلنا لانها جواب ان واذا
كان الجواب جملة اسمية لم يخل الفاء اما بارز وهو مرفوع بانه
خبر مبتداء محذوف تقديره اما الفاعل بارز كالتاء لكان
فيه في المثال مرفوع المحل بانه خبر مبتداء محذوف تقديره
مثال المتاء في فعلت وهو مجرور المحل عفى والجار
والمجرور متعلق بمحذوف وهو مع متعلقه مجرور المحل على انه صفة
التاء تقديره الكائنة في فعلت ويجوز ان يكون مرفوع المحل بانه خبر
مبتداء محذوف تقديره هي كائنة في فعلت ويجوز ان يكون حالا
من التاء تقديره كائنا في فعلت او مستكن وهو معطوف على بارز
كالمنوي في افعل واعلم ان هذا الكلام ظاهر فان قيل ان العامل في الفا
علية اسناد الفعل اليه واسناد الفعل الى الاسم مغاير فيلزم
ان يكون عامل الفاعل معنويا لا لفظيا والعامل في الفاعل لفظي
لا معنى قلنا لان العامل في الفاعل الاسناد بل رفع الفاعل

بالفعل المسند اليه وهو لفظي او معنوي فان قيل لم اخير الرفع للفاعل دون
النصب قلنا فيه ثلثة اوجه احدها ان الفاعل اول للاسم
المنسوب اليه الفعل والمنسوب اليه اصل للمنسوب والضمة
اول للاتية من الواو والواو من الشفتين وجعل الاقوى منا سب والثالث
العلة اقوى الاسماء ان كان العامل فيه لفظا وهو معتمد الجملة والمبتدأ
والخبر محمولان عليه والضمة اقوى الحركات فجعل الاقوى والثالث
ان الفاعل اقل من المفعول اذ كل فعل فاعل واحد والمفاعيل كثيرة والضمة
تقل من الفتح فلما اضطروا الى الفرق جعلوا الاثقل لاقل والاخف للاكثر
تعديل فان قيل لم لا يجوز ان يكون لفعل فاعلون قلنا ان نسبة
الفعل اليه على وجه الاسناد وهو يختلف فليس لك ان تسند فعل
الى فاعلين اخرين بخلاف المفعول فان كتبه اليد التي على وجه الاسناد
يلزمه على وجه التعلق وهو يختلف ويجيء له خمسة مفاعيل والى
والحكون الفاعل واحدا اشارة المصرح بقوله برفع اسماء وا
حد فان قيل ما تقول بقولهم اكلوني البراغيث وفيه فاعلا
ن الفعل الواحد احدهما المضمر والآخر للظهر قلنا ان فيه ثلثة اوجه
احدها ان الواو حرف بدل على الجمع وليس بفاعل والثاني انهم
جعلوها اسما مضمرا وابدلوا البراغيث منها والثالث انهم
جعلوا البراغيث مبتداء موخرا واكلوني خبرا مقدما
فان قيل ما تقول بقولهم ما واسى او النحو الذين ظلموا قلنا ان
فيه خمسة اوجه احدها ان الواو حرف بدل على الجمع والذين
ظلموا فاعل والثاني ان الذي بدل من الواو والثالث ان الكلام
تام عند قوله النجي والذين ظلموا مبتداء وهلهذا الى
تقدير تقولوا هلهذا والخبر محذوف والرابع ان يكون الذي
في موضع نصب على اضمار اعني والخامس ان يكون في مو
ضع خبر صفة للناس في قوله تعالى اقترب للناس

فان قيل

فان قيل لم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل قلنا ان الفاعل كجزء من اجزاء الفعل فيمنع بتقديم ما هو في حكم الجزء من الفعل على الفعل فان قيل ان زيدا في قولك مات زيد كيف يكون فاعلا و لم يصدر منه الفعل بل هو مفعول لان الموت لا يتم الا بخروج الروح و كذلك في ما قام زيد وهل يقوم زيد لم يصدر عنهما الفعل قلنا ان الفاعل عند النحويين هو الاسم الذي اسند الفعل قبله اليه سواء وجد منه الفعل او لم يوجد لان الاشكال انما ان الفعل على فرض ان المحل لهذه الجملة من الاعراب لانها معطوفة على الجملة التي لا محل لها من الاعراب متعد يجوز فيه الرفع على انه خبر مبتدا محذوف والنصب على اضمار اعني والجر على البدلية وهو المتعدي اي ناصب المفعول به بغير واسطة ولازم وهو معطوف على متعد ويجوز هنا ما يجوز فيه وهو اي الفعل الازم ما يختص بالفاعل ولا يتجاوز عنه بغير كذهبت وقمت وقعدت واعرابه هذا التركيب ظاهر

والمتعدي على ثلثة اضرب ولا محل لهذه الجملة من الاعراب متعد الى المفعول واحد كنصرت زيدا ورهما او هو غير الاول كحسبت زيدا عالما وهو متعد الى ثلثة مفعولين كعلمت زيدا عمرا فاضلا وهذا الكلام مستغن عن الشرح وقد يقام المفعول مقام الفاعل ولا محل لهذه الجملة من الاعراب اذا وهو ظرف والعامل فيه يقام بني له اي كذلك المفعول وهذه الجملة مجرورة المحل اضافة اذا اليها الفعل فيقع ذلك المفعول الذي قيم مقام الفاعل باسناده اي باسناد الفعل اليه الخ ذلك المفعول مثالا كقولك

ضرب زيد وعطي زيد درهما واعرابه هذا الكلام ظاهر ويجوز اسناده اي اسناد الفعل الى المفعول الثاني كعطي درهم زيدا الا في باب حسبت هذا استثناء من قوله ويجوز اسناده الى المفعول الثاني اي يجوز اسناد الفعل الثاني الا في باب حسبت

ومتعدي المفعول الى ثاني لا يقام مقام الفاعل كعلمت زيد

فان اسند فعل الى المفعول الثاني غير جائز لان المفعول الثاني
غير جائز لان المفعول الثاني في هذه الباب خبر في الحقيقة فلو اسند
اليه يلزم ان يكون مخبرا عنه فان قيل هلا يجوز ان يقام المفعول
مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز لفوات العلية وذلك لانه في
المفعل كان جواب سائل عن العلة فلو اقيم مقام الفاعل لذهب
معنى المفعل لان علة الشيء انما يكون بعد تمام ذلك الشيء
والفعل لا يتم الا بفاعله او بما هو قايم مقامه فان قيل هلا
يجوز ان يقام المفعول معه ام لا قلنا لا يجوز ذلك لانه
ان حذف الواو منه ويقام مقام الفاعل لم يخرج عنه كونه
مفعولا معه لانه هو المذكور بعد الواو وان حذف يتقدم المصا
حب وهو الفاعل المحذوف فان الواو انما كونه في الاصل للعطف
سيدي مصاحبا مقدما عليه فان قيل هلا يجوز ان يقام
المفعول فيه ولا عند ان الحروف اصل فيها لتقدم وجود الاخراج
فيها بخلاف الافعال والاسماء فان قيل لم قدم الافعال على
الاسماء والجواب عندنا ان الاسماء يعمل الاعشابهت الافعال
كاسم الفاعل وغيره والجمل كالاسماء الجازمة تجازى فعلها احد
ويتسعون على ذكر الاسم المحقق حجة الحد عليه والحروف
انواع منها ما رفع مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز ايجوز ان كانت
ظرفية لانعدة لان لواقيم مقام الفاعل يلزم ان يكون
منصوبا او مرفوعا فان قيل هلا يجوز ان يقام المفعول المطلق
الذي لتاكيد وهو المصدر الذي يدل على مجرد مدلول الفعل
ام لا يجوز فرب فرب قلنا لا يجوز ذلك لعدم الفايدة لان
لذة الفعل عليه وقد نقل عن سيبويه جوازه كذا في شرح اللب
فان قيل ان العرب لم تحذف الفاعل وتقوم المفعول مقامه
قلنا الغرض احدها ان يكون الجزء لا معرفة الفاعل فيترك

لجهله

لحمل به والثاني ان يكون الفاعل عظيما بحيث يغني عن الذكر والثالث ان
يكون حقيرا يرفع عند ذكره والرابع ان يجاب عند ذكره جزم
فرد والخامس ان يكون الغرض ذكر المفعول دون الفاعل والسادس
ان يكون المخاطب قد عرفه فان قيل لم قدم اوله وكثر ثانيه في الثلاثي
قيل قيد وجهان احدهما انهما اريدا ان يجعلوا هذا المثال خالصا
للمفعول به ولو يحكوهما قيدين لكان لهما نظير في الاسماء والافعال
والثاني انهم جعلوا الفتحة في اوله بدلا من رفع الفاعل المحذوف وهذا
وجه ضعيف لان المفعول قد وقع بدلا عن الفاعل ومنصوب الفعل
على نوعين ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها مستأنفة الاول
خاص والثاني عام ولا محل لهذه الجملة ايضا لفضلة فالخاص ثلثة احد
ها المفعول به اي المفعولية انما يكون للمتعدي ان مع اسمه
وخبره مجرور المحل باللام والجار والمجرور متعلق بالمقدر فكانه
سال مسائل لم كان المفعول به من الخاص فقال لانه الى آخره و
اعراب قوله كما ذكرنا فيما التمز اعلم ان التمز مصدر من
قولك ميزت اذا خلص بناء من نتي وفرق بين متحقين
وبقالة مازة ومميزة وهل معنى قولهم التمز تخليص الاجناس
بعضها من بعض وقولهم في الاسماء المميز تمز مجاز وهو من
باب وضع المصدر موضع اسم الفاعل وهو جائي كما
لطالع والنحم يعني الطالع والناجم واعلم ان التمز في الاصل
تمز فحذف احد الياءين فصار تمز واذا كان التمز المضبوطة
الخاصة ببعض الافعال لانه اما التمز اذا يكون الا لمبهم اي لابجي
الا لما وجد فيه الابهام مثال قولك طاب زيد نفسا وتصبب
الفرس عرقا والجار والمجرور في قوله في التنزيل مرفوع على انه خبر
مبتدا محذوف تقديره ونظيره كاين في التنزيل وهو اشتعل
الراس شيبا فان قيل لما كان التمز اسما والجواب عنده ان من

مقدرة مرادة معه وانما كان كذلك لان التمييز جواب لمن قال
من اى شئ هذا الشئ فيقال في جوابه من كذا فحذف من اللفظ
وفي لا يدخل الا على الاسماء فان قيل لم يستدل لعلى التمييز عن
دون غيره من الحروف والجواب عنه ان لفظ التمييز اسم جنس
والموضوع لبيان الجنس من الحروف من اذا كانت للتبعيض
في الاصل والجنس هو الذي يتبعض ولهذا قدر من دون
غيره فان قيل لم كان التمييز نكرة والجواب عنه ان الغرض
تبيين الجنس وذلك يحصل بالنكرة فلا حاجة الى
زيادة ادات التعريف فان قيل لم كان التمييز مفردا بعد الاعداد
ونحوها والجواب عنه ان الواحد اخص من الجمع وقد حصل
التبيين به فان قيل لماذا كان التمييز يوتى به بعد الكلام التام
والجواب عنه ان الغرض منه ازالة اللبس ولا لبس في كلام
الذي لم يتم والثالث من المنصوبات الحال من الخبر المنصوب
لانه انما يكون في افعال معدودة على ما سيجئ وهي افعال
الناقصة فان قيل اجعل الخبر المنصوب من معمول المفعول
الفضلية القياسية والحال ان عامله سماعي والجواب عنه
انه جعل الخبر المنصوب من معمول الفعل الناصب مطلقا لا
من معمول الفعل القياسي حتى يرد ما ذكرتم والعام خمسة
المصدر والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه والحال و
اعلم ان محل الكلام ظاهرا الاول اى المصدر فكل فعل
متعديا كان او لازما ينصب مصدره وقوده سواء مرفوع
بانه خبر مبتدا محذوف كان اى ذلك المصدر معرفا
او محدودا او معرفة او نكرة والمراد من المبهم لا يدل
على اكثر مما دل عليه الفعل ومن المحدود ما يدل على اكثر
مما دل عليه الفعل مثال المبهم نحو ضربت ضربا ومثال

المحدود

ومثال المحذوف ضربته فرقة ومثال المعرفة ضربته التقرب
الذى تقدم واغا لم يذكر المثال للمصدر النكرة اكتفاء بمثال المبهم
ومكان بمعنى المصدر والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه مبتدأ
وخبره محذوف وهو الظرف تقديره وكذا ينصب الفعل ما كان
بمعنى المصدر ايضا اى كما ينصب الفعل مصدر وهو منصوب
على انه مفعول مطلقا وفعله محذوف وتقدير الآخر ايضا اعجبه
فى الحكم حملا على ما سبق من مثال ضربته سوطا فان ضربته
ينصب سوطا وهو ليس بمصدر بل اقيم مقام المصدر الحق
لانه لما كان الذى اضرب سوطا مسدده والمفعول فيه مرفوع
بانه مبتدأ وقوله هو مبتدأ ثان وخبره قوله ظرفا
الزمان والمكان وهو مع خبره مرفوع المحل على انه خبر
والمكان مع ان مثاله فيما ياتى لعدم التطابق والجواب التطابق بينهما
عنه ان هو عائد الى الموصول وهو الالف واللام ويجوز الاخبار
عنه بالفرد والمثنى والمجموع فان قيل لم يسم المفعول فيه ظرفا قلنا
تشبيها بالاوان التى تحل فيها الاشياء والكون فيه يستوفى محل الحلول
لا فعل فيها فان قيل اشتقاق المكان صدر من مكان يكون لم لا
قلنا ان المكان انما اشتق من مكن يمكن ومنه تمكن اذا اشبع والمكان
وليس مفعولا من مكان يكون والمسيم اذا اصل ولذلك يقال فى
جمعه امكنة فالزمان كله ينصب بالفرقية مبهما كان او محدودا
لان الفعل يدل على الزمان بصيغته كما يدل على المصدر بمادته
كما ينصب ضرب المصادر كذلك ينصب جميع ظروف الزمان
فالمبهم من الزمان كالحين والوقت والمحدود من الزمان كاليوم
والشهر والحول تقول فى الزمان المبهم سرت حينا ويوما وفى
الزمان المحدود خرجت يوم الجمعة والمكان المبهم وهو مرفوع
بانه مبتدأ فحسبت او فقط ولعلم ان حسب الجر يجرى

الجهات تلت في حذف المضاف اليه والبناء على الضم ولم يكن
من الظروف بحسب بغير لان غيرا لا يتعرف بالاضافة كذلك
حسب لا يتعرف بالاضافة تقول فعلت هذا لحسبك اي لحسبك
والفاء في تحسين اللفظ وقيل هي جواب شرط محذوف كالجهات
الست والجار والمجرور فيها مرفوع المحل على انه خبر المبتدأ
وقيل ان قوله والمكان المبهم معطوف على قوله فالزمان ينتصب با
لظرف والمكان المبهم فحسب اي فقط او حيث يكون قوله كالجهات
الست خبر مبتدأ محذوف وعند وهو معطوف على
الجهات الست وهو ما يصاحب المكان المبهم وقد يتمار
الزمان نحو عند الليل وعند النهار ولا يدخل عليه من الحروف
الجارة غير من نحو قولك من عنده ويجيء بمعنى الحكم كقولك
عند الله اي حكمه وكذلك قولهم عند الشافعي وعند الله
الفقراء ووسط الدار وهو ايضا من المكان المبهم لانه اسم
مبهم لداخل الدير وينتصب بالظرف بالسكون والجار والمجرور
في محل منصوب محلا على الحال من وسط الدار واحترز
بقد من الوسط بالتحريك لانه من المكان المحدود وهو مرفوع
بانه مبتدأ فلا حد له لانه في قوله لابد لنفي الجنس بد من
البدن وهو التفريق والمفارقة معناه لا مفارقة ولا
تفريق من في وبالفارسية جاز نيست بدن على الفتح مرفوع
محلا بانه مبتدأ خبره الجار والمجرور له مع متعلقه
المحذوف والجار والمجرور في قوله من في متعلق بقد بتقدير
الكلام والمحدود فلا مفارقة كائن له اي للمحدود من
فصلت فلا بد في محل الرفع بانه خبر مبتدأ تقول في المكان
المبهم صليت امام المحدد وخلفه وفوقه وتحته وبينه وشماله
عنده ووسط بالنصب كافة ولا يقال في المكان المحدود

صليت المسجد

صليت المسجد بالنصب ولا يقال ايضا صليت وسط المسجد
بالتحريك وانما يقال صليت في المسجد وفي وسط بالتسكين والاعراب
هذا الكلام ظاهر قوله واما فعلت الدار فرفع الحال بانه مبتداء
وخبره قوله فتوسع فالعامل بهذه الحالة من الاعراب انها متفقة
فان قائلا قال ما تقول بنحو دخلت الدار بنصب الدار من غير
في مع انه من المكان المحدود اجاب بقوله واما دخلت الدار
الخ فان قيل ما تقول بنحو ذهب الشام قلنا وجوابه
ما ذكره المصراوي وتقول انه شاذ فان قيل لم لا يتعدى الى المكان
المحدود وينصبه قلنا ان لفظ الفعل لا يدل على المكان المحدود
لا بحكاية واما المكان من ضرورة المعنوية العقلية لا
يستحيل الفعل من المحلول في غير مكان والذي من ضرورات
الفعل مطلقا المكان لا مكان مخصوص بخلاف الزمان
فان الفعل يدل عليه بلفظه فان قيل لم يتعدى الى المكان المبهم
مع انه لا دلالة للفعل عليه لا حكاية ولا بحروفه ولا اعتبارا
بدلالة التزام والجواب عنه المكان المبهم يشبه الزمان من
حيث التغير والتبديل والاستغراق الا ترى ان هذا الظرف
لا تقر على وجه واحد اذ الفوق يصير تحتا واليمين يتحول
شمالا كما ان الزمان يصير حاضرا ماضيا فحمل المكان
المبهم على الزمان والمفعول له وهو مرفوع بانه مبتداء
وخبره علة الاقدام على الفعل مثاله ضربته تاديبا وضربه
مخالفة الشرط لعدة وامتحان هذا المفعول بان تقدر في فعلا
لم ان صلح فهو مفعول له وبيانه ان قائلا اذا قال ضربت
زيدا فعلت لم فمقول تاديبا وكذلك في اشباهه ومن خاصية
هذا المفعول ان لا يقع الا مصدرا والمفعول وهو مبتداء
وخبره محذوف معه وهو منصوب على الظرفية وعامله
محذوف والهاء ضمير مجرور لكونه مضافا اليه عفا راجع

الى المفعول تقديره المفعول الحاصل معه الفعل هو المنصوب
بعد الواو التي بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة و
هذه الجملة مجرورة المحل اضافة نحو اليوم يركب وهو فعل
مجهول والقايم مقام فاعله مستتر فيه راجع الى المفعول
معه بعد وهو مبني على الضم لانه حذف منه المضاف
اليه تقديره وذكر المفعول معه بعد باب النائب يعني
بذكر في باب الثالث فان قيل ان المفعول معه من
السماعيات لان العامل فيه الواو كيف عدها من
المنصوبات بالعام قلت انما عدها من المنصوبات
نظرا لمذهب الاخفش الا ان الباب قياسي عنده
وعند سيبويه مقصور على السماع فان قيل ما العامل في المفعول
معه قلنا فيه خلاف وعند اكثرين ان العامل فيه الفعل المقدم
بواسطة الواو وعند الزجاج العامل فيه الفعل المحذوف
والاخفش قاس على ان انتصاب ما بعد الواو على انتصاب
مع نحو جيت معه وقد ضعف بان مع منصوب على
الظرفية والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة ظرف
الا ان له ان يقول انه اذا اقاموا واو مقام مع
وكان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعرابها واما بعده
اعراب مع كما انه وضعوا الاسم موضع غيره واما بعده
اعرابه فان قيل لم اختاروا الواو للنيابة عن مع دون
غيرها قلنا الواو للجمع ومع للمصاحبة والجمع والمصا
حبة متقاربان فان قيل لم لم يرفعوا ما بعد الواو وهنا
عطف على الفاعل والجواب عنده ان الفاعل قد يكون مضمرا
مؤكدا وما هذا سبيله لا يعطف عليه او نقول لو رفعت
ليطل معنى المصاحبة لان العطف على الفاعل يصير الواو
لمطلق الجمع كقولك قام زيد وعمرو لا يدل على اجتما

عهما في الزمان

في الزمان واذا نصبت دل على ذلك فايدة ومن المفعول معه
قولهم ما صنعت واباك اى مع ابيك وقولهم انك وما وحرفا زايدة
اتقربالك مع خير وقالوا ما انت وزيد اقتصر مع الواو وليس
في اللفظ واغا هو مقدر تقديره ما صنعت وزيدا ومنه
قولهم كيف انت والحرث اى كيف يكون مع الحرث والخامس
من المنصوبات العامل الحال وتعلم ان الحال مؤنثة وانها
منقلة عن واو كقولك في جمعها احوال وفي تصغيرها حو
يلة واشتقاقها من التحول وهو النقل ومن الاصل في
الحال ان تكون منتقلة وهو اى الحال ابدا تبين هيئة الفاعل
والمفعول الهيئة الحال انها التي عليها من ركوب ومشي
وعلم وجهل وغير ذلك وهو جواب كيف كما ان المفعول
جواب لم واعراب هذا الكلام ظاهر مثال الحال التي
تبين هيئة الفاعل نحو جاء في زيد راكبا ومثال الحال التي
تبين هيئة المفعول نحو رايت زيدا حال كونه راكبا وحقها اى وحق
الحال ان تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان تكون معرفة
واعراب هذا الكلام ظاهر فان اردت الحال عن
النكرة قدمتها عليها وهذه الجملة مجزومة المحال
كلون راجع الى ان واغا حال الفاعل فيه لانه اذا كان
الجزاء امرا نحو بالفاء مثال الاول نحو جاء في راكبا واغا
لزم تقديمها لانه ان لم يقدم نحو النكرة صفة لما قبلها
وعليه والجار والمجرور فيه مع متعلق حروف مرفوع محلا
بانه خبر مقدم للمبتداء المؤخر وهو قولهم لعزة ظرف
مستقر موحشا وهو حال من فاعل الظرف وهو طلل
قديم وابراد المصنف هذا من نكر ذي الحال عليه اغا هو على
مذهب الكوفيين والاخفش لا على مذهب سيبويه

فان وجدت عنده حال من المستكن في الظرف وجب
لا يكون من هذا القبيل عفاه كما اسمعه مستدرك واعراب
هذا المرع ظاهر فتدبره واعلم ان الاسم لا يكون
حالا الا باجتماع ستة اشياء احدها ان يكون
نكرة والثاني ان يكون مشتقة او في معنى المشتق لانها خبر
وحق الخبر ان يكون من المشتقات فان قيل ان آية في قوله
هذه ناقة الله لكم اية حال مع انها ليست من المشتقات
قلنا انها في معنى العلامة والثالث ان تصلح جوابا بكيف
كما تقول جاءني زيد فتقول له كيف راكبا وماشيا واعلم ان
كيف لا تدخل كيف شئت امل بعضا عن الحال والرابع ان تأتي
الحال بعد كلام تام لانها فضلة شبيهة الظرف والمفعول به
والتمييز والخامس ان يحسن تقديرها في حال الا ان
في بدل على الظرف والحال شبيه به والتاسع من معرفة او
فريبا منها قاعدة والعامل في الحال فعل او معنى فعل
فاذ كان الفعل فعلا جاز تقديم الحال وتوسطها
وتاخرها نحو اقبل زيد يسرعا واقبل سرعا وسرا قبل زيد
كل ذلك جائز وان كان العامل معنى فعل جاز تاخرها وتو
سطها ولم يجز تقديمها على عامله لضعف مشابهته نحو قولك
هذا زيد قائما وهذا ايا زيد وهذا قائما اذا زيد كل ذلك
جائز ويعمل في قائما معنى التنبيه ومعنى الاشارة ولا
يجوز قائما هذا يريد لان اللفظ غير عامل والمعنى ضعيف
فان قيل اذا كان عامل الحال ظرفا نحو زيد في الدار قائما هل
يجوز تقديم الحال عليه ام لا قلنا لا يجوز تقديمها عند
البصريين لضعف عامله لانه في الحقيقة نائب عن العامل
المحذوف وقال ابو الحسن يجوز تقديمها عليه فان قيل

هل

هل يقع الحال من المجرور بالحرف نحو مررت برجل جالسا
ام لا قلنا لا لخلوص في حروف الجر
بتعلق فعل مذكورا ومقدر محذوف والعامل في الحال
على حرف الجر في نحو مررت برجل جالسا ام لا قلنا انه
لا يجوز من تتمة العامل فلا يجوز وما ارسلناك الا كافة
للناس وقد اجيب عنه بان كافة حال من الرسول اى
ما ارسلناك الا كافة للناس عن الضلالة وليس حال من
الناس والهاء فيه للمبالغة فان قلت هل يجوز
وقوع الحال من المضاف اليه نحو رايت غلام هند جالسة
ام لا والجواب عنه ان الحال من المضاف اليه خفيفة قليلة
لتعذر العامل لان العامل في الغلام فعل وهند مجرور
بالاسم وليس في الغلام معنى فعل حتى يعمل في الحال ولا
يمكن ان يعمل فيها عامل الغلام لانه يلزم الاختلاف
في العامل وهو لا يجوز فان قيل ان ضيفا في قوله تعالى
بل ملة ابراهيم حنيفا حال من المضاف اليه وهو
ابراهيم وانتم قلتم لا يجوز والجواب عنه ان حنيفا
منصوب بفعل محذوف تقديره واتبعوا حنيفا وقيل
هو حال من الملة فائدة واعلم ان الحال على اربعة اقسام
احدها الحال المنتقلة وهي الاصل كقولك جاء زيد
راكبا ماشيا صح والحال الثانية المؤكدة وهي الصفة
التي لا تصح تسليبها عن صاحبها تقول تفا وهو الحق تصدقا
لما معلم لان التصديق لما مر من التورية صفة
لازمة للقرآن فلو لم يذكر مصدقا لفهم من قوله الحق
والحال الثالثة المقدرة وهي التي لا تكون وقعت في
الحال بل منتظرة كقولك مررت برجل معه صقر صائدا
غدا فصائدا مقدرة لانه لم يكن منشأ قادرا بالصيد

وقت مرورك بهم فانه لم يكن حينئذ واما صاحب الحال هنا فالها
في معه لانها معرفة وان جعلت صاحب الحال رجلا جاز
لانك قد وصفت والى جعلته حالا من الحال كان العامل
فيه معنى الاستقرار وان جعلته حالا من رجل كان العامل فيه
مررت والحال الواو مع المؤلمية وهي الاسم الذي يقع بعد
الصفة وجاء بعد تمام الكلام كقولك مررت بذلك
رجلا حانكا فرجلا حال مؤلمية فايدة تقول لقيته
فردين فتثنى الصفة وهو حال من الفاعل والمفعول وتقول
لقيته مصعدا ومنحدرا فتختار احدى الصفتين حالا من
المفعول والاخرى من الفاعل وتقول اخذت بدرهم
فصاعدا والتقدير فزاد الشيء صاعدا ويجوز هنا تغيير الفاء من
حروف العطف ومنها كلمات جاءت منصوبة على الحال فمنها
قولهم بقيت بيداء نقل الاسية وكذلك قولهم هو ابن عمه
بحا اى لصقا من بجر عنه اذا لصقت وكذلك قولهم عبيته
محضا خالصا ومنها قولهم ضربته حابه بابا بابا اى منفصلا
فان كل هنا في موضع الحال اسم الفاعل وهو مرفوع بانه
مبتدأ وكل اسم وهو مرفوع بانه خبر المبتدأ استغنى
وهذه الجملة الفعلية مجرورة المحل لكونها صفة الاسم لذات
وهو متعلق باشتق من فعل والموصول مع صلته مجرورة
المحل لكونه مضافا اليه ويجري على يفعل فعله وهذه الجملة مرفوعة
محلا بانه خبر مبتدأ محذوف تقديره وهو يجري على يفعل
من فعل اى وهو حرف من حروف التغيير الجري بها ذوات
فحركات وسكنات وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونها تفسير
الجري فانه يعمل لا محل لهذه الجملة من الاعراب عمد وهو
منصوب بانه مفعول مطلق ومضاف اليه قوله بالجري
عليه لاضافته اذا وقوله عامله الفعل المقدم اريد به

الحال

الحال والاستقبال وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة اذ اليها
مثاله نحو زيد ضارب عمرا مدة وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة
الظرفية فيرفع اى يرفع الفاعل وينصب المفعول كما واعرابه تراه
هي حرف من حروف المشبهة بفعل وهو منصوب محلا بانه اسم ان
كذلك الكاف فيه حرف من حروف الجارة ذلك المحل به والجار والمجرور
متعلق بكائن مرفوع المحل على انه خبر ان تقديره كما ان عمرا فيضرب
كائن كذلك الجار والمجرور في كما متعلقة بخبر مبتدا محذوف اى هو
اى اسم الفاعل كائن كيضرب في النصب والرفع في كذلك يعني
في كما يجيء يعني اللام و زيد قائم علامة وهذه الجملة مجرورة المحل
بالعطفية فيرفع اى يرفع الفاعل فقط الفاء فيه حرف زائدة فقط
اسم من اسماء الافعال مبني لوقوعه موقع المبني وكونه بمعناه تقديره
اذا رفعت الفاعل بقائم فقط اى فانتفت عن نصب المفعول
به لانه لازم فعل لازم لا ينصب المفعول به كيقوم والجار والمجرور
مع متعلقه المحذوف مرفوع المحل على انه خبر مبتدا تقديره هو
كائن كيقوم اسم المفعول كل اسم اشتق لذات مع وقع عليه الفعل
وهو يعمل عمل فعله نحو زيد يكرم اصحابه واعرابه هو
ظاهر وذلك وهو مرفوع المحل على انه مبتدا وخبره الجار والمجرور
في قولك في التنزيل تقديره وذلك كائن في التنزيل ذلك وهو مرفوع
المحل على انه مبتدا يوم مجموع له الناس وهو مرفوع على الخبرية
مجموع وهو مرفوع بانه صفة اليوم له وهو متعلق بالمجموع الناس
وهو مرفوع بانه قائم مقام فاعل المجموع اى يجمع له الناس وهذه
الجملة الجملة مرفوعة المحل لكونها تفسر المجموع الصفة المشبهة
هي ما لا يجري على فعل من فعلها نحو كريم وحسن وشبهت باسم
الفاعل في انها تثنى وتجمع وتونث وتذكر والجار والمجرور في قوله
ولذا متعلق بقوله تقول عمل فعلها وهو منصوب بنزع الخافض

تقول زيد كرم اباه وشرف حسبه وحسن وجهه
واعراب هذا الكلام بعمل يا دنى باذ ركر المصدر وهو الا
سم الذى اشتق منه الفعل وصدر عنه وهمل عمل فعل وقوله
اذا لم يرد عامل الفعل المقدم كان منونا وهو مع اسمه وخبره
محمول المحال لاضافة اذا اليه مثاله نحو عجبت من ضرب زيد عمرا
كما تقوله من ان ضرب زيد عمرا واعلم ان المصدر يقع على ثلثة اوجه
منونا ومضافا وبالالف واللام واقوى احواله فى العمل المنون
لا تم فى ذلك نكره كما ان الفعل كذلك بخلاف المضاف والمعرف
بالالف واللام لان الفعل لا يدخله الاضافة ولا الالف
واللام فان قيل فالتنوين ايضا لا يدخل الفعل فكيف يعمل
المصدر مع التنوين قيل هو وان لم يدخل الا انه دال على
معنى يدخل الفعل وهو التنكير فان قيل هلا يجوز ان يقال عجبت
من ضرب زيد عمرا زيد بتقدير المفعول على الفاعل ام لا قيل يجوز
ذلك كما فى الفعل ويضاف الى الفاعل او يترك المفعول
منصوبا نحو عجبت من ذى الفقار النوب والى المفعول فيترك
الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد ويترك ذكر
احدهما نحو قوله تعالى او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما او
قوله اطعام مصدر منون ويتيما منصوب وفاعله محذوف
فى الكلام بدا فان قيل لم لا يجوز ان يكون فاعل مضمر تحته
ولم يكن محذوفا قيل قد ذهب بعض النحاس الى ذلك
وقدر فيه ضمير فاعل لا يظهر كما لا يظهر فى الفعل الواحد
كقولك زيد قام واحتج لذلك بان المصدر قد نصب
الفعل ولا فاعل هنا مظهر فيجب ان يكون مضمرا فى تحته
لان المفعول بلا فاعل محال وقال الاخرون لا ضمير فيه
لانه اسم جنس ولا شئ من الاسماء الاجناس يكتمل

وقوله

وقوله وهو مرفوع بانه مبتداء تعالى وهو فعل ماض فاعله مستتر
قيد راجع الى الله تقدير هو تعالى عن الند والمثل والاحد لهذه الجملة
من الاعراب لانها معترضة بين المبتداء والخبر بين القول ومقول وقايد
تاكيد التقييد فان قيل لم يجوز ان يكون مجرورة المحل على انها صفة الضمير
في قوله قيد ان الضمير لا يوصف اللهم ان يكون المضمر في تقدير المظهر
والاحسن ان يكون جملة معترضة تعالى مستانفة في هذا المقام وغيرها قراء
وهم من بعد غلبهم سيغلبون قوله متوجد مرفوع بانه خبر المبتدأ
وهو قوله على اختلاف القراتين متعلق بمتوجد فمن قراء سيغلبون
بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول
متروك وعلى هذا فالوجه ان تقراء لم غلبت الروم بالبناء
للفاعل وقد قراء ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر للفارسي
لا للروم قاعدة واعلم ان مفعول المصدر لا يتقدم عليه
رجال لانه صفة له وتقديم الصفة على الموصوف فاسد
الله اعلم واحكم المضاف كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاول
تجر الثاني ويسمى الجار مضافا والمجرور مضافا اليه واعراب
هذا الكلام الى احتياج البيان واعلم ان اشتقاق المضاف
من قولك اضفت الشيء الى شيء اذا اسندت اليه ومنه قوله
امرالقيس فلما دخلنا ه اضفنا ظهورنا الى جانز وحديد
مشطب والاضافة وهو مرفوع بانه مبتداء وخبره
على فريقين معنوية يجوز فيها الرفع والنصب والجاء مفيدة
يجوز فيه الرفع والنصب والجر ايضا على اعتبار المضاف فمعنى
وهو منصوب تقديرا بانه مفعول مفيدة تخصيص المضاف تعريفا
او تخصيصا واعلم ان المضاف قد يكتسي من احكام المضاف
اليه معنى الكسابة حكم المضاف اليه وحوله في حكمه فمن ثم لا
حكام التعريف لقولك رايت غلام زيد فغلام هنا معرفة

باضافة الى المعرفة اما اذا كان المضاف اليه نكرة فلا يفيد الاضافة
الا التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا
في اجناس ما يركب واذا قلت راكب فرس حصصته
ومنعها التنكير الا ترى انك اذا اضفت زيدا مثلا وقلت
زيد قبيلة صار زيد نكرة باضافتك اياه الى النكرة فان
وصفت زيدا الى معرفة نكرة قبل الاضافة ثم اضفت ليكون
صالحا بالاضافة ولولا ذلك لما صحت اضافة اذ لا يتعرف
الاسم من وجهين وهذا قول الشاعر غلاما زبونا يوم النفار اس
زيد كم ومنها الاستفهام كقولك غلام من رايت فمن استفهام
لو اقتصرت عليها كنت مستفهما بها عن المرئي وكانت محل السؤال
عنها واذا قلت غلام من رايت صار الغلام هو المسؤول
عنه ومنعها الجزاء كقولك من تضرب اضرب فمن منصوب بتضرب فلو
قلت غلام من تضرب اضرب صار الشرط ضرب الغلام وكما قيل
ذلك الشرط ضرب منى ومنها العموم في غلامان مع ان لفظ غلام
في نفسها ليست عامة وانما اكتسب العموم من كل ومنها البناء
يعني اذا اضيف اسم معرب الى كلمة مبنية فعلى حكم البناء
منها اليه ثم بني على الفتح الذي هو اخف الحركات وهذه القا
عدة عند البعض كقوله تعالى ومن خزي يومئذ قرئ بفتح
الميم وكسرها وقوله انه ظن ان لن نقدر قرأ بالفتح والضم وقوله
يوم لا يملك قرئ بالفتح والضم وكذلك اذا اضيف اسماء الزمان
اما الفعل الماضي والمستقبل كانت مبنية على الفتح معربة
ايضا على الوجهين كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
قرئ بالرفع والفتح قال الشيخ م كيوم ولدته امه نقول
بفتح الميم وخفضه وكذا اذا اضيف منذ او نحوا يا شيخ
على طريق المنذ المنذ كما تقول اتخذت الكلمات ثلثة

اسم

اسم مثل زيد وفعل نحو ضرب ويضرب وحرف نحو من فان الاضافة
هنا غير مقصودة كذا قيل في تحية الاعراب وهواى الاضافة
المعنوية في الغالب والجار والمجرور فيه متعلق بخبر المبتداء
وهو قوله بمعنى اللام او بمعنى من مثل الاضافة بمعنى اللام نحو غلام
نحو غلام زيد مثال الاضافة بمعنى من نحو خاتم من فضة فان قيل
ما الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبمعنى من قيل بالمعنى واللفظ
اما المعنى فهو ان المضاف غير المضاف اليه بالكلية اذا كانت
بمعنى من كان الاول بعض الثاني الا يرى ان قولك غلام زيد
واذا قلت خاتم فضة كانت الخاتم بعض الفضة ما واللفظ
فهو انه يصح ان يجعل الثاني صفة الاول ويخبر عنه اسمه اذا
كانت الاضافة بمعنى من كقولك هذا ثوب خز ويصح ان
يقول هذا ثوب خز وهذا ثوب ولا يصح مثل ذلك فيما هو
بمعنى اللام فان قلت فقولنا يد زيد مما الاضافة فيه من قبيل
هي بمعنى اللام لان ما ذكرنا في التي بمعنى من لا يصح فيها فان
قلت فاليد بعض زيد فيقبل هي بعض الجثة لا بمعنى انها تقوم
نفسها بخلاف الثوب فان قبل كل اليوم من اليوم ما قبيل
بمعنى اللام كل ما يحيط بالشيء كالسور والجامعة للاجزاء
كثيرة والجزئ غير الاجزاء ولهذا لا يصح فيها ما ذكرناه في
التي بمعنى وكذلك اضافة الظرف نحو فلق زيد ولذلك
فان من حرف واخوصدق فان قيل قد قالوا هو جاري
بقيت بيت اى بيتا لبيت وليس مضافا قيل لم يقصدوا
بالاضافة التي بمعنى اللام بل ركبوا هنا واستغنوا عن تقديرا
الكلام ليصح الا في معنى المفرد لانك قلت هو جاري ما وجه
فان قيل ان المضاف اليه هل هو مجرور بالمضاف او بتقدير
حرف الجر قلنا ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بتقدير
حرف الجر لوجهين ان حرف الجر لا يعمل مضمرا والثاني انك

لو عاملت حرف حكم المعطوف به وذلك يبطل معنى الاضافة فان
قيل لو كانت اللام مرادة لبنى الاسم اذا تضمن معنى
الحرف قيل انما بنى الاسم اذا تضمن معنى الحرف تضمنا لا يسوغ
اظهاره معه واظهار اللام ههنا ممكن جايز بخلاف اين
وكيف فان قيل ان المتضمن معنى الحرف هل هو مضاف
او مضاف اليه قيل ان الاصح ان المتضمن معنى الحرف هو
المضاف دون المضاف اليه لانه الذى يعمل بتعويته فلو
لانه يتضمن معناه لما قوى على العمل ولانه تضمن غيره
للحرف لا يكون موجب بعلة فان قيل لم لا يجوز ان يكون
العامل فى المضاف اليه الاضافة دون المضاف قيل لانها انما
عملت فى المبتداء بشبهة بالفاعل والمضاف ههنا هو الذى
قام مقام احرف الجر فكان العمل له فان قيل ان الغرض من
الاضافة تعريف المضاف او تخصيصه وهما يحصلان بالالف فاى
حاجة الى الاضافة قيل الالف واللام تعريف بالعهد و
ذلك لا يحصل عند تعريف الاضافة وهذا هو الغرض من
تعدد المعارف لان كل واحد منها له معنى غير الاخر
ولفظية يجوز فى الرفع والنصب والجر على حسب المعطوف عليه
والاضافة اللفظية هى التى اذا فككت المضاف من المضاف اليه
عاد الاول الى ما كان عليه نصبا ورفعا وهى اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله والصفة المشبهة الى فاعلها نحو ضارب زيد والمراد
بهذا الكلام مستفوق فى الحسن وحسن الوجه وفيه تسعة
اوجه وفيه تسعة اوجه احدها وهو الاصل قولك مررت
برجل وجهه حسن فالجملة فى موضع جر والثانى مررت
برجل حسن وجهه وهو كالاول الا انك قدمت الجر والثالث
ان يجر حسن على الصفة رجل ورفع الوجه بالرفع
ان تضيف حسنا الوجه وتسقط منه الهاء ونحن
ونحسن

وفحسن ضمير يرجع الى الرجل ولهذا تونث حسن وتثنيته
وجمعه على حسب الموصوف والاضافة هنا غير محضة
لتقدير ك فيها التنوين والخامس مررت برجل حسن
وجه على ان تجعل الوجه نكرة وانما ساغ ذلك لانه
قد علم انه لا يريد الا وجها والسادس مررت برجل حسن و
وجها بتنوين الصفة ونصب وجها على التمييز والسابع
مثله الا ان في الوجه الالف واللام ونصب على التشبيه بالمفعول
على التمييز لان المميز لا يكون معرفة والثامن كذلك الا انك
ترفع الوجه كقولك مررت برجل حسن الوجه وفي هذا ثلثة
مذاهب احدها ان في حسن ضميرا يعود على رجل والوجه
بدل منه وهو قول الاعلم والثاني الوجه مرفوع بحسن
والعايد محذوف اي الوجه منه وهو قول الزجاج والثالث
ان الالف واللام بدل من الهاء وهو قول الكوفيين والوجه
والتاسع مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن
الى الوجه والوجه الى الهاء وهذا اجازه سيبويه
وحده وقال غيره لا يجوز ذلك اذ فيه اضافة الشيء الى نفسه
قاعده وان كان الموصوف معرفة كقولك مررت برجال
الحسن الوجه جازت فيه وانما جاز الجمع بين الالف واللام والا
ضافة لان الاضافة هنا لا تفيد تعريفا فاما احتجت الى
التعريف اتيت بالالف واللام ويجوز نصب الوجه على التشبيه
بالمفعول والرفع على ما تقدم في النكرة ويجوز الحسن الوجه
بالاضافة واللحسن وجه فايدة فاعلم ان اضافة اسم المفعول
الى المفعول ما لم يبن فاعله نحو هو منصوب الوجه ومسرود
القلب اي ينصره الرب ويسر في قلبه واضافة فعل التفضيل
الى ما يكون من جنسه وجزاء نحو زيد افضل القوم ولا

يقال فعل التفضيل لما يكون من جنسه وجزاء نحو زيد افضل
افضل الجزا اضافة لفظية ولم يذكر المص هذين القسمين
والاضافة فما قاب التنوين فان قيل لم يحذف التنوين
من الاسم المضاف قلنا حذف التنوين منه لوجهين احدهما
ان التنوين زيد على الاسم النكرة دالا لذلك على صفة واذا
اضيفت فقد لاحت اجد الى الاسم المضاف اليه وهو معنى قو
لهم التنوين يوزن بالانفصال اى يتمام الاسم الاول والا
ضافة يوزن بالاتصال بتمام الاسم الثانى كالتمام الاول
تعريفه او تخصيصه ولهذا قال سيبويه المضاف اليه مما
قاب التنوين داخل فى المضاف والثانى ان الاضافة تحدث
التعريف والتخصيص فهى كالالف واللام فلما لا يجتمع التنوين
مع الالف واللام يرمع الالف واللام كذلك مع الاضافة ونون
التثنية والجمع لانها بمنزلة التنوين ولا بد فى المعنوية
من تجريد المضاف من حرف التعريف وانما منع ذلك لئلا
يعرف من وجهين وتقول فى اللفظية الحسن الوجه والضا
رباه زيد والضارباه زيد والضاربو الرجل وانما جاز الجمع
بين الالف واللام والاضافة فيهما لان الاضافة لا تفيد
التعريف اتيت بالالف واللام ولا يجوز الضارب زيد
لعدم الفائدة فان قيل هل يجوز اضافة الشئ الى نفسه
ام لا قلنا اضافة الشئ الى نفسه غير جايزة لان العرض
من الاضافة التخصيص والشئ لا يتخصص بنفسه فان
قيل ان اضافة الشئ الى نفسه وقعت فى التنزيل فكيف يقال
انها لا يجوز نحو قوله ولدار الاخرة بدليل قوله تعالى ولدار
الاخرة وكذلك قوله تعالى ولو ربد وحب الحصيد وقولهم
صلوة الاولى والمسجد الجامع اذ يتقدر بالصلوة الاولى والمسجد

الجامع

الجامع والجواب عن هذا انه على تقدير فالواو على تقدير حذف ولذا
ر الساعة الاخرة واجل الشيء الوارد وجب الزوالحميد و
صلوة الساعة الاولى وكذا المكان الجامع وح لايكون اضافة
الشيء الى نفسه فان قيل هل يجوز وقوع الفاصلة بين المضاف
والمضاف اليه كما قراء ابن عامر قتل اولادهم شركائهم
بنصب اولادهم وجر شركائهم فاولادهم كلمة واحدة و
قلت فاصلت بين المضاف والمضاف اليه فان قيل هل يجوز
اضافة الموصوف الى صفة ام لا والجواب عند ان اضافة المو
صوف الى صفة يجوز عند الكوفيين ولا يجوز عند البصريين
الاسم التام هو والاسم الذي نصب لافهمته فاستغنى عن الاضا
فة وهو تقتضي غير الافهام وتمامه باحد اربعة اشياء
واعراب هذا الكلام مستغن عن البيان بالتنوين والجار
والمجرور فيه مع متعلقه المحذوف مرفوع المحل على انه خبر مبتدأ
محذوف تقديره الاول بالتنوين مثاله نحو ما في السماء قد
ر راحة سحابا قبل وجهان احدهما ان قولك قدر راحة
سبد عشرين لان المضاف اليه بمنزلة التنوين فعشرين
اذا كان بعدها والثاني ان تقدير الكلام ما في السماء سحابا
قدر راحة فلما اخر وجعل قدر راحة مبتداء وما قبله خبر
او تم الكلام بذلك جرى سحابا مجرى الفضلة وبنون التثنية
نحو سنوان سنا وقيل ان ترا وهما قد تم بنون التنوين و
هما مختلفان من الاجناس الموزونات والمكلات فاشبهما
فاربان فنصبهما بعدهما كما نصب صاربان وبنون الجمع
نحو عشرين درهما وهو يختلف من الاجناس المعدودات
فاشبه صاربان نحو ملؤه عسلا ومثله رجلا فا
نصبهما قد تما بالاضافة ويقال للثلثة الاقل مقادير

ان فاربان الصلب نحو اسكاما

وهما المساحة والوزن والكيل والعدد واللاخير مقياس
وقوله والتمييز مرفوع بانه مبتداء وخبره رفع الابهام قوله
عن المفرد متعلق بالابهام كهذا اى كالمثال المذكور والجار
والمجرور فيه مرفوع محلا على انه خبر مبتداء محذوف او عن
الجملة وهما معطوف على المفرد نحو طاب زيد نفسا وهذه الجملة
مجرورة لاضافة نحو الهها وقد سبق وهو فعل وفاعله محذوف
تقديره الكلام قد سبق بحث التمييز الذى يرفع الابهام عن الجملة
في خبر المنصوب ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها جملة
مستأنفة **الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية**
وهي اى العوامل اللفظية ثلثة اضاف احدها حروف وثانيها
افعال وثالثها اسماء فان قيل لم قدم المحض الحروف على
الافعال والاسماء قيل ان الحروف اصل فيها بعدم وجود
الاطراد فيها بخلاف الافعال والاسماء فان قيل لم قدم الافعال
على الاسماء والجواب عنه ان الاسماء لا يعمل الا بشبهة الا
فعال كاسم الفاعل وغيره والحروف كالاسماء لازمة نحو
من وجملتها احد وتسعون على ما ذكره الامام المحقق رحمة
الله عليه والحروف انواع منها ما في الاسم وما يعمل في الفعل فان
قيل انما قدمه لكثرة الاول وقلة الثاني وما يعمل في الاسم نوعان احدها
عامل في المفعول المفرد وثانيها عامل في الجملة اى في جزء الجملة فان قيل
لم قدم من الحروف العاملة في الاسماء ما هو العاملة واحدا على ما
هو العامل عملين قيل ان الواحد مقدم من الحرف العامل على الاثنين
وما يعمل في المفرد نوعان الاول جار والثاني عند ناصب
فان قيل قدم من الحروف العاملة عملا واحدا الجار على الناصب
والجواب عند ان الجار عامل بالاصالة ولا شبهة بخلاف
الناصب لانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا الحروف ام

الفعل

الفعل كهو لهم استوى للماء والخشبة اما الحروف الجار فبقية
عشر فان قيل لم عملت هذه الحروف والجواب عنه
انما عملت هذه الحروف لانها اختصت فان قيل لم عملت
الجر لوجهين احدهما انها كما اختصت بالاسماء عملت العمل
المختص بالاسماء وهو الجر والثاني ان هذه الحروف تقع
وسطا بين الاسم والفعل والجر يقع وسطا بين الرفع
والنصب فاعطى الاوسط من وهي مرفوعة المحل على انه
خبر مبتداء محذوف فان قيل لم بدا بها دون سايد
حروف الجر قيل لوجهين احدهما انها اكثر حروف الجر وتصرف
سبعة معانيها والثاني ان من الحروف الجر ما يقابلها
كما لي فانك تقول سرت من الكوفة الى بغداد لابتداء
الغاية هو الجار والمجرور في مع متعلقه المحذوف مرفوع
محلا على انه خبر مبتداء محذوف في المكان نحو خرجت
من البصرة ولا يستعمل لابتداء الغاية في الزمان عند
البصريين واجازه الكوفيين بحجا بقوله تعالى لمسجد اسس
على التقوى من اول يوم وللتبعيض نحو اخذت من المال
ويعرف التبعيض بان يصلح ان يقام في موضعها وضع
بعض فان قيل فما الغرض في اقامة من مقام بعض
وقد يمكن ان يقال اخذت بعض الماء وشربت بعض
البعض المهي قيل الغرض فيها كثير التصرف في الكلام والانضباط
الا ترى انك لو قلت شربت بعض الماء كان ذلك اسما
مبهما والحرف اقل من الاسم والبيان في عشرين ومن الدرهم
وعلى هذا قوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس
الذي هو الاوثان وللزيادة والجار والمجرور فيه مع
متعلقه المحذوف مرفوع المحل لكونه معطوفا على قوله

للبيان واعلم ان من ترد في النفي كقولك في ماجاني
من احد وماجاني من رجل لانها في رجل مع زيادتها
تفيد معنى ذلك اذا قلت ماجاني رجل يجوز ان يكون
جاءك اثنان او اكثر واذا قلت ماجاني من رجل عم النفي
بخلاف ماجاني من احد فان من زيادة مختصة زيدت لتوكيد
معنى النفي اذ لا فرق بين ماجاني احد لافادتها معا معنى الا
ستغراق فان قيل هل يجوز زيادة في الواجب ام لا
الجواب عنه ان الاخفش اجازه ومنعه غيره واجيب بقوله
تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ونحوه وسيبويه يعود في مثل ذلك
مفعول المحذوف فالتقدير يغفر لبعض ذنوبكم واما قوله تعالى
وينزل من السماء من جبال فيها من برد فمن الاول لابتداء
الغاية واما من الثانية فعلى قول الاخفش هي زايدة و
الجملة صفة لجبال وعلى قول سيبويه هي لبيان الجنس
فائدة فاعلم انها تجيء بمعنى البدل كقوله تعالى ولو نشاء
لجعلنا منكم ملائكة اي بدلا منكم وقوله تعالى ارضيتم بالحياة
الدنيا من الاخرة اي بدلا من الاخرة والثانية
الى وهي وضعت لانتهاء الغاية اما في المكان نحو سرت
الى الكوفة واما في الزمان نحو قوله تعالى واتموا الصيام الى
الليل وظهر من هذا انها معارضة بمن وقد يأتي مع نحو
قوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله فائدة واعلم ان
الى يكون اسما وحرفا واما الكوفة حرفا فقد ذكروا لها
سبع فوائد الانتهاء وهي النعم ويقال في الوحد والى والى
والى والثالث حتى وهي في معناها اي بمعنى الى الا ان
مجرورها اي مجرور حتى اما شيء يشبه به المذكور قبلها
اي حتى به ذلك الشيء مثال نحو اكلت السمكة حتى رأسها

ويجوز

ويجوز فيه الرفع والنصب والجر وينتهي المذكور عنده اى
عند ذلك الشيء مثاله نحو قمت البارحة حتى الصباح فالرفع
ينتهي به اى بالواسي والسكنة والصباح عند ينتهي الليلة
ومعناه ولو قلت غبت الليلة حتى نصفها او ثلثها لجاز واما
في الجر وحقها ان يدخل بعدها فيما قبلها اى ما قبل
حتى وكلمة الى تدخل على المظهر نحو الى زيد والمضمر وحتى لا تدخل
الا على المظهر ان قيل ان الشرط في ذلك ان الضمير كناية عن
السابق هو مجرور وحتى اخر جزاء من السابق او ما يلي في
اخر جزاء منه لا هو كذا قيل في الحاديدة فايدة واعلم ان
حتى تكيف عاطفة كقولك قام القوم حتى زيد فان قيل ما
الفرق بين حتى وبين الواو والجواب عنه لا بد وان يكون ما
بعد حتى من جنس ما قبلها فلو قلت جائني القوم حتى الحمار لم
يجز ويجوز ذلك في الواو وتقول ان فيها معنى الغاية والواو
وليست كذلك ومعنى الغاية فيها انها ذكر لتعظيم او تحقير
كقولك مات الناس حتى الانبياء في التحقير قدم الحجاج
حتى المشاة فان قيل ان حتى في قولهم مررت بالقوم حتى
للعطف ام حرف جر قلنا ان حتى فيه جاز ان يكون حرف
جر لمعنى الجر وان يكون حرف عطف بمعنى الواو فان قيل حتى
في قولهم مررت بهم حتى زيد هل يجوز ان يكون عاطفة ام
لا قلنا ان حتى ههنا لا يجوز ان يكون للعطف لان الظاهر على
الضمير المجرور بغير اعادة الجار غير جائز فان قيل ان حتى
في قولهم مررت بهم حتى بزيد هل يجوز ان يكون حرف جر
بمعنى الحاء لا قيل ان حتى فيه لا يجوز ان يكون حرف جر والجر
لا تدخل على حرف الجر واعلم ان حتى تكون بمعنى كي كقولك
اعطني الدرهم حتى ادخل الجنة الفعل ينصب بعدها بان مضمرة
فان قيل ما الفرق بين حتى التي بمعنى كي والتي بمعنى الى ويمكن ان يجاب

عنه من وجهين احدهما انها اذا كانت بمعنى كي كانت ما قبلها سببا
الا يرى ان قولك لانتظرك حتى تقوم ليس انتظارك سببا في
قوده والثاني انها اذا كانت بمعنى كي لم يلزم اتصال ما بعدها
بما قبلها لا يرى ان دخول الجنة لا يتصل بالطاعة ويلزم ذلك
فيها اذا كانت بمعنى الى كما تصل الى القدوم الانتظار فاعدة وقد يقع
الفعل بعد حتى مرفوع في موضعين احدهما ان يكون ما قبلها
وبعدها ماضيين لانها هنا بمنزلة الفاء والواو كقولك سرت
حتى ادخلها اي فدخلتها او ودخلتها ووضعت المضارع مو
ضع الماضي لتحكيها الحال والثاني ان يكون السير قد مضى والد
خول حاضرا لم ينقطع كقولك وانت في حال الدخول سرت حتى
ادخلها اي الآن ادخلها الامتناع ومثاله مرض فرياك
حتى لا يجوذ اي عهم الآن لا يرجوذ وانما لم ينصب الفعل هنا
لئلا يتغير المعنى ولا بد في كون الفعل بعدها من ان يكون ما بعد
ها سببا لما قبلها كما ذكرنا في المثال فلو قلت سرت حتى تطلع
الشمس وحتى يؤذن مؤذن لم يجز الرفع لان ليس سبب في
الطلوع والاذان والرابعة في وهي موضوعة للظرف اي انها يبين
ما بعدها دعاما قبلها من الفعل مثاله نحو الحال المال في الكيس
وهي ظرف حقيقي قولهم نظرت في الكتاب ظرف مجازي وقد
استعملت بمعنى السببية كقوله صلى الله عليه وسلم المرأة
المؤمنة مائة من الابل اي في قتل النفس اي بسببه والخافض
الباء وهي وضعت الالصاق مثاله نحو مررت اي التصق مروري
وخالطه فان قلت ما تقول في مررت فان الباء لا يمكن ان
ان يفيد الصاق وهو ظاهر واجاب بقوله ومررت بزيد
توسع اي ورد على الاتساع والمجاز ومنه والجار والمجرور
فيه مع متعلقه المحذوف مرفوع المحل على انه خبر مبتدا مؤخر
للمبتدا المؤخر وهو قولهم اقسمت بالله وهذا اللفظ خبر في الصفة

وحصه

وحقيقة ان لفظ القسم لفظ الخبر وهو انشاء ومعنى هذا الكلام
حقيقة قولك اقسمت خبر عن امر ماض واقسم صيغة المضار
ع وليس المراد به ههنا امر بين الماضي والاستقبال وانما هو خلاف
من شاء في الحال كما ان قول القائل بعتك هذه السلعة لفظه
خبر وحقيقة انشاء وكذلك انت طالق وانت حر ونحو
ذلك والباء في الواو اي واو القسم وهو بدل منها
اي من الياء في الله لافعلن فان قيل لم ابدل الواو من الياء
قيل لتقاربهما في المخرج لانهما مشفويتان ومن الحنك لان مخرج
والالصاق متقاربان والسابع التاء في بالله اي تاء القسم
وهو بدل من الواو ونحو تالله لاكيدن فان قيل لم ابدلت
التاء من الواو قلنا لشبوت المشابهة بينهما في المخرج والباء
لاصالتها تدخل على المظهر والمضمر والواو لا تدخل الا المظهر
لتحط درجة الفرع عن درجة الاصل والتاء لا تدخل
الا على المظهر واحد كلوناها بدل لا عن بدل بدل وهو اسم الله
فان قيل لم اختص باسم الله تعالى دون غيرها والجواب عنه
ان اكثر ما يقسم اسم الله تعالى يقول وهذه الجملة الفعلية
مجرورة المحل لكونها صفة لاسم الله فائدة فان قيل
ما الغرض من القسم قلنا وحقيقة القسم انما يذكر لثلثة
اغراض احدها ان يقصد به الاستيثاق لحمل نفسه على
الفعل المحلوف عليه كقولك ان يقصد به ايثاق صدقه
عن السامع كقولك والله قد كان كذا وليكونن كذا
اذا كان الغرض ما ذكرنا وجب ان يكون عظيما عند المكلف
والسامع حتى يحصل به هذا الغرض فائدة فلهذا
فت الوجه حروف الحلق القسم ويعوضوا منه تارة وهو
عوضا منه اخرى فحيث لم يعوض اراد الاختصار فيما
كثر استعماله واذا لم يعوض يضمر الاسم بفعل محذوف

فقالوا الجر لا فعلن والقدير والقوم يعنون الله ثم حذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه وان شئت قلت التقدير واقسم
الله اى بالله فلما حذف الجر وصل الفعل بنفسه ومن العرب من يجر
فى الاسم الظاهر كثيرا مستعمله ولا يجوز ذلك فى غيره وانما من
من حروف الجر ثلثة اشياء احدها همزة الاستفهام
نحو الله لافعلن والثانى ها فى قولهم الله ذا وها للتنبيه فهو
ضموها من حرف الجر تاكيدا للقسم وقال قوم اصل هذا الكلام
هذا هو والله ثم ادخل اليمين بينهما وذا وصار ذلك عوضا
من الحرف الجر والثالث من العوض قطع همزة الله فى مكان مخصوص
وهو قولهم اذا الله جعلوا قطع الهمزة مع ما قبلها عوضا
من حرف الجر فايدة وفى قولهم من رب من ره قولان احدهما
من الجارة ووقعت موقع الباء يزى لافعلن ومن ضمها حذف
فقد غيرها ليدل بذلك على انها موضع غيرها والقول الثانى ان
اصلها اين فحذفت همزتها تخفيفا اذا كانت تسقط فى الوا
صل فبقيت الياء الساكنة والابتدائية متحركة فحذفت ايضا
فبقيت اليم والنون وبنيت على سكون لانها بعض كلمة فان
لقيها ساكن حركت النون لالتقاء الساكنين كقولك من الله نفهم
اتباعا ومن كسر اليم اتباعا ولا يجوز كسر النون بعد ضم اليم لثقله
واعلم ان الحروف التى تصلها القسم اى الجواب خمسة اثنان لا تباشر
وهما ان المشددة المكسورة واللام المفتوحة قال الله تعالى والعصر
ان الانسان لفى خسر وقال فوربك لنحشرنهم وثلثة للنفى وهى ما
وان ولا قال الله تعالى والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى
وقال تالله ان كنا لفى ضلال مبين وقال اقسموا بالله جهد ايمانهم
لا يبعث الله من يموت فان قيل لم اجيئ فى جواب القسم الى
هذه الحروف قيل ليكون ارتباطا بين القسم وجوابه كما فى
جملة الجزائية وقد طرق هذه الحروف تخفيفا فقال والله قلما
زيد

زيد اى لقد جاء زيد قال الله تعالى والشفع وضحها الى قوله قد
افلح من ذكيها اى لقد افلح وقد يحذف الجواب ايضا بالكلمة كقو
تعالى والقرآن المجيد بالجر اى انك لمن المرسلين والقرآن المجيد
ليس كذلك ص والقرآن ذى الذكر وكذلك والنازعات غرقا والمتعدية فى ذهبت به والاستعانة فى كتب
بالقلم وللمصاحبة فى دخلت عليه بثياب السفر والثامنة
اللام وهى موضوعة للاختصاص نحو المال لزيد فان قيل ما
الفرق بين الاختصاص والتمليك قيل ان الاختصاص اعم من التمليك
اذ فى كل ملك اختصاص ولا ينعكس نحو الجل للفرس وهو ابن
له واخ له فان فيه اختصاص دون الملك فان قيل لم كسر اللام
الجارة فى المال لزيد وفتحت فى لم والجواب عنه اما كونها
مكسورة فى المال لزيد فلوجهين احدهما انها فعلت للفرق
كذا بخلد حملها والثانى انها كسرت ليفرق بينها وبين
لام الابتداء ائيتو لو لا ذلك لالتبس المغنى الا يرى انك
اذا قلت ان العبد لزيد ففتحت الام صار العبد هو
زيد وانت تريد ان خيلك عبد لزيد فان قلت ان الا
عراب يفرق بينهما قيل قد يحذف الاعراب فى الوقف فلا يحصل الفرق
واما كونها مفتوحة فى لزيد انما فتحت لانها لم يظهر لها عمل
حتى تجر كجر عملها والجواب منقوض بقولهم لكل رجل اذا ان
قيل لم يفتح الباء مع المضمر نحو له كالام قيل لان الباء ليس
لها الا معنى واحد بخلاف الام فانها للابتداء والاختصاص وغيرهما والتاسع رب للتقليل مختص بالنكرة ظاهرة كانت
تلك النكرة او مضمرة مثال الظاهر كقولنا رب رجل والجار
والمجرور فيه متعلق بفعله لقيته ومثال المضمر نحو ربه رجلا و
الضمير فيه نكرة لانه ما زيد به شيء معين مثل زيد وعمرو وبكر

ازيد شيء ما ومن تالية مثل مثل فرق بالنكرة فان قيل
لم اوجب دخولها على النكرة والجواب عنه ان رب لما كانت
للتقليل والنكرة ذات الشياع والكثرة وجب اختصاص
بصح معنى التقليل فيها والعامة على وهي وضعت الاستعلاء
مثاله نحو زيد على السطح وعليه دين والحادية عشر عن وهي
موضوعة للبعد والمجاوزة وذلك في مثل رميت السهم عن القوس
فان قيل ما الفرق بين عن ومن في مثل خرجت عن البلد ومن البلد
قيل ان عن يدل على الانقطاع ومن لا يدل عليه كقولك خرجت عن
البلد اذا لم ترجع اليه ومن البلد اذا رجعت اليه والثانية عشر
الكاف وهي للتشبيه نحو الذي كزيد في الدار والثالث عشر مذ والرابع
منذ وهما وضعتا لابتداء الغاية في الزمان مثاله نحو ما رايته
منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة يريد ان مبتدا ابتداء
الرؤية يوم الجمعة ترفع ما بعدهما اذا كانتا اسمين سواء
اريد بهما اول المدة او جميعها مثال ارادة جميع اول المدة
نحو ما رايته منذ يوم الجمعة بالرفع كانك قلت اول ابتداء
الرؤية يوم الجمعة ومثاله ارادة جميع المدة ومذ يوما ان كانت
قلت غاية ابتداء الرؤية اول وقته واخره يوما ان واعاقال
الخليل ويجوز مذ يومين لانه قد يقدر ان الجزء يقتضي اقل
المدة واذا كان كذلك فلا يتوهم ان يتوهم امتناع الجر في قولهم
ما رايته مذ يومان فاذا قال الخليل هذا توهم وذكر ان الجر هنا
غير ممتنع والخامس عشر حاشى للتنزيه نحو اساء القوم
حاشا زيد والسادس عشر خلا والسابع عشر عدا
فانها بمعنى الا وتنصب ما بعدها اذا كانتا فعلين واذا قلت
ما خلا وما عدا نصب بهما البتة بتعيين فعليتهما بالخفض
واما نصب المفرد فسيقع على ذكره في المائة احدها الواو بمعنى

مع نحو استوى الماء والخشبة ولا تنصب هذه حتى يكون قبلها
فعل كاستوى او معنى فعل نحو شاتك وزيدا فان فيه معنى ما تضع
وما تلابس والتاء حرف النداء اعلم ان النداء مصدر
نادى نداء ومناداة ويجوز كسر النون وضمها شبهوها بالاصوا
ت مثل العروخ وحزقت متقلبة حزقوا ولا نه من نداء يه ومنه النداو
ة وهو الموضع الذى يجتمعون فيه فينادى بعضهم بعضا وهى خمسة
احدها ياء وهى تستعمل للبعيد والقريب وهى اكثرها دورانا فى الكلا
م لان الصوت يمتد بها والثانية ايا وهى تستعمل للبعيد لكثرة تصرفه
وهى فى الاصل يا زيد نادعا اولها الهمزة قصارت ايا والثالثة
هيا وتستعمل للبعيد لكثرة حروفها وهى فى الاصل ايا ابدلت الهاء من
الهمزة كما ابدلوها منها فى هرقت اصله ارقت والراقة اى و
هى للتوسط بين البعيد والقريب مقلوبة فى اللفظ عن ياء
والخامسة الهمزة بغير مد وهى للتقريب لان الصوت فيها
لا يمتد فتخصص بما لا يحتاج الى مد الصوت به لبعد المسافة
تنصب المنادى اذا كان مضافا نحو يا عبد الله فان قيل لم لا
يبنى وهو واقع موقع الضمير اذ كان مقصودا بالنداء
كالعلم المفرد قيل ان المضاف والمضاف اليه اسمان فى الحقيقة فلا يمكن
ايقاعهما موقع الضمير لانه مفرد ومضارع للمضاف نحو خيرا من
زيد قوله وهو مرفوع محلا بانه مبتداء وخبره كل متعلق به اى
بذلك الاسم شيئ وهو فاعل تعلق وهذه الجملة يجوز ان تكون
صفة للمضاف والمضاف اليه هو من تمام معناه اى معنى ذلك
الاسم وهذه الجملة جملة اسمية فى محل الرفع على الوصفية شيئ
ويحتمل ان يكون فى محل النصب على الحالية من شيئ وقد وقع
فى بعض النسخ وهو من تمام معناه فح يكون جملة اسمية
منصوبة المحل على الحالية من شيئ كتعلق والجار والمجرور فيه

متعلق بمتعلق من زيد وهو مجرور المحل لاضافة تعلق اليه اضافة
المصدر الى الفاعل ومفعول لتخبر وقوله او نكرة معطوفة
على مضافا مثال كقوله الاعمى يا رجلا اخذ بيدى فافقد ما
نصبت هذه النكرة وله بيني قيد لانفصالا يقع موقع
الضمير لان المتادى لا يعطف بقصد واحدا بعينه بل من
اجاب فهو الذى عناه واما المفرد المعرفة فمضموم لوقوعه
موقع الضمير اذا الاصل فى نحو يا زيد ويا رجلا انت فان
قيل لم انثى المصوب بدلتا لين والجواب عنه احدهما معرفة
قبل النداء واما وقوعه على الحركة على الضم فقد ذكرنا فى
البناء العارض ولكن محله النصب والجار والمجرور فى قوله
ولذا متعلق بقوله جاز فى الصفة المفردة وقوله الرفع
مرفوع بانه فاعل جاز والنصب والاعلى المحل مثاله
نحو يا زيد الظريف والظريف بالنصب وكذا ما فيه الالف و
اللام لفة من المعطوفات مثاله نحو يا زيد والحارث
بالرفع والحارث بالنصب والجار والمجرور فى قوله وفى
وفى صفة المضاف مرفوع محلا بانه خبر مقدم عبتداء
موخر وهو قوله النصب لاغير مثاله نحو يا زيد صاحب
عمرو وقوله يا ايها الرجل مرفوع بانه مبتداء وخبره
قوله مثل يا زيد الظريف لا محل لهذه الجملة من الاعراب لا
نها مستانفة وهو مرفوع بانه مبتداء وخبره قوله
منادى مفرد معرفة ولا محل لهذه الجملة من الاعراب
والرجل صفة له ولا محل لهذه الجملة ايضا من الاعراب
لانها معطوفة على الجملة التى لا محل لها ولا محل ايضا لقوله
والهاء منبهة للتنبيه وقوله الا حرف استثناء اذ والضمير
فيه منصوب محلا بانه اسم لانه لا يجوز فيه والجار والمجرور

فيه

في فيه متعلق بيجوز لا الرفع وهو مرفوع بانه فاعل يجوز
وهو مع ما عمل فيه مرفوع محلا لانه خبر ان وهو مع اسمية
وخبره منصوب محلا على الاستئناف واعلم ان المازني
اجاز نصبه كما اجاز في الظريف في قولك يا زيد الظريف
وعندنا ضعيف لان تلك الصفة يجوز حذفها والرجل هنا
لا يجوز حذفه وهو المنادى في الحقيقة لا صفة ولا تدخل
يا على ما فيه الالف واللام الا على اسم الله تعالى وحده اختلف
النحاة في نصب وحده وذهب يونس على انه منصوب على
الظرف وذهب سيبويه الى انه اسم موضوع المصدر فمعنى
وحده انفرادا وقيل انه مصدر لم تلفظ له فعل كالابوه
وذو الصحيح انه مصدر لفعل تلفظ كما حكى الاصمعي
عن العرب وحد الرجل يحد اذا انفرد فيكون فيكون وحده
مصدر الواحد كوعد وعد وعدا ولا يضاف الى الظاهر
البتة بل الى الضمير فيقال جاء عمر زيد وحده والزيدان وحدهما
والزيدون وحدهم نقل من شرع التسهيل وقال بعضهم
انه على الحال عفردا فانه اذا لم يجمع حرف النداء مع الالف
واللام عند اني حرف النداء تعرف بالاشارة والقصد
والالف واللام للتعريف بالعهد وهما تعريفان ولا يجوز خلعها
عنها واما الله تعالى فيجوز دخول يا عليه لاوجه احدها ان الا
لف واللام فيه بعد تعريف اذ هذا الاسم لا يقع فيه شركة
فصار وجودها كعدمها والثاني ان الالف واللام عوض من
همزة الاله والثالث ان هذا الاسم كثير الاستعمال جدا
فجعت على اللسان فجاز دخول يا معه تخفة ولهذا اختص
باشياء لا توجد في غيره منها قطع الهمزة في النداء و
لا يجوز في غيره ومنها دخول تاء القسم عليه دون غيره

ومنها تفخيم الام فيه دون غيره ومنها حذف لام
الجر ولام التعريف في قولهم لاه ابن عمك لا افضلت وحب
عني ولا انت دياني فتجزى ومنها اكتناف الميم في اخره في
الوداء نحو اللهم ولا يجوز في غيره فائدة اعلم ان هذا الميم
المشددة في اخر هذا الاسم عوض من حرف النداء عندنا
وقال الفراء اصله يا الله امنا منك بخير ثم حذفت الهمزة
تخفيفا وان صفت وهذه الجملة مجموعة محلا بان المضموم
وهو مفعول لوضعت يا بني والجار والمجرور في متعلق بوضعت
وقوله وهو مرفوع محلا بانه مبتدأ وخبره قوله بين العلمين
وقوله بنيت المنادى مع الابن على الفتح مجزوم محلا بانه
لكونه جوابا لان مثاله نحو زيد بن عمرو وسقطت الهمزة
هنا من اللفظ والخط واذا لم تقع بين العلمين كان كساير
الاسماء المضافة مثاله نحو يا زيد بن اخينا قوله ويلحق
المنادى الام الجارة لاستغاثة جملة فعلية لا محل
لها من الاعراب لانها مستانفة مثاله نحو يا الله وهذه
الام غير حلقان والجار والمجرور في متعلق لادعو المقدر
عند سيبويه والحرف النداء البدل لقيام مقام ادعو فان
قيل ما فائدة هذه الام هنا قيل فائدة التعدية ادعو
المقدر ايضا او للتعجب والجار والمجرور في متعلق بالحق مثاله
نحو للحاء ويا لله وللهي والجار والمجرور فيهما متعلق بادعو المقدر
فان قيل لم اختيرت الام الا استغاثة والتعجب من بين حروف
الجر قيل انما اختيرت لمناسبة معناها وهو الاختصاص
لمعناهما لان المستغاث به والمتعجب منه مخصوصان من بين
امثالهما بالدعاء والاستحضار وانما فتحت فرقا بينها
وبين لام الدعاء والاستحضار وانما فتحت فرقا بينها
وبين لام الملك نحو المال لزيد وقولهم يا للعجب بالكسر مبتدأ وخبره قوله

على ترك اللبس او ترخيم المنادى اذا كان علما زايدا على
ثلثة احرف نحو يا حارى ويا سعيدا يا مروان ومنصور وقوله الا ما في اخره
تاء التانيث استثناء من قوله علما زايدا على ثلثة احرف
اى وسقوط في ترخيم المنادى زيادة العلمية والزيادة
على ثلثة الام اسم يكون في اخره تاء التانيث فانه لا
يشترط فيه الزيادة على الثلثة والعلمية نحو يا ثبة اقبل
او اقلى قوله على اختلاف المعنيين خبر مبتداء وتقديره
هو كاين على اختلاف المعنيين يعنى لو اردت شبة العلم
قلت قبل ولو اردت اسم الجنس والجماعة قلت اقلى
والسابع الا في الاستثناء وهو من الشيء من سمى به
لان المستثنى مصروف عن حكم الاول ومن شذ به اى
اى فاعفته اى سمى به لان الحكم فيه عن فيه لان معنى
جانى الا زيدا جانى القوم وما جانى زيد وهو اخوى
اخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره وهو حد الاستثناء
الا انه يحتاج الى كشف ذلك ان قوله اخراج الشيء عن
حكم دخل فيه غيره لا تريد انك القيام لزيد كما
اشتد لغيره من القوم ثم نفيته عنه لان ذلك يكون
غلطا او كذبا وانما معناه ان ترك اسما يصلح دخولا
الشيء فيه اذا كان واحدا من ذلك الجمع لفظا الا ترى ان القوم
يقع على زيد وعمرو فلما لفظ القوم دخول زيد فيهم
اخرجته منهم لان الفعل لم يقع من زيد وفي النفي وقع
من زيد دون غيره فلذلك ذكر ابو البقاء وقوعه
من قوله عدم ورود الاعتراض وهو انك اذا قلت
جانى القوم الا زيدا اذا كان زيدا ان كان زيدا ان

داخلا في قوم لزم نسبة المجيء اليه المجرد قولك جاءني القوم
لا زيدا منهم فاذا اخرج بعد ذلك بالا فقد نفى عنه المجيء فصار
المجيء مثبتا له ومنفيا عنه فلزم التناقض وهو باطل لا
يشتمل التنزيل عليه كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة
الا خمسين عاما وان لم يكن زيد داخلا في القوم لزم حرف
اجماعا اهل اللغة لانعقاد اجماعهم على ان الاستثناء
المتصل اخراج ما بعد الا عما قبلها فان قيل لم قال المص
الاستثناء اخراج الشيء عن حكم دخل في غيره ولم يقل
من حكم دخل فيه هو غيره قيل ان ذلك لا يتناول
المنقطع من الاستثناء لان الحمار في قولك جاءني القوم الا
حمارا لم يدخل في الحكم الا انه مخرج عن حكم دخل فيه غيره
فان قيل فاذا لم يدخل فكيف اخراج قلنا المراد بالاخراج
حرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه والمستثنى ينصب
في الكلام الموجب وهو ما ليس فيه نفي ولا استفهام
وكذا اذا ينصب المثنى اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه
اذا قطع عنه مثاله الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا ومثا
ل المنقطع نحو ما جاءني احد الا حمار والجار والمجرور في
قوله وفي غير الموجب التام متعلق بقوله يجوز النصب
والبدل وقوله هو مبتدأ وخبره الفصيح لا محل لهذه
الجملة من الاعراب وفي الناقص والجار والمجرور فيه متعلق
بقوله يكون الا في نحو قولك ما جاءني احد الا زيدا بالنصب الا زيد بالرفع وفي الناقص ما جاءني الا
زيد بالرفع على الفاعلية وما رايت الا زيدا بالنصب
وما مررت الا بزيد بالجر وحكم غير حكم الا سم الواقع
بعد الا تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب وما جاءني غير زيد

احد بالنصب

احد بالنصب ايضا وما جاني احد غير حمار يرفع بالنصب ايضا
وما جاني احد غير زيد بالرفع على البدلية وغير زيد بالنصب على
الاستثناء وما جاني غير زيد بالرفع على انه فاعل مجاز وما را
يت غير زيد بالنصب على انه مفعول رايت وما مررت بغير زيد
باجي واعلم ان اصل غير ان يقع صفة لما فيها من معنى الفعل الا
ترى ان قولك زيد غير عمرو ومعناه زيد مخالف لعمرو ويدل على ذلك
ايضا ان ضدها صفة لا محالة ومتى مثل ولهذا تقول مررت
برجل غيرك فتصوبه كما تقول مررت برجل مثلك
الا انهم يستعملون في الاستثناء فائدة ويخالفون الحكم بين جعل
غير استثناء ولزمك تسعة وتسعون وان رفعت على الصفة
لزمك مائة لان النفي في الاستثناء لا عندي ما ثمة الا درهم
ومثالة وهو مرفوع بانه خبر مقدم للمبتداء المؤخر وهو
سوى اي مثل غير سوى في المعنى فان قيل ما الفرق بين غير وسوى
والجواب عنه ان غير يستعمل اسما وظرفا وسوى لا يستعمل عند
البصريين الا ظرفا اي ظرف مكان فائدة فان قيل فما الفائدة
في الاستثناء في قولك قام القوم الا زيدا وهلا قيل يقيم زيد
واستغنى عن غيره اذ انت الغناية يحصل به ويمكن ان
عنه بان يقال انه غرض المتكلم ان يثبت الفعل لفريق وينفيه
عن واحد منه فلا يحصل الا بثبات والنفي معا لا بالا
ستثناء الا ترى انك لو قلت ما قام زيد لم ينبئ عن غيره القيام ولكن
اذا قلت قام القوم الا زيدا وما قام القوم الا زيد اجعل
الاسبات والنفي معا فان قيل فما العامل في المنصوب
بعد الا والجواب عنه ان النحويين اختلفوا فيه فقال المحققون
انه ينصب بالفعل المتقدم او لمعنى بواسطة الا وذلك

فولك قام القوم الا زيدا فقام غير متعد بنفسه ذلك
لما دخلت الا بمعنى الاستثناء قلت هذا الفعل فعدي
الى ما بعدها فان قيل اذا كانت الا تقوى الفعل الى ان يتعدى
الى ما بعدها فاذا ينصب غير في الاستثناء ولا معنى
ثم قيل ان غير فيها ابهام تشبه به الظرف فيتعدى
اليها الفعل الا ازم فكذلك يتعدى عا غير فان قيل فما
ينصب القوم اخوتك الا زيدا ولا فعل هنا قيل ينصب
لما والجملة عليه من الفعل ومعنى الجملة ما سيد القوم الا
زيدا ويجوز ذلك وقال ابو العباس العامل في المنصوب
بعد الا مقدر ومعنى حاشى القوم الا زيدا استثنى زيدا غلبه
والظرف الداخلة عا الجملة ثمانية ستة منصوبا قبل
المرفوع واثنان عا العكس فالستة سيتي المشبه با
لفعل وشابهة هذه الحروف الفعل من وجوه احدها
اختص بالاسما اختصاص الفعل بالاسماء وانما انها
اختصت بالابتداء ولحوقا اختصاص كان واخواتها بهما و
والثالث أن الضمايو يتصل بها تحو اتصالها بالفعل فانه مثل
ضربه واتني مثل ضربني وانك مثل ضربك والرابع اواخرها
مفتوح كما ان اخر الفعل الماضي كذلك والخامس ان معانيها
المعاني الافعال والسادس في كونها عا ثلثة احرف فصاعدا
عدا كالفعل فان قيل لم لمت هذه الاحرف قيل لانها
اختصت بالاسماء وكل مختص يجب ان يعمل لانه موضع
في المعنى فيوثر في اللفظ فان قيل لم عملت هذه الاحرف
النصب والرفع قيل انها اختصت اسمين واشبهت الفعل
والفعل يعمل في كل اسمين اقتضاها الرفع والنصب لذلك
عملت هذه الاحرف فان قيل لم لزم تقديم منصوبا عا مرفوعها
في غير الظرف

في غير الظرف والجواب عند ان هذه الاحرف ضعيف في العمل
لانها فرع في العمل والفرع ينقص عن الاصول وهي ان
للتخفيف وكان للتشديد ولكن لا يستدرك وليت للتمني
ولعل للترجي فاورد مثال الاول بقوله ان زيدا منطلق
وهي تكون فعلا ماضيا من ان يئتي وقد يأتي في هذا اللفظ
وتكون من فعل آخر مؤكدا بالنون وذلك انك اذا
امرت من واى يأي قلت اى بالنون والتقاية قلت ان
فحذفت ان فحذفت الياء لسكونها وسكون ما بعدها ومنه
قول الشاعر ان هذا لهي الخطة الخسفا اى من اشبعت بوعدوفا
فان قيل ارد على ما ذكرتما وهذا منادى والملحة صفة يجوز
رفعها حملا على اللفظ والنصب حملا على الموضع والخسفا و
صف على الموضع واى مصدر اى علق وعلق من يقي واورد ثا
لث الثاني بقوله بلغني ان زيدا ذاهب اى ذهاب زيد وهي تكون
فعلا من الاينين ومنه قولهم حدثوني ان زيدا يأكل ان ههنا
فعل من الاينين زيد فاعله ويأكل حال من زيد واو
رد مثال الثالث بقوله وكان زيدا الاسد واصل كان
ان المؤكدة ادخلت عليها كاف التشبيه والاصل في قو
لك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد وقدمت الكاف
اهتماما بتقديم معنى التشبيه وفتحت الهمزة بعد التركيب
لان الكاف حرف والحرف اذا دخل على ان فتحت همزتها فان
قيل بأي شيء يتعلق حرف الجر والجواب عنه ان حرف الجر
غير متعلق بشيء لانه لما ركب ان صار كالحرف الواحد
وقيل التركيب كانت الكاف متعلقة بمحذوف واورد
مثال الرابع بقوله وما جاءني زيد لكن عمرو جاءني
وهي ليست بمركبة عند البصريين واما عند الكوفيين

انها مركبة مع لا وكان واورد منها مثال الخامس
بقوله ليت الشباب يعود يوما واورد مثال السادس
بقوله لعل زيدا عايد واختلفوا في اللام منها فقيل هي
صلة ويجوز حذفها فيقال هلا وقيل هي زايدة وفيها لغات
علّ زيدا عايد ولعلّ زيدا قايم وعنّ زيدا زايد ولعنّ
زيدا قاعد وعنّ بكرا ضارب ولعنّ بشرا عالم وقد جمعت
بها بعض العرب وانشد وافول الشاعر فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت دعوة لعلّ ابي المغوار منك قريب واكثر ما
جات اياً والفرق بين ان وان المكسورة اسمها وخبرها
كلام تام مفيد والمفتوحة لا تفيد حتى يكون قبلها فعل
كيلقى او اسلم تحو قولك حقّ انّ زيدا منطلق وتفتح بعد
لو نحو لو انك حتى لاكرمتك انما فتحت بعد لو لان ما بعد
لو اذا كانت مختصة بالفعل اقتضى ذلك فاعل والفاعل
لا يكون الا مفردا وتفتح ايضا اذا وقعت بعد لولا لان
ما بعد لولا مبتداء محذوف خبره والمبتداء لا يكون
الا مفردا فاذا قلت لولا انّ زيدا منطلق لكان كذا
فكانك قلت قلت لولا انطلاق زيد وايضا تفتح اذا كانت
واقعة بعد علمت وبعد اخواتها نحو ظننت وحسبت
لانك اذا قلت علمت ان زيدا عالم كانك قلت علمت
علم زيد حاصل الا انهم تركوا ثانيي المفعولين مع ان الطول
الكلام بان وصلته فلما حذف الثاني لم يبق الا
الاول وهو مفرد فلزم الفتح بعد علمت واخواتها
وكذلك اذا قلت مضافا اليها نحو عجبت مني وقت
انك جالس لوجوب كون المضاف اليه مفردا فان دخلت
اللام في خبرها كسرت كقوله تعالى والله يعلم انك لو

لرسوله

لرسوله لان علمت صار معلقا اى كان عاملا بما علم فلذلك جاء
ما الكافة على جمعها فتكفها اى تمنعها عن العمل كقولهم انما الله
اله واحد وانما منع هذه الاحرف عن العمل لزوال مشابهتها الفعل
بدخول ما قاعدة اعلم ان ما التى انما سميت كافة اذا دخلت على
الجملة الاسمية ومسلطة اذا دخلت على الجملة الفعلية
نحو انما يخشى الله من عباده العلماء وسمى ايضا كافة
لانها اخرى وقد تخفف المشددة منها فيبطل عملها
عند الجماهير كقوله تعالى ان لعنة الله على الكاذبين وكقوله تعالى وما
كفر الشياطين كفروا لانه اخرى فان عطف اسم على اسم
ان وان بعد الخبر جاز فيه الرفع على الابتداء والنصب
على اللفظ كقوله تعالى ان الله برئ من المشركين ورسوله قرئ بالو
جهين وان كان قبل الخبر لم يجز الا النصب كقوله تعالى
ان الله وملائكته يصلون على النبى فان قيل ان الصابئون
في قوله ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى
معطوف على محل اسم ان مع انه لم يمض خبر والجواب عند
ان النية بالصابئين التاخير بعد الخبر عند سيبويه وهو
القول لوضوح وقيل الصابئون مبتدا وخبره محذوف مقدر
قبل خبر ان وقيل الصابئون هو المعطوف على الضمير في امنوا
تقديره وامن الصابئون فايدة قال ابن الجنى رحمة الله
تعالى ان عجز فهم كقوله تعالى ان هذان لساحران
فمن ذلك قول ابن الزبير لساعر قال له لعن الله ناقة
حملتنى اليك فقال ان وراكبها الا تان وهو مبتدا
اللذان وهو مرفوع بانه صفة اتنان وهو مبتدا
وخبره قوله مرفوعهما قيل المنصوب وهذه الجملة مر
فوعة المحل على انه صفة اتنان ما ولا وهما

نحو عادن محلا على انها خبر ان فان المشهور ان ليس وهو
صفة لما ولا مثاله نحو ما زيد منطقا ولا رجل افضل منك
وما تدخله على المعرفة والنكرة معا ولا تدخل الا على
النكرة لانها في الاغلب لنفي الجنس اذا تضمنت النفي بما
لا او قدمت الخبر على الاسم بطل عملها مثال انتقاض النفي
بالا نحو ما زيد الا منطلق ومثال تقديم الخبر على الاسم نحو
ما منطلق زيد اما وجه بطلان عملها في الاول فلزوال المشا
بهة واما بطلان عملها عند تقديم خبرها فلئلا يلزم
المساواة بينها وبين ليس في العمل وللاحاد والمحذور
فيه مرفوع المحل على انه خبر مقدم للمبتدا المؤخر وهو
وجه آخر وهو ان تنصب الاول وترفع الثاني وذلك اذا
كان الاسم مضافا الى نكرة او مضارعا له مثال الاول
نحو لا غلام رجل كائن عندنا ومثال الثاني لا خير
من زيد جالسا عندنا فقوله واما النكرة المفردة مبتدا
وخبر قوله فتبنى معها على الفتح مثاله نحو لا رجل في
الدار فيقال له نفي الجنس قوله فان كررت لا مع النكرة المفر
دة بشرط وجوده جاز الرفع والنصب مثاله نحو لا حول ولا
قوة واغا جاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا
امرأة لانه مبني على السؤال نحو ان يقال ارجل في الدار
ام امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا لا تعمل
ههنا في لا حول ولا قوة خمسة اوجه الاول لا حول
بالفتح واعلم ان لا في نفي الجنس وحول بني معها ومحله
من الاعراب رفع بانه مبتدا ولا قوة الواو للعطف
لا نفي الجنس مضافة بني معها ومحلها من الاعراب
رفع بانه مبتدا ويقدر لهما خبرا واحد عند بيبويه

ويكون الكلام جملة واحدة في تقدير لا حول ولا قوة
الا بالله لان المفتوحة اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر عنده
ويجوز ان يقدر لكل واحد منهما خبرا عنده ايضا ويكون
تقدير الكلام لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ويكون
الجملة الثانية معطوفة بالواو على الجملة الاولى كما تقول ان زيدا
قائم وان عمرا منطلق والثاني لا حول بالفتح محله من الا
عراب رفع بانه مبتدأ وخبره مقدر وهو الا بالله ولا قوة
بالنصب لا في ذا يدة لتاكيد النفي وقوة عطف
على لفظ لا حول فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة
واحدة والثالث لا حول بالفتح ومحله من الاعراب رفع
على انه مبتدأ وخبره مقدر وهو الا بالله ولا قوة بالرفع
لان في زايدة لتاكيد وقوة معطوفة على محل لا حول فعلى
هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع لا حول
بالرفع على انه مبتدأ ولا قوة بالرفع على انه معطوفة
على حول وخبره محذوف ولا يكون للا هنا عمل ليكون
مطابقا للسؤال وهذا يكون هنا جملة واحدة والخامس
لا حول بالرفع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو الا بالله
ولا قوة هذا الوجه عندي ليس ولا قوة بالفتح ومحله من الا
عراب رفع بانه مبتدأ وخبره مقدر وهو الا بالله
وهما جملتان على الوجهين قوله واما المعرفة المفردة مبتدأ
وخبره جملة فلا تقع بعد الا مرفوعة وقوله وهي مبتدأ
وقوله مكررة خبرها وهذه الجملة الاسمية منصوبة
المحل على انها حال من لا مع اسمها لا زيد في الدار ولا عمرو
واما سبب وجوب الرفع فزوال المشابهة والحروف
العاملة في الفعل المضارع تبلغ اربعة عشر حرفا تنصب

الى الفعل المضارع وخمسة منها يجزمه اى المضارع اما
الناصبة فهي ان المصدرية فان قيل لم سميت هذه الحالة
الحروف مصدرية قيل لان الفعل بعدها يكون في تقدير
المصدر فان قيل لم عملت هذه الحروف في الفعل قيل انما
عملت هذه الحروف في الفعل لاختصاصها فان قيل لم عملت
النصب قيل لانها شبه ان الناصبة للاسماء وسنا
بيانها من وجهين احدهما ان لفظها متقارب وقد
خففت ان الثقيلة وصارت كلفظ ان الناصبة
للفعل والثاني ان ان وما عملت فيه يعتبر بالمصدر
كلاكما ان الناصبة للاسم كذلك واعلم ان الاصول
في نواصب الفعل ان والدليل عليه من اربعة اوجه احدها
انها تقدر مع الفعل بتقدير الاسم والاسم اصل لغيره و
الثاني انها تثبت الفعل وتوجبه والاثبات قبل النفي
والثالث ان ان يستعمل مع الماضي والمضارع والرابع ان
ان تعمل مظهرا ومضمرا وهذه احكام الاصول قاعدة فان
وقعت ان بعد اخبار اليقين كقولك علمت ان يقوم فهي
المخففة من الثقيلة والفعل بعدها مرفوع لان فعل
اليقين يقتضي التاكيد فيجب ان يكون الفعل الذي يليه
ان الناصبة للاسم الا ان تجد ان يفصل بينهما وبين
الفعل في الاثبات بالسين او سوف او قد كقوله تعالى
علم ان سيكون منكم مرضى وفي النفي لا او لم كقوله تعالى
فلا يرون ان يرجع اليهم قولا واما قوله تعالى وان ليس
للانسان الا ما سعى فلم يخرج ان الى الفاضل الا ليس
فيها معنى النفي ولان ليس لفظ الماضي فقد خالفت
بقية الافعال قاعدة اخرى فان الفعل الذي قبل ان

من افعال الترجي والطمع كما تقدم ان معنى الناصبة للفعل
نحو حريت ان تقوم وان كان يستعمل بمعنى اليقين
تارة وبمعنى الشك اخرى جاز فيما بعدها الرفع
والنصب كقوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة فرفع
بالرفع والنصب ولن وهو موضوعة لتاكيد النفي في
المستقبل واختلفوا فيها هل هي مركبة ام لا فعند
الخليل هي مركبة من لا وان الا ان الهمزة حذفت فالتقت
النون والالف وهما ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وعند سيبويه ليست مركبة
واحتج سيبويه على الخليل بعشرة ان بما اتاه
وهو قولك زيدا ان اضرب فلو كان اصلها لا ان لم
يتقدم المعمول عليها واجيب عن هذا بان الحروف
يصير لها بعد التركيب حكم لم يكن قبل مثل لولا وهلا والصحيح قول سيبويه لوجهين احدهما ان
الاصل هو الافراد والثاني ان مع الفعل في
تقدير المصدر ولا معنى للمصدر هنا الا تقدير فعل
محذوف فاذا قلت لن اقوم يقدر لا افعل اي اقوم ومثل
هذا لا يوجد في المركبات فلا يثبت لمجرد الوهم كذا قال
ابو العباد في كتابه كي وهي وضعت للتعليل وهي تستعمل
على وجهين احدهما ان يكون حرف جر فتنصب الفعل بعدها
باضمار ان والثاني ان يكون بمنزلة ان فينتصب الفعل
بنفسها فاورد المصنف ان بقوله تقول احب ان
تقوم اي قيامك واورد مثال لن بقوله تفعل و
اورد مثال كي بقوله جئتك كي تعطي حقي والرابع من
الحروف الناصبة للفعل المضارع اذن وذكره اصل

فالجيد ان تكتب في كل موضع نونا الا انهم اصطلحوا
على كتابته بالالف وهي جواب باعتبار القول و
جزاء باعتبار الفعل كقولك اذن اكرمك لمن قال لك
انا آتيك والجار والمجرور في لمن متعلق بقولك وانما
تنصب هذه اذا كان الفعل بعدها مستقبلا غير معتمد
على شيء قبلها فان اعتمد بطل العمل كقولك انا اذن اكرمك
وان تأخرت اذن اكرمك بالرفع ولا يجوز بالنصب لانه
قد لزم وجوه المبتدأ بلا خبر وكذا اي بطل عمل اذن
اذا اريد به الحال ومثاله نحو اذن اظنك كاذبا اي حال
الان كذلك وان من شأنها تدخل على الماضي نحو حيث
ان ضرب زيد عمرا والمضارع ومثاله متى تضرب
بعد ستة احرف وهي حتى ولام كي ولام الجحود واو
بمعنى الى او الا واو بمعنى الصرف مثال حتى نحو سرت حتى ادخلها
بتقدير حتى اذا دخلها ومثال لام كي نحو
جئتك لتكرمني اي لان تكرمني ومثال لام الجحود نحو
ما كان الله ليغفر لهم اعلان ومثال او التي بمعنى الى
او الا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي
او الا ان تعطيني ومثال واو الصرف نحو لا تأكل السمك وتشرب
اللبن اي وان تشرب اللبن واسأدين من الحروف
الحالية تنصب الفعل بعدها باضمار ان الفاء
في جواب الاشياء الستة وهي الامر والنهي والنفي
والاستفهام والتمني والعرض مثال الامر نحو زرني
فاكرمك اي فان اكرمك والمعنى ليكن منك زيارة فاكرام
لك مني ومثال النهي نحو قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم
غضبي اي فان يحل بتقدير لتكن منكم طغيان فاحلال

غضب

بني ومثال النفي نحو ما قام بشر فتحدثنا اي فانا نحدث
شرا تقديره لم يوجد منك ادنى ان ينسب الى الحديث
ومثال الاستفهام نحو اين بيتك فازورك اي فانا ازورك
والمعنى ليكن منك تعريف بيتك فتزار منى ومثال النفي
نحو ليت لي مالا فانفقه اي فانا انفقه فالمعنى ليت لي
مالا للانفاق ومثال العرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي
فان نصب تقديره الا يكن منك نزول فاصابة خير
عن قوله وعلامة صحة الجواب بني بالفاء مبتداء
وخبره قوله ان يكون المعنى ان قلت قولك لما فرغ من
نواصب الفعل المضارع شرع في جوازمه فقال
فالجازمة له لم ولما النفي الماضي وقوله في لما خبر مقدم
لمبتداء مؤخر وهو قوله توقع وهو اشارة الى
الفرق بين لم لما وهو ان لما لنفي قد فعل ولم لنفي
فعل ولم ان اصل لما لم زيدت عليها ما وصارت
بزيادتها ابلغ في النفي وان لما يكون اسما تارة وحرفا
اخرى وجاء الوقوف على لما اذا تقدم ما يدل
عليه كقولك قد قام فيقوم المجيب لما اي هو فهي
كذلك ولام الامر للغائب ولا في النهي وان في الشرط
والجزاء تقول في الفعل الذي دخل عليه لم لم يضرب
وفي مثال لما يضرب وفي مثال لام الامر ليضرب زيد
وفي مثال لا لا تفعل وفي مثال ان ان تخرج اخرج و
هما اي الشرط والجزاء نحو ما ان اذا كان مضارعين
نحو تنصرفي فان كان ماضيين لم يظهر فيهما الجزم
الا انهما يكونان في محل الجزم نحو خرجت خرجت
وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز فيه

اى فى الجزاء الرفع والجزم اما الجزم فقط واما الرفع فلان ان
لما لم تعمل فى الذى هو الشرط اختاروا ان لا تعمل فى
الثانى الذى هو الجزاء لكونه تابعا للشرط مثاله نحو
ان اكرمنى اكرمك بالجزم واكرمك بالرفع وعليه اى
وعلى رفع الجزاء الذى وقع مضارعا والحال والمحل
فيه فى محل الرفع بانه خبر مقدم للمبتداء المؤخر
وهو قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة شرط وجزاءه
قوله يقول لا غائب مالى ولا حرم فان الشاعر
الفصيح رفع الجزاء ولو لم يكن رفعه مختارا
لما اختاره الفصيح لان الفصيح لا يختار
الا الفصيح ويجئ الجزاء بالفاء اذا كان جملة
اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ما ضارعها
مثال الجملة الاسمية نحو ان اتانى فانت مكرم
ومثال الامر نحو ان لقيته فاكرمه ومثال النهى و
ان اتاك فلا تهنه ومثال الدعاء نحو ان فعلت
كذا فرحك الله خيرا ومثال الماضى المريح نحو ان
احسنت الى اليوم فقد احسنت اليك امس واعلم
ان امس هنا فى محل النصب بانه مفعول فيه
لا احسنت فان قيل ما علة بناء امس والجواب
عنه ان علة بناءه تضمنه معنى لام التعريف
وذلك انك تضيف به ما فيه الالف واللام كقولك
لقيتك امس الاحدث ولولا انه معرف باللام لما وقعت
ما فيه اللام اذ قد ثبت انه لبس يعلم ولا مبهم ولا
مضاف ولم يبق من المعارف الا ما فيه الالف واللام
واذ لم يكن فيه كانت مقدرة ولهذا لا يحسن

دخول الالف

دخول الالف واللام عليه فلا تقول الامس فاعلم
قبل لم على الحركة قبل ليلا يلتقي ساكنان فان قبل لم
بني على الكسر قيل ان الكسر اصل في التقاء الساكنين واعلم ان
امس لا يبنى في كل موضع بل اذا اريد به امس الذي
قبل يومك بل فاضله واذا اريد غير ما ذكرنا اعربته
وادخلت عليه الالف واللام كقولك كان
لم تغن بالامس وقوله تعالى فاذ الذي استعرب بالامس
وهو ايضا ان ولا يضف وهو عندهم اذ واذا في نصبها
على معنى في اذا لم تدخل عليها في اللفظ وكل ظرف
تقدر فيه وينجزم بان مقدرة في جواب الاشياء التي
تجاب بالفاء الا ان نفي مطلقا اي بمجموع صورة النفي
والنهي في بعض المواضع مثال الامر تجوز في الرعد
بالجزم لانه جزاء شرط محذوف فالدلالة الامر عليه
لان المعنى ان تزوره اكرمك حذفت ان تزوره فبقيام
الامر مقامه ومثال الاستفهام نحو اين بيتك ازرك
اي ان اعرف بيتك ازرك ومثال النهي لا تفعل
يكن خيرا لك ومثال التمني نحو ليت لي مالا انفقه
والمعنى ان يكن لي مالا انفقه ومثال العرض نحو
الا تنزل نصب خيرا لك والمعنى ان تنزل نصب
خيرا لك ولا يجوز ان يقال ما تأتينا فتحدثنا
ولا ائذن من الاسد يأكلك بالجزم الا النفي
لا يدل على الاثبات والجار والمجرور في قوله
من اسماء في محل الرفع والخبر بسبة لقوله
اسماء قوله يجزم المضارع على معنى ان في محل
الرفع على انه صفة اسماء وهي تشعد من

من وقوعها اربعة معان فى كل مبنية احدها ان
يكون بمعنى الذى فان قيل ما علة بناء من اذا كان
بمعنى الذى والجواب عنه علة بناءه احتياجه
الى صلته والثانى ان يكون استفهاما والثالث
ان يكون شرطا فان قيل ما علة بناءه فى اذا كا
ن للاستفهام والشرط والجواب عنه ان علة
بناءه ح تضمنه معنى الحرف والرابع ان تكرة مو
صوفة وبنيت هنا لاحتياجه اى صفة كما
يحتاج اى صلته وما اى واين ومتى وانى ومهما
وحيثما واذا ما تقول فى مثال من يكرمنى اكرمه
وفى ما ما تصنع اصنع وفى اى ايهم يكرمنى اكرمه
ان تكون اى اى ابدا اى دائما وهو ظرف لا يستقر قا ما يستقبل
من الزمان وانتصابه على الظرفية وعامله يكون
واحدا من اثنين او واحدا من جماعة ويدل
على كونها اسماء انك اسندت يكرم الى ضميره
وندخل حرف الجر عليها تنون بعضها وتضمه بضم
التاء وفى الجمع مثال ما دخل حرف الجر عليها اعنى من
امر ومثال الاضافة نحو ايتها ومثال دخول التنوين
عليه نحو ايا ما تدعوا ومثال ما دخل عليه متى تخرج
اخرج ولم يذكر مثال اسناد اليه لان ذكره قبل فا
ستغنى عن ذكره وقوله حيثما مبتدأ وجزم قوله مثل
ابن قوله واذا ما مثل متى جدا اسمية معطوف على
الجملة الاولى والسماعية اسماء تنصب اسماء
نكرة على انه غير وهى اربعة اولها عشرة اذا ر
كبت مع احد الى تسعة تحذف نونها و

تسعة

عشر
وستة رجلاً والثاني كم الاستفهامية بعدد والجار
والمجرور فيه متعلق بقوله فالاستفهام بكم وهو
مرفوع محلاً بانه مبتدا رجلا وهو منصوب بانه
تمييز لكم عندك وهو متعلق في محل الرفع بانه خبر المبتدأ
وكم وهو في محل النصب بانه مفعول الفعل المؤخر و
وهو منصوب على التمييز سرت وهو فعل وفاعله كانك
قلت اعشرون رجلا عندك ام ثلثون واعشرون
يوما سرت ام ثلثون وعشرون في الاول مبتدا
وفي الثاني مفعول واعلم ان كم لا يكون فيها لانه
لا يتقدم عامل عامل اللفظي عليه الا حرف الجر مسئلة
فقل بكم ثوبا مصبوغا ثوبكم مبتدا ومصبوغ
خبره والباء متعلق مصبوغ والسؤال ههنا عن
قيمة الصبغ لا عن قيمة الثوب والتقدير بكم صبغ
ثوبكم فان قيل بكم ثوبكم مصبوغا كان مصبوغا
حالا وثوبكم ومبتدا بكم خبره مقدم والباء متعلقة
بمعنى الاستقرار والسؤال ههنا عن قيمة الثوب في
حال الصبغ وسئل اذا كانت كم استفهاما وقعت
المرفوعة بعدها في الكلام مبتدا وخبر كقولك
ماكم لك وفقدين كم درهما مالك وجوابه الفاء
او ما يشبهه وهو خبر مبتدا محذوف اي هو الفاء
وكم الخبرية فضاف الى تمر مفرد اكاجمها وهو نقصة
رب للذرب للتعليل وكم الخبرية للكثرة كم رجلا
تقول كم رجلا لقيته وكم رجلا لقيتهم وتميزها الدقول
مفردا والثاني جمع فان قيل لم ميزت كم الاستفهام
قيل لتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قيل

لانها بنيت كم الخبرية واجب بوجهين احدهما انها
مبهمة اذ لا يدل على عدد معين والثاني انها اسميه
رب في اختصاصها في النكرات ووجوب التصدر
لها وانها غاية في التكثير كما ان رب في التقليل مسئلة
وهو قولك القطامي كم نالني منهم فاضلا فبودي
بالنصب لازم فصل بين المضاف والمضاف اليه بالرفع
على ان فاعل نالني ويجعل كم للزمان او للمرار وبالجر على
انه لم يعتد بالفصل لقاعدة اذا فصلت بين كم و
بين التمييز في الجر فالوجه نصبها لانك قد فصلت بين الجار
والمجرور فلم تحمل فنصبها حمل على التمييز كما ينصب في الاستفهام
وفي الخبر من يجرهما مع الفصل لان الفصل ههنا بالظرف او بالجار والمجرور بهما لا يمنع من العمل وفي
العمل وهو من هذا قوله الشاعر كم بجود
مقرف نالي العلى وكريم بخل قد وضعه بيدي فقر بالجر
على ما تقدم وبالنصب على انه لما فصل حمل على اصل
الباب وبالرفع على ان تجعل مرة او زمانا ومقرف
مبتداء اي كم زمانا مقرف نالي العلي بجود او كم مرة و
الثالث من تلك الاربعة التي تنصب اسما نكرة
على التمييز كاي والجار والمجرور في قولك بعضي كم الخبرية في
محل الرفع على انه خبر مبتداء محذوف ومثاله كاي
رجلا قوله وفيه خبوا لقوله لقاءت قوله واستعمالها
مع من اي استعمالك الخبرية وكاي مرفوع بانه
مبتداء وخبره كثر امثال استعمال مع من نحو قوله
تعالى وكم من ملك في السموات ومثال استعمال
كاي مع من كقوله تعالى وكاي من قرية والرابع من

من ذلك

من تالك الاربعة كذا اذا كنى به عدد والحكاية تقول
عندى كذا درهما عندى خبر مقدم لكذا كما تقول عندى
عشرون درهما مثلا وهو منصوب بانه مفعول
مطلق اى مثلت مثلا او مفعولا به على تقدير او
ريد مثلا واعلم ان كذا مركبة من كاف التشبيه وذا
التى فى هذا الا انها لما ركبت تغير حكم الكاف لكان وخلع
معنى التشبيه كما فى كاى وكذا تغير حكم ذا ولها اشبه
المركب والمؤنث لا يقال كذا وكذه ومن اسماء الافعال العا
ملة فى الاسماء كلمات شما اسماء الافعال قوله كلمات
مبتداء وشبى اسماء الافعال صفتها ومن السماعية خبرها
مقدم عليها او لها رويد وهو اسم لاسهلا وبابه لدع و
يتوى فيهما اى فى رويد وبابه الواحد والجمع المركب
والمؤنث وهذا نوع من الاختصار يقول فى كونه
رويد للواحد يا رجل رويد زيد رويدا اسم من اسماء الا
فعال بمعنى الامر رويدا منصوب بانه مفعول به
لرويد وهو مع ما عمل فيه جملة فعلية لا يقال ان تعريف
الجملة الفعلية منقوض بهذا وهو ان يكون الجزء اول
فعلا وههنا ليس بفعل بل اسم لانا نقول لا نسلم ان
تعريف الجملة الفعلية هكذا بل تعريف الجملة هو ان
يكون المسند موخرا ولئن سلمنا ان تعريف الجملة الفعلية
على ما قلت لكن لا نسلم انه ليس بفعل لان رويد زيدا
على تقدير امهل زيدا فصدق التعريف عليها لان مقدم ر
كاللفظ وتقول فى كون رويدا للجمع يا رجال رويد زيدا
والعرايد ظاهر فان قيل كم لم يذكر زيد للمذكر والجواب
عنه لا نسلم انه لم يذكر للواحدة يا امراة رويدا

بل ذكر فى رويد للواحد
وتقول فى رويد للواحدة

اعلم ان رويد مصدر اوبد في الاصل الا انه صغر
تصغير الترخيم بان حذف منه الزوايد وسمي به الفعل
وجعل هذا الحذف والتصغير لدلالة على انه جاء معنى
المصدرية عنه فان قيل لم بنى رويد واخواته قيل
لوقعه موضع غير المتمكن فان قيل لم بنى على الحركة
قيل لالتقاء الساكنين فان قيل لم بنى على الفتح قيل
للخفة فقد يستعمل ايضا مصدرا مضافا الى المفعول
نحو رويد زيد امنصوبا منونا على الوصفية للمصدر
نحو سرت سيرا رويدا وعلى الحال سار وارويدا
اى مرودين وتلحق الكاف في الوجهين الاولين والكاف
في رويد في الوجه الاول بمنزلة كان ذاك في المجرد
للخاطب والكاف في رويد الثاني ضمير مجرور الى
اضافة المصدر اليه كذا قيل في بعض الشروح وكذا
اباه اى مثل رويد باه في التذكير والتانيث والواحد
والجمع ودونك اسم لخذ عليك اسم لالزم وهاء لخذ
قوله وفيها خبر مقدم لقوله لغات احدها هاء بالهمزة
فيها وهو مبتداء وخبرها قوله كالكاف في ذلك و
تصريفها وهو منصوب على انه صفة مصدر محذوف
تقدير الكلام تصرف الهمزة هاء تصريفا مثل تصرف
كاف ذلك تقول هاء هاؤم هاؤما هاؤن كما تقول ذاك
ذاكما ذاكم وهاء يا امراة وهاؤما يا مرتان هاؤن يا نسا
ووضع الكاف موضع الهمزة فيقال هاك الحكن ويجمع
بينهما اى بين الهمزة والكاف فيقال هاءك الحهاكن منا
لهاءك الحهاءكن ومنه حيهل الصلوة والمزيد
اى ايت وهيهات الاى بعد وشتان وزيد وغراى

اقترنا

افترقا وهي اى اكالة شتا تقتضي شيئين للافتراق
والافتراق لا يمكن الا بين الشيئين وسرعان ذا اهالة
اى اسرع فذا هنا في محل الرفع بانه فاعل عان وانتصاب
اهالة على التمييز كقولك سرعان اهالة وكرم زيد
رجلا وفي هذه الثلثة اى هيهات وشتان
وسرعان مبالغة ليست تلك للبالغة في مسقيا
نها اى في مستميات هذه الثلثة ومن السماعية
انواع اربعة من الافعال منها الناقصة وهي
الثلثة عشر فعلا كان فان قيل لم قدم كان على
غيرها من اخواتها قل لانها يعتبر بها عن كل زمان
ولا تخص وقتا بعينه الا يرى تقول كان زيد قائما ولا
يد نهارا دون الليل ولا صاحا دون مساء
بخلاف اصبح وامسى وظل فان وقتهم معلوم وصار
واصبح وامسى وظل فان وقتهم معلوم وصار واصبح
وامسى واضحى فظل وبات وما ذالك وما برح
وما فتئ وما انفك وما دام وليس فهذه ترفع الا
سم وتنصب الخبر وتقتضيها انها لا تتم بالرفع والرفع
بين كان وصار ان صار يدل على وجود معنى الخبر في زمان
ثان مترتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك
المعنى وقولنا كان مرفوع محل بانه مبتدأ وخبره
قولنا يدل على الزمان الماضي من غير اشتراط انتقال من
حال الى حال الا يرى انك تقول وكان الله عليما حليما ولم
يصح ان يقال صار الله لانه اى صار يدل على الانتقال
من حال الى حال والله تعالى لا ينتقل من حال الى حال
فكان يجيء تامة بمعنى حدث او وقع نحو قوله تعالى وَإِنْ

تخصص بها دون

وان كان ذو عسرة فان كان يرفع ذو عسرة بانه فاعله
وكذا يرفع ما بعدها اصبح واخواته اذا اريد بها اى
باصبح واخواته الدخول فى الاوقات الخاصة قوله وما
مبتداء والجار والمجرور فى ذال واخواته فى محل الرفع
على انه صفة لما نافيه وهى مرفوع بانها خبرها ومعناها
خبرها ومعناها اى معنى ما ذال واخواته استغراق الزمان
وما دام مصدر اية ومعناها التوقيف تقول
ما ذال زيد غنيا اى لم يأت عليه زمان من الازمنة
الا وهو غنى فيه وتقول اجلس ما دام زيد جالسا اى
مدة جلوسه وليس لنفى الحال اى لنفى مضمون الجملة
فى الحال تقول ليس زيد قاعدا الان ولا تقول غدا وذلك
لاستعمال ستعمال العرب كذلك وذهب بعضهم الى
انها للنفى مطلقا اى حالا كان او غيره حالا النوع الثانى
من الانواع الاربعة الافعال المقاربة وهى اربعة
عسى وكاد وكرب واوشك قوله فعسى مبتداء وقوله
يرفع الاسم وخبره ومبتداء وخبره قوله ان مع الفعل
المضارع قوله فى التقدير مصدر منصوب فى محل الرفع
بانه خبر مبتداء محذوف تقول عسى زيد يخرج
كانك قلت قارب زيد الخروج وله وجه آخر وهو
لا ينصرف بالصفة ووزن الفعل وهو ذلك والوجه
الاخر ان تقول عسى ان يخرج زيد كانك قلت قارب خروج
زيد وكاد ترفع الاسم وخبره الفعل المضارع فى
تقدير اسم الفاعل منصوبا اذا قلت كاد زيد يخرج
فزيد مرفوع بانه اسم كاد وخبره الا انه فى تقدير
اسم الفاعل منصوب لانك اذا قلت ذلك كان تقدير
كاد وزيد خارجا الا انه لم يستعمل ويجئ كاد فى معنى قرب

الشبه

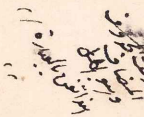

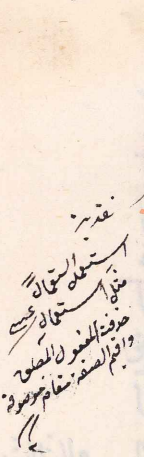

الشبه نحو كاد العروس يكون اميرًا وليس في عسى هذا القرب وكرب يستعمل استعمال كاد وهو منصوب على انه استعمل كاد في دخول على المضارع من غير اذ وكذا يستعمل استعمال استعمال عسى في دخوله على المضارع معه الا انه الاول اكثر استعمالا من الثاني واوشك مثل عسى في وجهيها نحو اوشك زيد ان يجيء واو شك ان يجيء زيد وهو يستعمل استعمال كاد ايضًا نحو اوشك زيد يجيء النوع الثالث من الاربعة فعلا اصله فعلان سقطت النون ضافته الى المدح والذم وهما اي فعلا المدح والذم نعم وبئس اي نعم وفيه اربعة لغات نعم كعلم ونعمّ باسكان العين وكسر النون وذلك انهم نقلوا كسرة العين الى النون ونعم بكسرهما على الاتباع ونعم بفتح النون باسكان العين على التخفيف وهكذا كل اسم وفعل عينه حرف حلقي نحو فخذ وشهر ويجوز فيهما ما يجوز في نعم يقتضيان اسما معرفا بلام الجنس او مضافا اليه ومفسره اي بعد الاسم المعرف بلام الجنس والمضاف اليه بذكر اسم آخر مرفوع تعود نعم الرجل زيد او غلام الرجل زيد وبئس الرجل عمرو او غلام الرجل عمرو ويسمى المرفوع الاول فاعلا والثاني المخصوص بالمدح والذم ففي ارتفاع المخصوص بالمدح والذم وجهان احدهما مبتداء مؤخر قبله خبر عنه تقديره زيد نعم الرجل قبل حكم الجملة اذا وقعت خبر ان ان يكون فيها ضمير يعود على المبتداء ولا هنا قيل لما كان الرجل جنسا وزيد واحدا من الجنس

صار لفظ الجنس منشأ لاعليه وصار هو متعلقا به
مجرى مجرى قولك ذيد ذهب اخوه فى ان الهاء عملت
الجماله بزيد والوجه الثانى ان يكون خبر مبتدا محذوف
كان قائلا قال من الممدوح فقلت زيد اى هو زيد فالكلام
على وجه الاول جملة واحدة وعلى الثانى جملتين
ويضمر الفاعل يفسره نكرة منصوبة فيقال نعم
الرجل زيد ففى نعم ضمير مبهم يفسره رجلا وهو نكرة
منصوبة على التمييز انا وقيل كيف جاز الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة فالجواب عنه ان الاضمار على شريطة
التفسير وكذا بئس اى بئس مثلا نعم فيما ذكر مسئلة يقال
نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون فتثنى وتجمع فان
قلت نعم الرجال هنا جنس والجنس لا يثنى لا يجمع قيل
انما جاز ذلك على المعنى والتقدير نعم الجنس اذا ميز رجلان
او رجالا مسئلة فى قول الشاعر نزورت زاد ابيك
فنا فنعم الزاد زاد ابيك زاد من الناس من نصب زادا
على التمييز وجميع بينه وبين الميز كما تقول نعم الرجل
رجلا زيد ووقال آخرون لا يجوز ذلك هنا لانك
فصلت بين الميز والميز بقولك زاد ابيك وهو المخصوص
بالمدح وانما هو منصوب على الحال مسئلة يجد زيد حذف
فاعل بئس الظاهر وبقى الضمير المميز كقوله تعالى بئس
مثل القوم والتقدير بئس المثل مثل القوم فان قيل لم
لا يجوز ان يكون مثل القوم فاعل بئس قيل لانه مخصوص
وفاعلها يجب ان يكون جنسا فائدة وقد يحذف المخصوص
بالمدح يبقى الفاعل كقولك نعم العبد تقديره نعم العبد
ابوبكر وقد حذف اجميعا فى قوله تعالى بئس للظالمين

بد لا اى بئس

بد لا غير هذا البدل وقوله للظالمين وفيه وجهان احدهما
انه حال من بدل تقديره بئس بد لا للظالمين فلما قدم
صار حالا والثانى انه متعلق ببئس كما يتعلق به الظروف
كقولك نعم الرجل زيد اورجلا ويجوز جبذا بنعم لانه انشاء
للمدح وساء بئس لانه انشاء للزم فيقال حبذا الرجل
زيدا اورجلا اعلم اجبذ كلمتان الاولى منهما فعل اصلها
حبب كظرم فاسكنت الاولى فادغمت فى الثانية والثانية
ذا وهى اسم اشارة واختلفوا فيهما على ثلثة اقوال احدها
ان ذا فاعل حبب وزيد يرتفع كما يرتفع فى نعم ولا يجوز
الان زيدا لا يصح تقديمه على حبذا لانه جعل هنا انهما
بمنزلة المركب والثانى ان حبب وذا ركبت فجعلا كاسم
واحد فى موضع رفع بالابتداء وزيد خبره ان حبذا انقلب والثالث
فيه حكم الفعل ويرتفع زيد بانه فاعله وهذا ضعيف
لانه يلزم ان لذا حكم الاسماء فى ان له موضعا من الا
عراب وحده لا مع غيره وساء مثل ساء هذا والتقدير
يرتفع ساء مثلا هذا والنوع الرابع افعال الشك
واليقين وهى سبعة حسبت وخلت وعلمت وظننت
وعلمت ورايت ووجدت وزعمت اذا كان هذه
الاربعة الاخيرة بمعنى عرفت الشئ بصفة تقتضى
مفعولين فاذا كانت علمت بمعنى عرفت بمعنى رايت ا
بصرت ووجدت الضالة صادفتها وزعمت اى
خلت لم تقتض الثانى هذا جزاء لقوله فاذا كان تقول
اذا كانت بمعنى عرفت الشئ بصفة حسبت زيدا
فاضلا وعلمت زيدا اخوك ومن خصايصها اى
من خصايص افعال القلوب امتناع الاقتصار على

احد مفعولين يرفع على الابتدائية وخبره من خصائص
بصرها وسبب استماع الاقتصار على احد مفعولين
دخوله على المبتدأ والخبر واما مفعولا ان معا فيجوز
حذفهما والغاؤهما اى الغاء افعال القلوب اذا كانت
متوسطة وما خره نحو زيد علمت منطلقا او زيد
منطلق علمت وايضا من خصائص بصرها التعليق بالاستفهام
والجار والمجرور فيه في محل النصب على انه حال بتقدير
الكلام تعليق افعال القلوب حال كونها مقارنة
بالاستفهام واللام مثال اول نحو علمت ازيد عندك
ام عمرو ومثال الثاني علمت لزيد منطلق فان قيل ما
الفرق بين التعليق والالغاء قيل الالغاء ابطال للعمل في
اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ دون المعنى
الباب الرابع في العوامل المعنوية قد مضى الآن وهو في
محل النصب على انه مفعول فيه لمضى وهو لزمان يقع
فيه الكلام المتكلم وفي علة بنائه اختلاف قال ابو
علي بني الآن لتضمنه لام التعريف واما لام الظاهر فليت
التعريف اذ شرط اللام ان يدخل على النكرات فتعريفها
والآن لم يقع مجردا عنها وفيه نظر لجواز ان يكون تعريفه
يكون علميا لتضمن زمان الحاضر لانه متضمن للام
التعريف مع ان متضمن اسم معنى الحرف للاختصار بناء في
زيادة ذلك الحرف فيه قال سيبويه والاخفش والمازني
والزجاج بني لان لمشابهته اسم الاشارة لان
قولك الآن معناه هذا الوقت وقال السيرافي بني لمشابهة
الحرف يلزمها في الاصل الوضع على وتيرة واحدة
فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر ويكون في الاستقبال

مع لام التعريف فلما لم يتمكن فيه شابهه الحرف قوله
فزيان مرفوع بانه فاعل لمضى وهو مضاف الى قوله
العوامل اللفظية القياسية والسماعية قوله وبقى الضرب
لمعنوية جملة فعليه لا محل لها من الاعراب انها معطوفة
على جملة التى لا محل لها وهو شيئان عند سيبويه ثلثة عند
ابى الحسن الاخفش الاول الابتداء وهو تعريفه الاسم
من العوامل اللفظية للاسناد نحو زيد منطلق وهذا المعنى
مل فيهما فان قيل تعريفه الاسم من العوامل اللفظية عدم والعدم
لا يعمل قول فيه جوابان احدهما ليس الابتداء عدما
مل امر وجودى وبيانه من وجهين احدهما ان تجرد
الاسم من العوامل كان بذكره او لا وذكر الشئ امر وجودى
والثانى ان المبتداء لا يتحقق تجرده من العوامل اللفظية
الا بصلاحية لان يعمل فيه العامل والصلاحية قائمة
بالاسم لاحدية والجواب الثانى يقتضى ان عدم وكل ما
مل امارة على العمل لا موجب له بذاته والعدم يجوز ان
يجعل امارة على الشئ الا ترى انهم قالوا الفعل المضارع يرتفع
لسلامته من النواصب والجوازم وهذا عدم قبل
لم عمل الابتداء الرفع اقبل الابتداء بواسطة الابتداء
اشبهه الفاعل من الوجهين احدهما اول كما ان الفاعل
اول والثانى ان مبتداء مخبرعنه واغا افترقا فى ان خبر
الفاعل قبله حر المبتداء بعده ويسمى الاول والمبتداء فان
فبل لم يجعل مبتداء فالجواب عنه ان المبتداء من قولك
ابتداءت الشئ اذا فعلته اولا ذكرته اول والاسم
بالمبتداء وهو الذى لا يعمل فيه ما قبله فهو لذلك
مبتدء وما بعده متعلق به ومسند اليه لاسناد

الخبر اليه وحدثنا عنه والثاني خبرا وحديثا ومسندا وهو الا
وّل ان يكون المعرفة وقد يجيء نكرة مخصصة نحو قوله تعالى و
لعبد مؤمن خير من مشرك وحق الثاني ان يكون نكرة وقد يجيء
ن معرفتين نحو الله الهنا ومحمد نبينا فان قيل لم جاز وقوع
المعرفة ههنا خبرا قلنا فيه وجهان احدهما ان الغرض
منه التعظيم والاقرار لا الاخبار وكثيرا صورته صورة الا
خبار كما ان الرجل يقول لزوجته انت طالق ولعبده انت
حر لفظه لفظ الخبر ومعناه الانشاء ولهذا لا يجوز ان يقال
صدقت ولا كذبت والثاني ان مذاق الناس من يتكلم الواحد
نية والثوة فيكون هذا القول مفيدا للسامع ان المتكلم مؤ
من وليس بكفيره من المكرهين والمعنى الثاني رافع الفعل المضا
رع وهو وقوعه موقعا يصلح للاسم وذلك انك تقدير ان
تقول في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فتوقع الفعل
موقع الاسم وهذا مذهب البصريين وقال الفراء العامل
فيه خلوه من النواصب والجوازم وقال الكسائي الرافع
حرف المضارعة والاصح قول البصريين فان قيل فانتم ترا
فعون خبر كاد ولا يقع موقع اسم كقولك كاد زيد يضرب
ولو قلت كاد زيد ضاربا لم يجز قيل فيه جوابان احدهما
خبر ان كاد قد جاء في الشعر اسماء والثاني ان خبر كاد
وان لم يقع اسماء فالاصل ان يقع الاسماء ولكن منع
منه شيء وهو انه اريد دلالة الفعل على القرب من
الحال وهذا لا يحصل من اسم الفاعل ان يكون للحال
فاتيل واعلم انه لا خبره بموضع الاسم الذي يقع الفعل
موقعه فان الفعل يرتفع سواء اسم كان الذي ينوبه
مرفوعا ومنصوبا او مجرورا لا يرى ان قولك مررت

برجل

برجل يكتب رفع ولو وقع الاسم موقعه لكان مجرورا
ان الموجب لرفع الفعل وقعه موقع الاسم لا موقع
والمعنى الثالث عامل الصفة وان ترفع لكونها صفة هو
رفع ونصب وجر لكونها صفة لمنصوب ومجرور
وهذا معنى ولبسي بلفظ وعند سيبويه العامل في
الصفة وهو العامل في الموصوف واذا قلت مررت
برجل كريم فالجار لكريم هو الجار للرجل وكذا الرافع
والناصب ويحتج الاولون ابو الحسن الاخفش بقولهم
يا عمر الجواد في اذا كان المؤنث فيها واحدا
اختلف حكمها اي حكم صفة والموصوف وقد اختلف
حكمها بكون حركة الموصوف بنائية وحركة الصفة
الاعرابية الباب الخامس في فصول من العربية الفصل
اول في المعرفة والنكرة اعلم ان النكرة صفة للكلمة تقول
هذا شيء نكرة تذهب به الى الكلمة وكذلك المعرفة وقد
تقع المعرفة مصدرا تقول عرفته معرفة لانه الاثر
والمصدر هنا لانك تقول زيد معرفة اي معرفة
واشتقاق النكرة من النكرة الشيء اذا جرلته وهو
ضد المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي
المعرفة خمسة احدها المضمر وهو مشتق من اضمرت
الشيء اذا استترته وكذلك الضمير في قولك انت وهو
لانه لا يعلم المراد به الا ان يعرف المذكور الظاهر فهو
خفي مستور يكتشف الظاهر مثال الضمير انا وانت
والكاف في غلامك والثاني من الاقسام الخمسة العلم
الخاص كزيد وعمرو والثاني والثالث من الاقسام المعا
رف ما فيه لام التعريف للجنس كالرجل جزء من المرأة

والفرس خير الحمار والعسل حلو والخل وحامض
واعلم انه لا يراد من قوله الرجل خير من المراءة والفرس
من الحمار والعسل حلو والخل ان كل رجل خير من كل مراءة
وكل فرس خير من حمار لان كثيرا من النساء خير من كثير
من الرجال وكثيرا من الحمار خير من كثير من الفرس وانما يراد
ان جميع جنس الرجال اذا قوبل بجميع جنس
وان جميع جنس الفرس اذا قوبل بجميع جنس
الحمار فان ذلك الجمع افضل من هذا الجمع واللام للعهد
نحو فعل الرجل كذا واعلم ان اللق واللام يكون زائدة
كقول الشاعر يا عدام العمرو من اسرها حرا سوا ياب
على قصورها فدخول الالف واللام على عمرو لا لتعريف لانه
علم واما قولهم العباسي والحرث فعبد ثلثة اقوال احدها
انها صفات في الاصل دخلت للعهد كقولك جاء في
الرجل العباسي والرجل الحرث اي الذي تعرفه بذلك
ثم نقلت الى التسمية وفيها الالف واللام فلم تغير ومنهم
من يحذفها استغناء عنها بتعريف العلمية والثاني
انها زائدة كالعمرو والثالث دخلت تفخيما وتعظيما واعلم
ان النحويين اختلفوا في اداة التعريف فالخليل قال انها
الالف واللام جميعا وانها حرف واحد كهل وبل وقال
وقال غير اللام وحدها للتعريف والهمزة همزة وصل والتر
بع من انواع المعارف المبهم وهو شيئان احدهما
اسماء الاشارة كهذا فان قيل لم سميت هذه
اسماء الاشارة قيل لانها لا تعرف المراد بها الا
بانضمام الاشارة اليها الا ترى انه لو كان بحضرتك
جماعة فقلت هذا من غير ان تقيل على واحد منهم لم تعلم

من تعنى

من نفى فائدة واعلم ان الاسم فى هذا ذو وقد حذفت
لام وهو يا وكان اصله ذيئ على فعل فحذفت لامه و
قلبت الياء الاخرى الفا وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها
والالف زايدة وهذا باطل واما الهاء فى هذا فحرف للتنبيه نكرة
مضافة لذا او هولاء وقيل هى جمع هذا من غير لفظه وهاليت
منه بالحرف للتنبيه وقد حذف قال تعالى هم اولاء على اثرى
وفيه ثلث لغات المد والقصر وهولاء بفتح الهاء وواو
ساكنة بينها وبين اللام والثانى الموصولات كالذى
والتى ومن فان قيل ما الفرق بين ما ومن قيل قد ان من مخصوصة
بمن يعقل فى اللغة الشايعة وقد جاءت فيما لا يعقل كقو
له تعالى فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على اربع واما
ما فهى بالاصل لما لا يعقل وقد جاء بمعنى يعقل فى قوله تعالى والسماء وما
بناها فانها لا تتم الا بالصلة وهى احدى الجمل الاربع
فان قيل لم لم يكن الصلة مفردا قيل ان المفرد فى نفسه غير
تام لاحتياجه الى ما يصير به كلاما واما اذا كان ناقصا
لم يجعل منما للناقص فايدة واعلم ان الصلة لا يجوز
تقديمها على الموصول وتقديم شئ منها لان الصلة
لبعض حروف الموصول فلو قدمنا على ما الموصول لكان
بمنزلة تقديم بعض حروف الاسم على بعض ولا يجوز ان يفصل
بين الصلة والموصول بالاجنبى ولا يجوز ان يجعل الصلة امرا
او نهيا او استفهاما بيان ان الصلة لا تكون الا جملة خبرية ولا
يجوز ان يعمل الصلة فى الموصول ولا فى شئ قبله لانها كبعض
الاسم وبعض الاسم لا يعمل فيما قبله ولا يجوز اخلاء الصلة من
العايد الى الموصول لان الصلة جملة منقطعة والجملة المستقلة
لم تتصل بما قبلها الا بواسطة فايدة اخرى واعلم ان العايد

يكون ضمير فاعل فلا يجوز بحال ويكون ضميره مفعول فسيوع
حذفه والخامس اقسام المعارف المضاف الى احد هذه الا
ربعة اضافة معنوية والنكرة ما شاع في امثاله اى في جماعة
كرجل وفرس فانهما شائعان في امتهما الفصل الثاني في التذ
كير والتانيث المذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهو الموقوف عليها ها
ء ولا الف المقصورة او الممدودة والمؤنث ما فيه شيء من ذلك
كعرفة وحبلى وصحراء وهو على ضربين حقيقي وهو الخالي كالمراة
والحبلى وغير حقيقي وهو اللفظي كالظلمة والشمس والحقيقي اقوى ولذا
امتنع جاء هند وحاز طلع الشمس قوله وتانيث البهائم مبتدأ
وخبره قوله دون تانيث الادميين اد الآدمي مكرم دو مرتبة
بخلاف البهيمة ذلهذا اى ولاجل ان تانيث البهائم دون تانيث
الادميين جاز سار الناقة ولم يجز سار المراة والمؤنث اللفظي على
ثلثة اضرب الاول ما فيه التاء ظاهرة كالعرفة والظلمة او مقدرة
كالشمس والنار والدار والثاني ما فيه الف التانيث ممدودة او
مقصورة كحمراء وصحراء وحبلى وبشرى والثالث من اقسام
اللفظي الجمع الا ما فيه اى في الجمع الذي فيه الواو والنون جاز كون
ذلك المشتق سالما من العقلاء سواء كان واحده مذكرا حقيقيا
مثل ما كان واحده مذكر حقيقيا نحو جاء الرجال وجاءت او مؤنثا حقيقيا
الرجال في التنزيل اذا جاءك المؤمنات ومثل ما كان واحده
مؤنثا حقيقيا قال نسوة جمع المراة من غير لفظها وهو مؤ
حقيقي وانما انث مثل هذا الجمع الذي بغير الواو والنون لانه ناسب
التانيث في انه ثان للواحد كالتانيث للتذكير ولم يؤنث
نحو مسلمون لاختصاصه بذكور العقلاء ولانه لم يستانف
له صيغة اخرى هذا اى ترك العلامة في المؤنث الغير الحقيقي
انما يجوز اذا كان مسندا الى الظاهر اما اذا اسند الى المضمر فا

فالتانيث

فالتأنيث او ضمير الجماعة واجب نحو الرجال جاءت او
جاؤا والنساء جاءت او جئن والجذوع انكسرت اما التانيث
فللاعتماد اللفظ واما ضمير الجماعة فباعتبار المعنى والنا
س واللانام والوهط والمفرد مذكر والقوم يذكر ويؤنث
قال الله تعالى كذبت قوم نوح وكذب به قومك ونخل النخل والتمر
مما بينه وبين واحده التاء ونخل النخل يذكر ويؤنث كما في التنزيل
اعجاز نخل منقعر واعجاز نخل خاوية والنخل باسقات لها
قاعدة كل عضو في الاعضاء فرد فهو مذكر الا الكبد والطحال
وكل ما كان في الجسد انسان من الاعضاء فهو مؤنث نحو اليد
والرجل والكف والاذن والعين واليمين والشمال والثغر والقدم
والساق والعقب ونحوها الا الحاجب والخد والحنب وتانيث
العدد من الثلثة الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء تقول
ثلث نسوة وثلثة عمال وفي التنزيل لياليا وثلثة ايام وهذا من
غريب لغتهم لان التاء من علامات التانيث وقد جعل هنا
علما للتذكير واختلفوا في تعليله فقال الاكثرون ان العدد و
الجماعة مؤنثة والاصل ادخالها في جميع اسماء العدد فجاء مع الذ
كر على الاصل لان المذكر اصل وانبات التاء في الجماعة اصل
فلما احتاجوا الى الفرق بين المذكر والمؤنث فرقوا بحذف التاء لانه
ظاهر على الاصل والحذف يكون للثبوت وقال آخرون ان العدد
هو المعدود في المعنى فتانيث المضاف اليه ينبئ عن تانيث في
المضاف لئلا يجمع بين علامتي تانيث وقال بعضهم ان العدد
جمع والجمع تارة يحمل على اللفظ وتارة يحمل على المعنى كقولك
قام الرجال وقامت الرجال فجاء العدد مع المذكر على اللفظ
ومع المؤنث على المعنى وقال بعضهم ان الهاء في العدد للمبالغة

لا للتانيث كوايه ونسابة وكما ان التاء يكون
في المذكر كذلك في العدد واذا جاوزت العشرة اسقطت
التاء من العشرة مع المذكر ليدلا يلزم اجتماع علامتي
التذكير وانيثها مع المؤنث ليدلا يلزم اجتماع علامة
متني التانيث نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة
بكسر الشين وسكونها واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة
واثني عشر رجلا واثنتا عشرة امرأة فالاسمان مبنيان على
الفتح الا اثني عشر فانك تعرفه اعراب مسلمات وكان القياس
يبنيا جميعا لوجود المركب كاخواتها الا انه اعراب الاول لوجهين
احدهما انه لو بني لسقط الالف والياء الدالتان على التثنية لانهما
يدلان على الاعراب وعلى التثنية فلهذا العارض امتنع بناؤهما و
بني عشر على الاصل والثاني ان التثنية عشر له كلمتين عطفت احدهما
على الاخرى وعشر كلمة ثلثة لو بنيا لجعلت ثلثة اشياء عشر له شيء
واحد ولم تفعل العرب ذلك الفصل الثالث في التوابع وهي خمسة اضرب
تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف واما التاكيد اعلم
ان التاكيد مصدر وكوّدت مثل وعدت توحيدا ويقال اكدت
تاكيدا الا ولما جاء القرآن في قوله تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها
فهو مختصة بالمعرفة ويكون بالتكرير وهذا يكون في الاسماء نحو جاء في
زيد زيد ويكون بالجملة كقولك خرج زيد خرج زيد وزيد قايم زيد
ومن العقل والفاعل كقولك في اي الآركما تكذبان كرر هما في الرحمان
احدى وثلثين مرة ومن المبتدا والخبر كقوله تعالى ويل يومئذ
للمكذبين كرر في المرسلات عشر مرات ومما كرر فيه الحرف كقوله تعالى
فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها فاما الذ
ين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها فكرر وكون التاكيد لفيف اى

اى بغير

ثالثة

اى بغير التكرير نحو جائنى زيد نفسه والرجلان كلاهما وامرأتان
كلتاهما فانها امكان كثيرة منها انه لا يؤكد بهما الا المثنى ومنها انهما
ببيان العوامل كقولك رايت كلا الرجلين ومنها انهما لا يستعملان
الا مضافين ومنها انهما لا يضافان الى نكرة ومنها انهما يضافان
الى المظهر والمضمر ومنها انهما مفردان فى اللفظ وان افادا معنى التثنية
ومن احكامهما كلا وكلتا انهما اذا اضيفا الى المظهر جعلا بالالف فى
كل حال لان الفهما كالف فى عصا واما الف كلتا فتبدل الفا حبلى فالتا
فيها بدل من لام الفعل وليست للتانيث وقال الجرمى هى للتانيث وهذا
خطاء لان قاد التانيث لا يقع حشوا قال بعضهم الناء فى كلتا
بدل من ياء وقال بعضهم هى بدل من واو كما ابدلت فى تراث وتجاه
وبنت وهنت وقال الكوفيون هما مبنيتان والدليل على فساد
قولهم ظاهر ونقول نقول جائنى القوم كلهم اجمعون واكتعون و
ابصعون وابتعون والصفة اعلم الوصف فى الاصل مصدر وضعت
مثل الوعد والوزن واما الصفة تستعمل على وجهين احدهما ان
يراد بها الوصف ثم عمل فيها ما عمل فى عدة وزنة والثانى ان تكون
الصفة هى المعنى القائم بذات الموصوف كالعلم والجهل واعلم ان الو
صف والنعت يعنى واحد عند الاكثرين هى الدال على معنى احوال الذا
ت فهى اى الصفة اما فعل والمراد من الفعل هنا ما يكون صادرا من
الفعل هنا فعال الجوارح كالقائم وهو القاعد او حلية وهى الصفة
الظاهرة على الشئ مدركة بالبصر كالطويل والسواد وغريزة وهى
كل صفة لا تدرك بالبصر كالفهم والكرم والعاقل او نسبة كهما
شئ وبصرى واما الوصف باسماء الاجناس فانما ياتى بوسيلة ذو
وهى تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فيقال رجل ذو مال ورجال ذوا
مال فى الرفع وذوى مال فى النصب والجر ورجلان ذوا مال فى الرفع
رجلين ذوى مال فى النصب والجر وامرأة ذات مال فى الرفع و

وامرأتين ذواتي مال في الجر والنصب ونساء ذوات مال في
الرفع وذوات مال بالكسر في الجر والنصب كمسلمات وكل صفة تتبع
موصوفها تذكيرا وتأنيثا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا
واعرابا اذا كانت فعلا له اي للموصوف فاما اذا كانت اي الصفة
فعلا لسببه نحو مررت برجل حسن غلامه فانها اي الصفة تتبعه
اي الموصول في التعريف والتنكير والاعراب وحسب منه اي من
عدم المطابقة قوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم
اهلها فان الظالم صفة القرية لفظا مع انه مذكر لا مؤنث والبدل
اعلم ان البدل يعني المبدل كالنقيض يعني المنفوض واللفظ يعني الملفوظ
وهو على اربعة اوجه بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك وبدل
البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه قال الشيخ قولهم الكل والبعض
بالالف واللام خطاء عند محققيهم لان هذين الاسمين لا يفارقان
فان الاضافة تفيدهما ابدا وبدل الاشتمال نحو سلب زيدا ثوبه
وفي التنزيل يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه والمجبني زيد ضربه او
اوعلمه وبدل الغلط نحو مررت برجل عطف البيان هو اسم غير
صفة يجري مجرى النعت نحو جاءني ابو عبد الله زيد فان قيل لم سمي
عطفا قيل لانه بدا اسم مشترك تابعا له كما يتبع المعطوف المعطوف
اليه في حروف النسق فان قيل لم سمي بيانا قيل لانه يفصل بين
سمي مشتركين في الاسم نحو ان يكون معك رجلان كل منهما يعرف
بالكنية كابي عبد الله محمد فتذكر الكنية المشتركة بينهما ثم تبينهما بالاسم
المخصوص لاحدهما كقولك مررت باني عبد الله زيدا وتقول جاءني
زيد ابو عبد الله اذا كان مشهورا بالكنية فان قيل ما الفرق بين
الصفة وعطف البيان واجيب عنه من ثلثة اوجه احدها ان
الصفة مشتقة وعطف البيان غير مشتقة والثاني ان الصفة
يكون فيها ضمير يرجع على الموصول وليس كذلك عطف والثالث

ان الصفة

ان الصفة تعمل في الاسم الظاهر بعدها وليس كذلك عطف البيان
فان قيل ما الفرق بين البدل وعطف البيان واجيب عنه بثلثة
اوجه احدها ان البدل يفيد ذمعه العامل وليس كذلك بيتي
هذا بسئالة في النداء وهو قولك يا اخانا زيدا ان جعلت زيدا
عطف بيان لم يجز فيه الا النصب كالصفة وان جعلته بدلا لم يجز
فيه الا الضم لان تقديره يا اخانا يا زيد والثاني انك تبدل المعرفة
من النكرة والنكرة من المعرفة وعطف البيان لا بد وان يكون
كالموصوف في التعريف والتنكير والثالث انك تبدل المضمر من المضمر
وعطف البيان لا يكون من المبهمات ولا المضمرات والعطف
بالحروف العطف مصدر عطفت الشيء اذا ثنيته حروف العطف
تسعة احدها الواو للجمع المطلق نحو جاءني زيد وعمرو فائدة قال
السيرافي رح في شرح كتاب سيبويه الواو يجيء بمعنى من نحو لا بد
وان يكون اي من ان يكون والثاني الفاء للترتيب مع التعقيب
نحو جاءني زيد فعمرو والثالث ثم وهي موضوعة للترتيب مع التراخي
مثاله نحو رايت زيدا ثم عمرا والرابع او وهي موضوعة
لاحد الشيئين او الاشياء نحو جاءني زيد او عمرو ويقال انها اي
او وضعت للشك في الخبر ويقال انها للتخيير والاباحة في الامر نحو
هذا او ذاك وجالس الاول او ابن سيرين والخامس ام التي للاستفهام
سواء كانت متصلة نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايهما او منقطعة
نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ومن هذا الحكاية الكلام من العرب
انها لابلام شاء بمعنى بلا هي شاء وذلك انه رأى من بعيد شيئا
فظنها ابلا فقال انها لابل فلما تاملها شك فرجع عن ذلك
ثم استانف السؤال والسادس لا التي للنفي بعد الاثبات
نحو جاءني زيد لا عمرو والسابع بل وهي موضوعة للاضراب
من الاول والاثبات للثاني منفيا كان او موجبا نحو جاءني

عطف البيان

زيد عمرو وجائني زيد بل عمرو والثاني لكن للاستدراك بعد
النفي نحو جائني زيد لكن عمرو وحاضر والفرق بينهما انك تبطل بالا
مزاج الحكم السابق وباستدراك لا تبطله والناسع حتى
بمعنى الغاية نحو ضربت القوم حتى زيد او ينبغي ان يكون ما بعدها
مما يصح دخولها فيما قبلها فلا يجوز ان يقال جاء في القوم حتى
حمار كما لا يجوز جائني حمار حتى القوم لان الحمار لا يكون من القوم
الفصل الرابع والجار والمجرور في قولنا في الاعراب الاصلي وغير الاصل
في الرفع على انه خبر المبتدا الكلام وهو مبتدا وخبره المبتدا
مع خبره وهو قوله مداره على ثلثة معان في فوق الفاعلية و
المفعولية والاضافة يجوز الرفع على انه خبر مبتدا محذوف
والنصب على انه مفعول الفعل المقدر والجر وهو اما اولى لانه لا بد
يتعلق المحذوف فالرفع للفاعل لا محل لهذه الجملة من الاعراب و
كذا الاحل لقوله والنصب المفعول والجر المضاف اليه وما وهو
مفعول وصلته الفراق مع متعلقه المحذوف في قوله سوى
ذلك والموصول مع صلته في محل الرفع بانه مبتدا وخبره
قوله ملحق بهما اعلم ان في سوى ثلث لغات كسر السين وضمها
مع القصر ومع المد وعند البصريين اعرابه في كل مكان نصب
على الظرفية لا يجوز النصرف فيه واما عند الكوفيين فيكون للسما
غير ظرف كما في قوله تعالى فاطلع فراه في سواء الجحيم فدخل عليها
في واخرجها من حكم الظرف الى الاسماء وقد جاءت فاعل كقوله
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وجاءت وصفا كقو
لك مررت برجل سواك قوله الحق بالفاعل مبتدا وغيره
قوله خمسة احدها المبتدا والخبر واسم كان واسم ما
لا يعقل ليس وخبر لا التي لنفي الجنس قوله والمفعول مبتدا
وخبره خمسة احدها المفعول المطلق والثاني المفعول به والثالث

المفعول

المفعول فيه والرابع المفعول له والخامس المفعول معه فيقال
ان الضمير الذى فى المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول
معه يعود الى الموصول المحذوف معناه الاسم المفعول به
وكذلك البواقى والحال والمحول به بالمفعول بسبعة الحال و
التمييز المستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا التى لنفى الجنس
وخبرها ولا المشبهة بليس والجار الاصل المضاف اليه اما بالحروف
وبالاضافة المعنوية واما بغير صلتى فانه اما بزيادة حرف
الجر فى المرفوع بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا والجار والمجرور
فيهما غير متعلق بشئ لان حرف الجر فيه زايدة ومحله رفع
على انه خبر فى الاول وفاعل فى الثانى اى حسبك درهم كفى الله
شهيدا او بزيادة حرف الجر فى المضمون ولا تنفعا بايديكم الى
التهلكة على احد التاويلين او بالاضافة اللفظية كضارب
زيد وحسن الوجه فيكون المجرور فى التقديرين مرفوعا او منصوبا
وقوله واعراب الفعل مبتداء وخبره غير حقيقى قوله كله تاكيد
للمبتداء قوله اذ حرف تعليل هنا ليس فيه وهو خبر ليس واسمه
فاعلية ولا مفعولية ولا اضافة الواو فى قوله وقد يقال ابتدائية
ومحل قوله الاعراب صريح وغيره صريح دفع لقيامة مقام
فاعل يقال قوله فالصريح مبتداء وخبره الجار والمجرور فى
قوله اما بالحركات او بالحروف وقد ذكر اى الاعراب بالحركات
وبالحروف فى صدر الكتاب ومحل هذه الجملة من الاعراب
نصب لوقوعها حالا من الجار والمجرور قوله وغير الصريح
مبتداء وخبره المبتداء الثانى مع خبره وهو هو ان تكون
الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب قوله وما
ذاك اى كون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص وخبره
الجار والمجرور فى قوله الآتى فى المضمرات قوله الاحرف تشبيه

نوى وهو فعل وفاعله مستتر فيه وهو انت قوله انت وضع المرفو
ع وايا كل للمنصوب فى محل النصب على انه مفعول لنرى وا
عراب قوله ولا يرفع فى اللفظ ولا نصب كاعراب لاحول
ولا قوة وهى اى المضمرات على ضربين متصل وهو ما لا يتقل
عن اتصاله بشئ وهو ثلثة انواع المرفوع والمنصوب فى المجرور
وكل بارز الا المرفوع فانه اى المرفوع يجئ مستكنا ايضا اى
كما يجئ بارزا ما لا زما وهو منصوب بكان المقدر اى اما ان
يكون للازما او غير لازم فاللازم فى اربعة افعل التعجبى عوض
المضاف اليه اى فى اربعة افعل على صورة امر الحاضر وافعل
على صورة المتكلم الواحد ونفعل على صورة مع الغير ونفعل
اذا كان للمخاطب واحترز به عن الغائب لان الاستتار
ليس بلازم فيه قوله للمذكر مستدرك لانه يفهم من قوله
للمخاطب وغير الازم اى الاستكنان الذى يكون غير لا
زم فى الماضى المذكور نحو فعل وفى المضارع المذكر نحو يفعل
وكذا المؤنث نحو فعلت وتفعل فى اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة قوله فاذا رفعت بها اسما ظاهرا شرط
وجوابه قوله بقيت فارغة عن الضمير ولا محل لها من
الاعراب لكون شرطه غير جازم والضمير المنفصل المتقصل
كالمظهر فى استقلاله وفى انه يمكن التلفظ به ابتداء و
هو الضمير المنفصل المرفوع والمنصوب ولا مجرور له
لسبتة اى للمنفصل وعدد الفاظ المتصلة و
المنفصلة سبعة وعشرون لفظا اما المنفصل فانها اربعة
وعشرون لفظا المرفوعة منها اثنى عشر اتيا الا
سم فيه الالف والنون واقياس ان يبنى على السكون
الا انه حرك ليدل على انه حرف وقال بعضهم اصله

اى فالف

بعد همزة وهي ناشئة من الاشباع وقال الفراء قدم النون
على فصارانا قوله نحن عند بعض الكوفيين نحن بضم الحاء و
وسكون النون نقلت ضمت الحاء الى النون قوله انت اصله
ان زيدت التاء عليه ليصير للمخاطب فالتاء حرف الخطاب
وليست من جملة الاسم وكذا الكاف الاسم هو الالف والنون
في انت انتما انتم انتن قوله هو حرف واحد في عند الكوفيين
والواو زايدة للعماد وكذلك هي هما هم هن حرف واحد عند
الكوفيين واما المنصوبة كذلك اياي اياي اياك اياك اياكما اياكما
كم اياكن كالمرفوع في كونها اثنتي عشرة اياه اياها اياهما اياهم اياهن
اعلم ان الياء في اياي والكاف في اياك حرف يدل على المتكلم
والمخاطب ولا محل لهما من الاعراب عند سيبويه وقال
الخليل ان اياا اسم مضمر والياء والكاف وغيرهما اسماء
مضمرة ايضا في موضع جر بالاضافة والمتصلة ثلثة و
عشرون المرفوعة منها احد عشر قلت فعلنا فعلت بالفتح
فعلت بالكسر فعلتما فعلتم فعلتن فعلا فعلوا فعلن
والمنصوبة اثني عشر الزمني اكرمت اكرمك اكرمكما اكرمكم
اكرمك اكرمكما اكرمكن واكرمهما اكرمهن ولفظ المجرور
كلفظ المنصوب الا ان ياء المتكلم في المنصوب يلحق له نون
عماد ونحو ضربني صيانة للفعل من دخول الجر وفي المجرور لا اي
لا يكون للمجرور نون عماد الا في مني وعني وقد نوقطني بمعنى
حسبي لئلا يزول بناء هن السكون وانما للمتكلم اذ كان معه
غيره ويكون ما قبلها ساكنا في المنصوب يكون يا
فيا على حالة تقول اكرمت واكرمتا واكرمتوا اكرمتي
واعطيتا في المرفوع وتقول في المنصوب اكرمني واكرمتا واكرمتوا
عافا واكرمانا واعطانا خاتمة الكتاب

تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب
في وقت العصر بعد الصلوة في شهر رجب الاولى سنه
اربعين وتسع الف وسعاز الوف ١٠٤٩
الفقير الحقير الى رحمت الله
يا بنتي انك مسؤل يوم القيمة ماذا كتبت
ولا يقال عن اذنه

الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم بمنه وكرمه تعالى تمت هذه النسخه
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا خالدين
فيها لا يبغون عنها حولا الآية

المصبر
المصحح
المكسا

كونز السي بحاله يوف بعلم شي آخر
مركونز السيسي الاول العلم
سي اخر ودود الاوار
نزاوح الاوار

Arab O. 123.

.O.
23

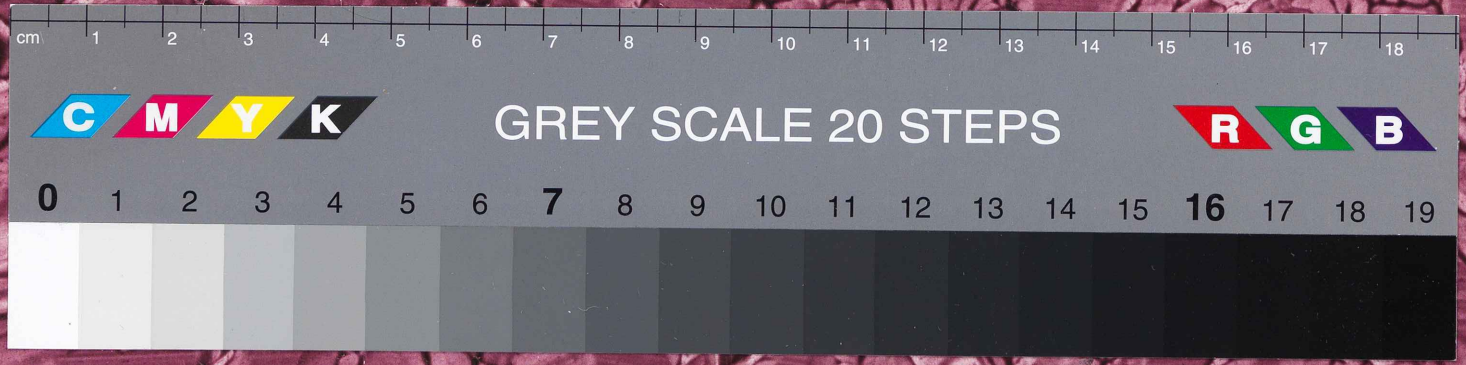
cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
C M Y K
GREY SCALE 20 STEPS
R G B
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19